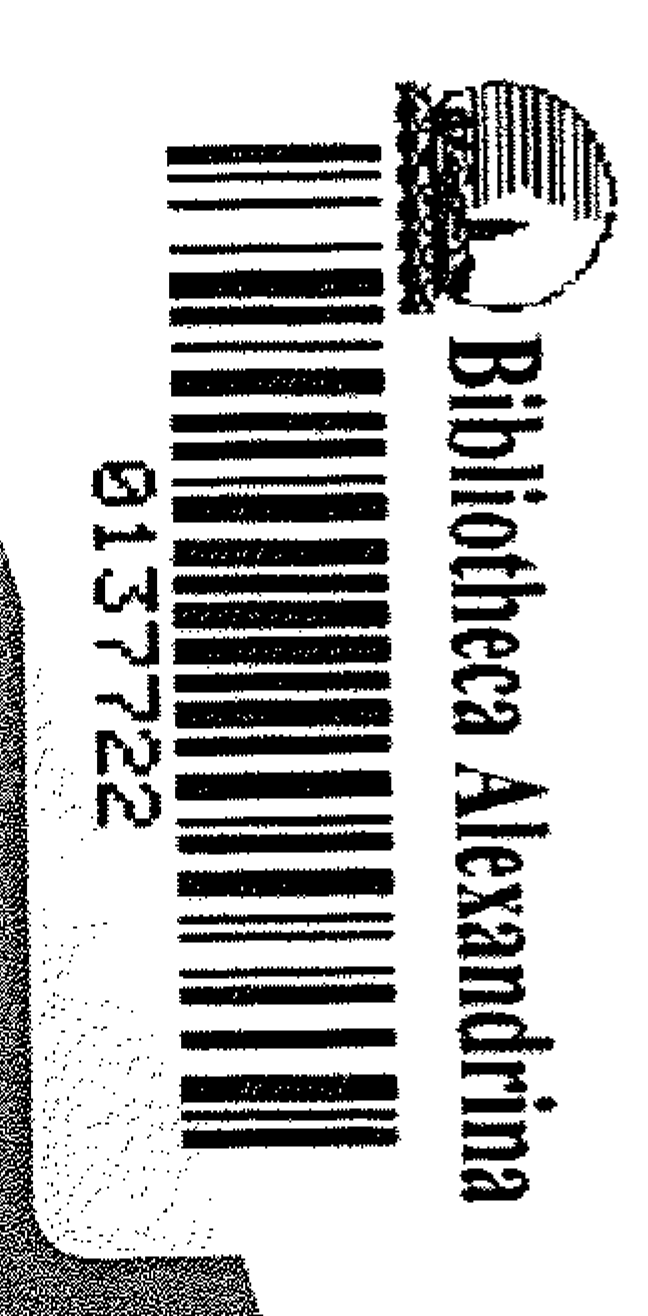
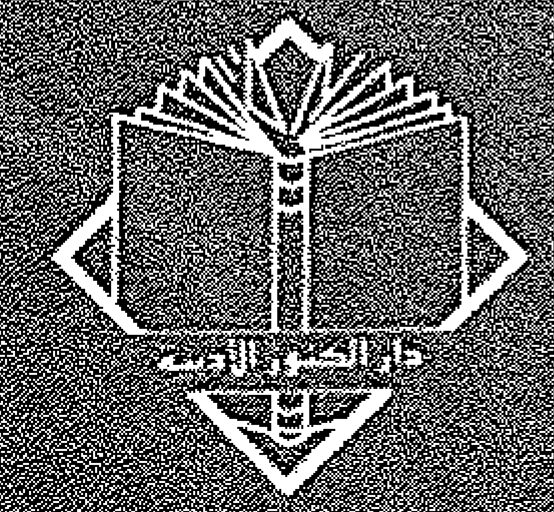
أحمد خالدي
حسين ج. آغا

سوريا وإيران

تنافس وتعاون

ترجمة: عدنان حسن


Bibliotheca Alexandrina
0137722



سورية وايران

"تنافس وتعاون"



حسين ج. آغا

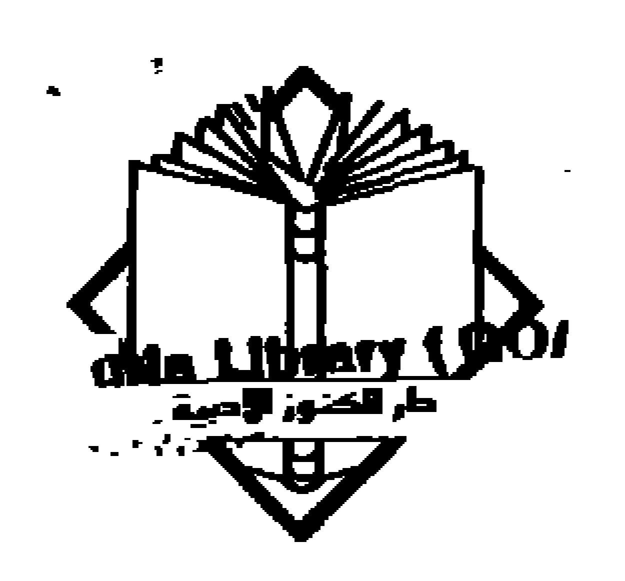
احمد خالدي

سورية وايران

"تنافس وتعاون"

ترجمة

عدنان حسن



سورية وايران - تنافس وتعاون
تأليف حسين ج. آغا و احمد س. خالدي
ترجمة عدنان حسن
الطبعة العربية الاولى اكتوبر ١٩٩٧
جميع الحقوق محفوظ
دار الكنوز الادبية - بيروت / لبنان
ص .ب : ٧٢٢٦ - ١١
هاتف ٦٥٣٥١٤

مقدمة الناشر العربي

تبدي الكثير من مراكز البحث في البلدان الغربية اهتماماً كبيراً وعميقاً بأوضاع المنطقة العربية، وخاصة الدول الاساسية فيها، لتساعد الباحثين والسياسيين والمتابعين والمهتمين لأوضاع المنطقة، اضافة الى الحكومات الغربية من رسم استراتيجيتها في هذه المنطقة استنادا الى لغة البحث والارقام والمعلومات الموثقة، بما في ذلك ادق التفاصيل والمعلومات التي قد يرى البعض في المنطقة العربية بأنها تمس الجرح، او تقع في دائرة المحرمات، او انها تثير النزعات والاحقاد الاثنية والمذهبية او ان الحديث لايجب ان يكون مكتوبا عنها، وانما يمكن ان يكون شفاهيا.

وسورية من الدول العربية التي حظيت بالاهتمام الكبير في الدوائر الغربية، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في المنطقة العربية، سواء في دائرة الصراع العربي الصهيوني، او دائرة الصراع ضد الهيمنة الاجنبية على الوطن العربي، او صدام المشروعين: القومي العربي الذي تقوده سوريا في الوقت الحاضر، و المشروع الشرق الاوسطي الذي تريد الولايات المتحدة ان تلعب اسرائيل الدور الاساسي فيه.

وحيث ارتكز المخطط الامبريالي اساساً، ليس فقط على تمزيق المنطقة العربية وخاصة مشرقها العربي، منذ اتفاقيات سايكس بيكو، وانما ايضا على تدمير العلاقات العربية مع دول الجوار: ايران، تركيا، الدول الافريقية، بحيث لايجد العرب انفسهم الا في حالة حصار مستمر من الداخل (الكيان الصهيوني) ومن الخارج (هذه الدول المحيطة)، فان وعي هذه المسألة يدخل في البعد الاستراتيجي لأية قيادة عربية تملك الهم القومي في الصراع ضد مشاريع الهيمنة والتفتيت الامبريالية، وتسعى جاهدة للانعتاق منه، والافلات

من الشباك المنصوبة باستمرار من قبل الدوائر الغربية نفسها او من قبل الحمقى من الحكام العرب او من قبل المرتبطين المنفذين للمخططات المعادية لمصالح شعوب المنطقة من جهة أخرى.

لذا فان العلاقات السورية الايرانية، في مسارها التاريخي، تدخل ضمن هذه الوضعية، ويشكل الوعي بضرورة تعميق العلاقات العربية مع الجيران احد معالم السياسة الصحيحة المدركة لمصالح الامة وضرورة حشد الطاقات المجاورة والاسلامية الى جانب قضايا الامة العربية العادلة.

هذا البحث - ايران وسوريا، تنافس وتعاون - يبحث في العمق، تاريخ العلاقات بين البلدين، ولايتردد عن التطرق الى كافة المناحي التي قد تشكل مدخلا ايجابيا او سلبيا في العلاقات بين بلدين مهمين للغاية في المنطقة،: ايران وسوريا، وبالتالى مناقشة العوامل والمتغيرات التي جرت خلال العقود الثلاثة الاخيرة داخل وفي محيط البلدين والتي أثرت او ستأثر سلبا او ايجابا على مستقبل هذه العلاقات التي صمدت، منذ انتصار الثورة الايرانية وللوقت الحاضر، بالرغم من كثرة من العواصف التي هبت على المنطقة، والتي لم تكن الحرب العراقية الايرانية التي أريد لها ان تدك الاسفين بين الامتين الجارتين، او التحالف الدولي ضد العراق وعلى التخوم الايرانية، او المفاوضات العربية الاسرائيلية، الا محطات في هذه العلاقات.

لايعبر هذا البحث عن وجهة نظر الدار، وانما عن وجهة نظر الباحثين، وبالتالي قد نتفق معهما في اشياء وقد نختلف معهما في اشياء كثيرة، ولكننا حرصنا على ترجمة عدد من الدراسات الاستراتيجية التي قام بها مركز الشرق الاوسط في معهد شتاتهام: كسب السلام في الخليج، الجزيرة العربية بعد العاصفة، النفط والسياسة، اوربا والعرب، وجيوب التأثير، وهذا هو الكتاب السادس الذي تقوم دار الكنوز الادبية بترجمته، متوخين تعريف القارئ العربي على الابحاث والدراسات التي تتعلق بالمنطقة العربية، متمنين ان تكون فوائدها أكثر من مضارها

اكتوبر ١٩٩٧ 　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　الناشر

مقدمة الطبعة الانكليزية

ربما لا يوجد سوى القليل من القضايا في الفن الغامض لسياسة الشرق العصية على الاختراق مثلما هو المحور الايراني السوري. مع ذلك، فإن هذه العلاقة قد دامت إلى الآن لأكثر من خمسة عشر عاماً. باختصار، لقد برهنت هذه العلاقة على أنها أكثر ثباتاً من معظم الروابط بين الدول في منطقة مشهورة باضطراباتها وتمزقاتها. إن الطبيعة الثابتة لهذه العلاقة هي أكثر مدعاة للدهشة حتى لو وضع المرء في ذهنه الخفة التي تنبأ بها خبراء الشرق الأوسط بشكل مرح بزوالها الوشيك على مدى العقد والنصف الماضي من الزمن.

لا حاجة للمرء بسبب هذه الأخطاء الروتينية في المحاكمة لأن يرى أكثر من ندرة الاستقصاءات الجدية للعلاقات الايرانية السورية. في الواقع من الصعب فهم السبب في هذه الحالة فهماً جيداً. إذ ليس بوسع المرء إلا أن يفترض أن السبب في ذلك هو أن العلاقة كانت تعتبر أكثر استحالة على الاختراق من أن يشيح الدارسون المحللون بوجههم عنها. لا حاجة للقول أن هذا كان أسوأ سبب ممكن لتجاهل الموضوع. إن برنامج الشرق الأوسط في دار تشاتهام، وإدراكاً منه للحاجة لإلقاء

الضوء على القضايا التي بقيت في الظل، كان متحمساً للبدء بدراسة جدية للموضوع. ولقد سررنا بقدرتنا على تفويض اثنين من المعلقين السياسيين البارزين في شؤون الشرق الأوسط المعاصرة، هما حسين آغا وأحمد خالدي للشروع بهذا العمل.

في الكتاب الأول المقرر نشره حول هذه القضية، أنجز آغا وخالدي عملاً موثقاً بشكل جيد ودقة عظيمة. لقد استقصيا بشكل كامل أصول العلاقة ومسار تطورها. وبعملهم هذا، فإن اسهامهما في فهم ديناميكية سياسة الشرق الأوسط يتعدى العلاقة الثنائية المحضة بين دمشق وطهران. انسجاماً مع معتقداتهما، فإن المؤلفين قد درسا أيضاً التأثير الذي مارسه المحور والمتوقع تأثيره على النزاع العربي ـ الاسرائيلي. إن استنتاجهما الهام والمقبول هو أن الصلة الايرانية بسورية لن تعيق فرص صنع السلام. في الحقيقة، إنهما يجادلان بأن السبب في ذلك هو أن انشغالات أحد الطرفين هي هامشية إلى حد كبير بالنسبة للهموم الاستراتيجية المركزية للطرف الآخر؛ كما أن المحور قد برهن على ثبات ملحوظ. في ضوء هذه الرؤية، فمن المرجح، أن تستمر العلاقات السورية الايرانية.

وبصدور هذا الكتاب صار بوسعنا الآن جميعاً أن نفهم السبب في ذلك.

أيار ١٩٩٥

الدكتور فيليب روبنز

كلية القديس انطوني، اوكسفورد

الفصل الأول

جذور التحالف السوري - الإيراني

لقد نشأ التحالف السوري ـ الايراني مع مرور الزمن. ففي حين يبدو أن بعض الدوافع الأولية وراء التحالف قد خفتت، برزت عوامل أخرى إلى الواجهة، فيما استمرت التطورات ضمن البلدين وعبر مجال مصالحهما، في التأثير على هدف وطبيعة علاقتهما. يمكن ملاحظة أن ثمة عوامل قليلة تبرز كسمات دائمة ومحددات ممكنة لهذا التحالف واتجاهه المستقبلي.

من أهم هذه العوامل المصالح المشتركة في العراق والدور الحيوي للشيعة في لبنان بالنسبة لسورية وإيران على حد سواء. ولكن الأسباب الكامنة وراء مايبدو أنه علاقة غير ممكنة ظاهرياً هي أعمق من ذلك إلى حد ما.

تكمن وراء الاعتبارات المتعلقة بميزان القوى الاقليمي والحفاظ على المصالح السياسية وغير السياسية شبكة من العوامل التاريخية والاجتماعية والثقافية والجغرافيا السياسية التي ساعدت في تشكيل التحالف وتقويته على مدى الخمسة عشر عاماً المنصرمة. في الواقع، وفي منطقة التحالفات

المتذبذبة وغير المستقرة، برهنت العلاقة السورية الايرانيــة أنهـا أكـثر ثباتـاً وديمومة من أية علاقة أخرى في المنطقة تقريباً.

إن الاهتمام السوري بإيران والاهتمام الايراني بسورية ولبنـان يعـودان زمنياً إلى ماقبل سقوط الشاه والعلاقات الحميمة الحالية بـين سـورية البعـث وجمهورية ايران الاسلامية. وتعود الروابط الاجتماعية الدينية بين جبل عامل (الموطن التاريخي للشيعة اللبنانيين في جنوب لبنان) وإيران الصفوية (السـلالة الفارسية الشيعية) إلى القرن السادس عشر، وثمة شبكة واسـعة مـن الروابـط العائليـة والتجاريـة لاتـزال تعـزز الاتصـال السياسـي بـين مختلـف الطوائــف والتجمعات في المنطقة. ان الخصومات السورية ـ الايرانية الأحدث عهداً في الخمسينات والستينات من هـذا القـرن كـانت إلى حـد كبـير نتيجـة للقلـق الإيراني الامبراطوري حول الطبيعة الراديكالية للنزعة القومية العربية الشـاملة وتأثيرها المحتمل على زعزعة الاستقرار في عموم المنطقة وفي المنـاطق الناطقـة بالعربية من إيران ذاتها. وبالقدر نفسه فقد كـان الـرأي السـائد في أوسـاط أنظمة الحكم القومية العربية في مصر والعـراق وسـورية هـو أن إيـران تحت حكم الشاه ليست سوى عنصر في مخطط استراتيجي غربي كبير ـ ويشـمل إسرائيل ـ لاحتواء وهزيمة الاندفاع نحو الوحدة العربية.

فبقدر مامثل الشاه القومية الفارسـية المنبعثـة، في ظـل العـداء التـاريخي العربي ـ الفارسي، فإن الطموحـات القوميـة العربيـة كـانت تبـدو في حالـة تعارض طبيعي مع كل من رموز وسياسات ايران الامبراطورية.

وبحلول منتصف السبعينات، بدأ عـدد مـن العوامـل الجديـدة يحـدث تأثيراً جوهرياً في العلاقات العربية الايرانية عموماً، وعلـى موقـف سـورية إزاء ايران خصوصاً.

إن التقهقر النسبي للنزعة القومية العربية بعد وفاة عبد النـاصر وتعـزز سلطة النظامين البعثيين اللذان يتبادلان العداء في سورية والعـراق قـد فتـح الباب أمام مثلث علاقات جديد. ويبدو أن الموقف السوري من ايران قـد تحوّل من عداء ايديولوجي محض باتجاه موقف منطقي محسوب يقوم علـى اعتبارات القوة والتوازن مع النظام المنافس في العراق من ناحية، وبـالمفهوم الاقليمي الأوسع من ناحية أخرى. إن دور إيران في تقييـد حريـة الحركـة العراقية وكثقل موازن ممكن ضد أطراف عربية أخرى، بما في ذلك مصـر، يمكن أن يكون قد أضاف بعداً إلى الحوافز السورية لإعادة نظرها بموقفها نحو إيران.

لقد كان لهذه السيرورة مايقابلها من تطور مماثل في السياسات الايرانية من موقف التحفظ العلـني على الأقـل في الصـراع العربـي الاسـرائيلي (مـع القيـام بتعـاون مقصـود وان كـان متدنـي المسـتوى مـع اسـرائيل) إلى خـط "منـاصر للعـرب" أكـثر تقدمـاً في حـرب ١٩٧٣ يشـمل عـرض المسـاعدة الاقتصادية والطبية على سـورية. إن ايـران، بإدراكهـا لـلروابط الناشـئة بـين العناصر الثورية الاسلامية والجماعات الفلسطينية والشـيعية المقاتلـة في لبنـان قد سعت لتقوية روابطها مع سورية كوسيلة ممكنـة للضغـط المعـاكس ضـد معارضتهـا الداخليـة. وفي الوقـت ذاتـه، فـإن إيـران الأكـثر ثقـة بقوتهـا الاقتصادية والعسكرية تقـدم نفسـها إلى مختلـف المحـاورين العـرب كوسـيلة لتوسيع دورها وحضورها الاقليميين. وبحلول أواخـر ١٩٧٥ كـانت إيـران قد بنت علاقة عمل جديـدة مـع سـورية تمثلـت بالاتفـاق الاقتصـادي عـام ١٩٧٤ بين البلديـن وزيـارة الرئيـس الأسـد الرسمية إلى طهـران في كـانون الأول من عام ١٩٧٥ (والتي لم تتكرر حتى أيلـول عـام ١٩٩٠)، وكـانت

قد وقعت أيضاً اتفاق الجزائر حول شط العرب، موازنة بذلك بشكل بارع بين انفتاحها على سورية والانفتاح الموازي على العراق، وهما الانفتاحان اللذان تم القيام بهما ضمن إطار عام من الروابط المحسَّنة مع أطراف عربية كبيرة أخرى، وخاصة مع مصر السادات.

بالرغم من أن انفراج العلاقات في منتصف السبعينات بين سورية وايران الامبراطورية لم يكن له تأثير دائم على العلاقات الثنائية أو على التوازن الاقليمي بشكل عام، فإن إدراك سورية لايران باعتبارها قوة موازنة للعراق ـ والعكس بالعكس ـ ربما يكون قد تجذر في ذاك الوقت. إن (البعد) الجيوسياسي للعلاقات السورية العراقية من ناحية، والعلاقات الايرانية العراقية من ناحية أخرى، وبغض النظر عن أي حوافز أو وظيفة خاصة بنظام الحكم، يشكل فيما يبدو احدى أحجار الزاوية للعلاقات السورية ـ الايرانية، ولكن ثمة عوامل كثيرة أخرى تتقاطع وتتداخل مع الجانب الجيوسياسي، وهي عوامل داخلة بعمق في النسيج الاجتماعي ـ السياسي والطائفي والديني للمنطقة.

لبنان والصلة الشيعية ـ العلوية

كان حزب البعث مدركاً منذ وصوله إلى السلطة في عام ١٩٦٣ للقاعدة الضيقة للنظام. إن علويي سورية الذين كانوا يُتهمون تاريخياً بالهرطقة من قبل السنّة والشيعة على حد سواء، سعوا للوصول الى توازن قلق بين الحصول على الاعتراف بوضعهم المعلن ذاتياً كفرع من المذهب الشيعي الإثني عشري وبين الحفاظ على هويتهم الإثنية ـ الثقافية ومعتقداتهم السرية. لذا فإن الدور السياسي للعلويين كقاعدة للسلطة الحزبية قد ساعد في إبراز مشكلة الشرعية (إضفاء الشرعية) العلوية.

وأضاف بعداً الى السياسة السورية، ومن هنا كانت أهميـة العلاقـات مـع شيعة لبنان وإيران على التوالي.

إن تطور السياسة السورية إزاء شيعة لبنان وايران كـان مقيداً أيضـاً بـالتطور المستقل لسياسـة الشيعة اللبنـانيين، وبـالتطورات داخـل ايـران بالطبع. كان توكيد الذات السياسي الجديد للشـيعة في لبنـان منـذ أواخـر الستينات مصحوباً بوعي حاد من قبل كل من القـادة السـوريين والشـيعة اللبنانيين المحليين لمصـالحهم المتبادلـة وقضيتهـم المشـتركة. بالنسـبة للشـيعة اللبنانيين فإن البحث العلـوي عـن الشـرعية كـان يسـير في مـوازاة حاجـة الشيعية إلى حليف خارجي يُعتمد عليه. لقد تعززت هذه العلاقة من وقت لآخر بفعل الروابط الشخصية الحميمة بين قادة كلي الطرفين، كما تمثلت بالعلاقة بين الرئيس السوري والزعيم الشيعي الايرانـي ـ اللبنـاني موسـى الصدر في أوائل السبعينات. إن الإمام الصدر الذي ولـد في قـم وتعلّـم في النجف والأزهر بالقاهرة، أسـس نفسـه في لبنـان منـذ عـام ١٩٥٩ وبـرز فوراً باعتباره المتحدث الموثوق باسم الطائفة الشيعية اللبنانية. ويمكن النظر إلى فتوى الصدر باعتبار العلويين اللبنانيين المحليين شـيعة في أيلـول ١٩٧٣ على أنها إيماءة شخصية وسياسية على درجة عالية في الوقـت ذاتـه باتجـاه القيادة السورية، بـالرغم مـن الشـكوك في قيمتهـا (وخاصـة إذا عرفنـا أن العلويـين أعـادوا لاحقـاً تـأكيد هويتهـم الدينيـة المسـتقلة). هـذه الإيمـاءة تناغمت بشكل بارع مع هدف الإمام الصدر في الحفاظ على روابط قوية مـع سـورية كثقـل مـوازن قـوي للأطـراف الأخـرى في المرجـل اللبنـاني وكـانت هامـة أيضـاً في سياق اهتمـام سـورية الخـاص بالطائفـة الشـيعية اللبنانية الدائمة النمو والتجذر. إن الاستقرار النسبي للعلاقـات السـورية ـ

الايرانية في منتصف السبعينات لم يمنع وفقاً لذلك من نشوء روابط وثيقة بين دمشق وعدد من الشخصيات القيادية في المعارضة الإيرانية.

فمع موسى الصدر الذي كان آنذاك صديقاً شخصياً للأسد، والذي كان يقوم بدور أحد الوسطاء الأساسيين، مَنح كبار شخصيات المعارضة الايرانية امتيازات خاصة من قبل السلطات السورية. وعندما طُرد آية الله الخميني من العراق في تشرين الأول ١٩٧٨ عرض الأسد استقبال الزعيم الايراني في دمشق أولاً ــ وقد رفض العرض بلباقة في حينه لكنه ظل موضع تقدير من قبل الخميني كما نُقل إلى المسؤولين السوريين بعد ذلك بسنوات. وبغض النظر عن دور مختلف الشخصيات المعنية ودور قضية إضفاء الشرعية في تشكيل وتقوية الروابط بين النظام السوري وشيعة لبنان وايران فإنه يتوجب عدم المبالغة فيه. في حين انه من غير المحتمل أن يكون السنّة السوريون قد ارتاحوا للاعتراف الشيعي بالعلويين. وبأي حال من الأحوال، فإن الفحوى السياسية لقضية الشرعنة قد تراجع مع استقرار العلاقات بين الأقلية العلوية والغالبية السنية في السنوات الأخيرة. مع ذلك، فإن الصلة الشيعية ـ العلوية قد لعبت دوراً هاماً في تطور العلاقات السورية الإيرانية ويمكن في الواقع النظر إليها كإحدى المحركات الرئيسية لنشوء التحالف بين البلدين. لقد ساعدت هذه الصلة أيضاً في تأسيس لبنان كنقطة تقاطع هامة بين العنصر الاجتماعي ـ الديني للعلاقات الشيعية ـ العلوية والمصالح الاقليمية والاستراتيجية لكل من سورية وايران.

إن التطورات في لبنان قد كفلت للشيعة دوراً هاماً في تشكيل سياسة سورية في المنطقة، فالوجود المتنامي لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان منذ عام ١٩٦٩، والذي تسارع بفعل طردها من الأردن في عام

١٩٧٠، قد جعل البلد (لبنان) يخضع لعمليتي تحول متزامنتين. الأولى هـي تحوله بشكل بطـيء، ولكن بشـكل مؤكـد، إلى مسـرح كبـير للعمليـات العسكرية بين اسرائيل والفلسطينيين مع ترقب دائم للعنف المتصاعد الـذي كان من الممكن أن يعجل بحدوث مواجهة سورية ـ اسـرائيلية، وبـالتزامن مـع ذلـك جزئيـاً، كنتيجـة للضغـوط الناجمـة عـن الصـراع الاسـرائيلي ــ الفلسطيني فإن سلطة الدولة اللبنانية ووحدة أراضيها كانتـا واقعتـين تحـت ضغط شديد، وهو ما أحدث فراغاً سلطوياً ذا خطر محتمل علـى خـاصرة سورية مباشرة. وعندما جنح لبنان نحو التفكك المضطرد فإن الأبعاد المحلية للصراع أصبحت متشابكة بشكل معقد مع الأبعـاد الخارجيـة وأصبحـت همـوم سـورية فيمـا يتعلق بالمعـاني الضمنيـة للمواجهـة الفلسـطينية ــ الاسرائيلية الشاملة غير قابلة للفصل بشكل فعلي عن قلقها من أن أطرافـاً خارجية معادية، من الولايات المتحدة إلى مصر فالعراق، كان من الممكـن أن تجد قضية مشتركة مـع وكـلاء محليـين لبنـانيين أو فلسـطينيين، لغـرض التحدي المباشر لسـورية ذاتهـا أو لإقامـة لبنـان جديـد متحرر مـن نفـوذ سورية. من وجهة النظر هذه، فإن قيمة الشيعة اللبنانيين كحليف سياسـي وعسكري يعول عليه من قبل سورية ضمن المعسـكر الاسـلامي لا يمكـن المبالغـة في تقديرهـا، لاسـيما علـى خلفيـة الشـقاق المتنـامي بـين سـورية والتحالف الفلسطيني ـ الإسلامي ــ اليسـاري في السـنوات الحاسمـة الأولى من الحرب الأهلية اللبنانية.

لبنان والصلة الايرانية ـ الفلسطينية

في موازاة الأهميـة المتزايدة للبنـان بالنسـبة لسـورية نشـأت مجموعـة جديدة من الروابط بين المعارضة السرية حينهـا للشـاه في ايـران والحركـة

الفلسطينية التي أصبحت لاعباً شبه مستقل في لبنان منذ أوائل السبعينات. حدثت الاتصالات الأولى بين الجماعتين في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٦٨ بعد أن بدا أن معركة الكرامة في وادي الاردن تبشر بولادة حركة ثورية جديدة ومشحونة بالحيوية في المنطقة.

تركزت الاتصالات الفلسطينية ـ الايرانية في البداية على جماعات المعارضة بين التيار الاساسي للحركة الفلسطينية (فتح) والمعارضة الدينية الخمينية في أواخر عام ١٩٦٨، وفي مبادرة موازية لفتوى الإمام الصدر عام ١٩٧٣ المتعلقة بعلويي لبنان، صدرت فتوى مماثلة للخميني تؤيد دعوة منظمة فتح إلى الكفاح المسلح ضد اسرائيل وتجيز التبرعات الايرانية إلى "الفدائيين الفلسطينيين" كجزء من الالتزام الإسلامي المقدس بالزكاة (وهي نسبة من دخل المسلم تخصص للإحسان). في عامي ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ تدربت مجموعات المعارضة الايرانية المختلفة، بما فيها (مجاهدي خلق) و(فدائيي خلق) على يد منظمة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين في المعسكرات الفلسطينية في الأردن إضافة إلى المعسكرات الموجودة في لبنان والعراق. خلال عام ١٩٦٩ تعززت الروابط الخاصة بين (فتح) وجماعات المعارضة الإسلامية بزيارات ميدانية ايرانية إلى قواعد (فتح) في جنوب لبنان، هذه الزيارات التي خُطط لها من الطرف الايراني وإلى حد كبير من قبل (محمد صالح الحسيني) الذي كان أحد ثقاة الخميني المقيم آنذاك في العراق، وشملت هذه الزيارات رجال دين ايرانيين كبار مثل الشيخ (حسن خروبي) و(جلال الدين فارسي) و(عباس مدني).

وقد أدى ذلك إلى نشوء علاقات شخصية حميمة بين الشخصيات الرئيسية من كلا الطرفين. إن القائمة اللاحقة من المتخرجين الثوريين

الايرانيين من معسكرات (فتح) في لبنان وفي أماكن أخرى كانت مؤثرة وضمت بشكل فعلي بمجمل الرعيل الأول من المسؤولين الايرانيين الذين تسلموا السلطة بعد سقوط الشاه. إن التجربة الايرانية مع الفلسطينيين في لبنان كانت هامة على أكثر من صعيد. أولاً، إنها ساعدت على تقوية الكراهية الايديولوجية من قبل الثورة الايرانية نحو اسرائيل التي كانت قد وجدت للتو نتيجة للتحالف بين اسرائيل والشاه (والحقيقة هي أن هذا العداء قد دام حتى بعد تلاشي معارضة فتح الايديولوجية ذاتها للتسوية السياسية مع اسرائيل مما قد يدل ـ من بين أشياء أخرى ، على استمرار تأثير التجربة اللبنانية العميق على بعض عناصر النخبة الحاكمة في طهران).

وعلى مستوى عملياتي أكثر، فقد أثبتت أيضاً إمكانية استخدام لبنان كنقطة للوصول إلى الساحة الاقليمية الأوسع، والتي تم استغلالها لاحقاً بإرسال الحرس الثوري إلى البقاع في عام ١٩٨٢ والمتابعة الحثيثة اللاحقة للسياسات الثورية عن طريق الوكلاء في لبنان.

إن التجربة الايرانية مع الفلسطينيين هي إحدى العناصر الداخلة في التفاعل بين سورية والشيعة وايران في لبنان. ففي حين كانت حركة فتح ترعى بشكل دؤوب علاقاتها مع الحركة الثورية الايرانية، كانت قد أنشأت لتوها علاقة مميزة مع الشيعة المحليين ولكنها اتخذت طابع التوتر بشكل مضطرد.

وقبل أن يظهر الإمام الصدر باعتباره الحليف المسلم الأكبر لسورية في لبنان، فقد كان للفلسطينيين تأثير في تأسيس ودعم الحركة السياسية الشيعية اللبنانية المنبعثة من جديد، ليس أقله عن طريق احتكاكهم الأساسي المباشر مع القاعدة الشعبية الشيعية في جنوب لبنان وأماكن أخرى.

إن حركة "أمل" الشيعية اللبنانيـة (الـتي تأسسـت رسمياً علـى يـد الإمـام الصدر في عام ١٩٧٤) لم تكن منذ انطلاقها مشكّلة على غـرار حركـة فتـح فحسب، بل إنها قد سُلحت ودربت وزُودت بالكوادر اللبنانيـة والفلسـطينية للحركـة الفلسـطينية في محاولـة إيجـاد علاقـة تكافليــة بـين لبنــانيي الجنــوب المضطهَدين والفلسطينيين المطرودين من ديارهم والذين كانوا يعيشون بينهـم. وبدا رد اسرائيل العسكري المتصاعد على التواجد الفلسطيني المتزايد في جنوب لبنان وفي أماكن أخرى، في البداية، كما لو أنه يخلق البيئة الصحيحة لمثل هذا التكافل. في الفترة مابين اتفاق القـاهرة لعـام ١٩٦٩ (الـذي منـح الفسـطينيين الحـق في العمـل العسـكري في جنـوب لبنـان) ومنتصـف السـبعينات، سـاعد الفلسطينيون على تحريض عملية التشيع السياسي في لبنان وتسـريع مطالبهـا الاجتماعية والسياسية عن طريق إضعاف السلطة المركزيـة اللبنانيـة وبالتـالي إعطاء الشيعة حرية أكبر في تنظيم ورص حركتهم السياسية. مع ذلك، فمن غير المفاجيء أن تكون هذه العلاقة قــد بـدأت في مواجهـة الضغـط المتزايد عندما رفعت العمليات الانتقامية الاسرائيلية من كلفة النضال الفلســطيني في جنـوب لبنـان وامتعـاض الشيعة مـن الأسـاليب الفوقيـة أحيانــاً الـتي بــدأ الفلسطينيون في ممارستها. إن الاهتمام الشيعي المحلي بروابط أكثر قـوة مـع سورية والذي تبلور بعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية في عام ١٩٧٥ يمكن النظر إليه على أنه يعكس جزئياً، على الأقـل، انعـدام الثقـة بمنظمـة التحريـر الفلسطينية كمعلم مخلص وكقدوة (بالرغم من كونـه ليـس انعدامـاً للإيمـان "بالقضيـة" الفلسـطينية ذاتهـا) في ذات الوقـت الـذي كـانت فيــه روابــط "الحركة الثورية الايرانية" مع منظمة التحرير الفلســطينية تصـل إلى ذروتهـا. لقد كانت بذور هذه الخصومة الناشئة بـين العنـاصر الأساسـية مـن الشـيعة

اللبنانيين والفلسطينيين هي التي خلقت في وقت لاحق إنشقاقاً خطيراً بين الاتجاهات المدعومة من سورية وتلك المدعومة من ايران ضمن الطائفة الشيعية نفسها وجلبت توتراً جديداً إلى التحالف بين سورية وايران.

المدارس الدينية الشيعية

خلال الفترة السابقة للثورة الايرانية، كانت الأفكار الاسلامية الثورية حول الحكم تتطور وتفصّل في أوساط القوى المعارضة للشاه في عملية ملحوظة من التفاعل الشيعي الشامل. إن المدارس الدينية مثلت في قم بإيران وفي النجف بالعراق (وخاصة الأخيرة) دوراً جاذباً ونقطة الالتقاء للعلماء والفقهاء من ايران ولبنان والعراق، حيث أُرسيت الأسس من أجل رؤية عالمية مماثلة ــ وإن لم تكن متطابقة تماماً ــ وشبكة من الصداقات الشخصية والولاءات السياسية الدينية التي سيكون لها أثر هام على المنطقة ككل. كان من بين رجال الدين الشيعة اللبنانيين الذين برزوا من هذه الشبكة الإمام موسى الصدر نفسه ومحمد مهدي شمس الدين (نائب الصدر فيما بعد وخلفه المفترض) ومحمد حسين فضل الله (الذي سيصبح فيما بعد الزعيم الروحي لحزب الله في لبنان).

أما قائمة العلماء الناشطين الآخرين فكانت تضم محمد باقر الصدر، الذي تابع تشكيل (حزب الدعوة) في العراق، البشير لحركات شيعية أخرى وإسلامية في المنطقة. ومن خلال توليه منصباً تدريسياً في النجف بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٨، كان آية الله الخميني وزملاؤه المتمركزين في ايران في قلب هذا المرجل الفكري والسياسي.

إن العلاقة بين الإمام الصدر ورجال الدين الشيعة اللبنانيين الآخرين والخميني قد ساعدت في تأسيس الروابط التي سوف تسهل فيما بعد

دخول ايران الثورية إلى الساحة اللبنانية. بالرغم من أن مؤهلاته السياسية والدينية لم تكن بمنأى عن الاعتراض في داخل وخارج ايران على حد سواء، فإن الخميني سيقدم في النهاية أهم الهام للحركية الاسلامية*، الشيعية والسنية على حد سواء.

بمعنى من المعاني، كانت رؤية الخميني الإسلامية رؤية انتقائية وعالمية بآن معاً: بالرغم من كونها متغرسة في المفهوم الشيعي الايراني للإسلام، فإنها كانت تحمل نداءً يتجاوز القوميات والطوائف. وعلى الرغم من الطبيعية الشيعية الخاصة بمدرسة النجف، فإن هذه التجمعات ربما تكون بذلك قد ساعدت على التخفيف من حدة الطائفية الضيقة للعقيدة الثورية الجديدة. إن التجربة المختلطة نسبياً للنجف والتفاعل بين العلماء والفقهاء العرب والفرس ربما سهلت أيضاً المقاربة اللاطائفية واللاقومية لايران الثورية لعلاقاتها مع سورية ودورها في لبنان، والعكس بالعكس.

* مذهب الحركية activism: مذهب يؤكد على ضرورة اتخاذ الإجراءات الفعالة أو العنيفة (كاستعمال القوة لتحقيق الأغراض السياسية).

الفصل الثاني

المراحل الحرجة في نشوء التحالف

سورية والثورة الايرانية

يبدو أن سقوط الشاه في كانون الثاني عام ١٩٧٩ قد مهد الطريق لاصطفاف استراتيجي جديد بين سورية وايران ومنظمة التحرير الفلسطينية وأطرافاً "راديكالية" أخرى في المنطقة مثل ليبيا واليمن الجنوبي.

بالنسبة للسوريين فقد كان توقيت الثورة الايرانية الأكثر ملاءمة. فقد تفاقم إحساس سورية بالعزلة وكونها عرضة للخطر الاستراتيجي بشكل متزايد نتيجة لتخلي مصر عن الصراع ضد اسرائيل وتوقيعها على اتفاقية كامب ديفيد في عام ١٩٧٩. كما إن فشل أي تحرك حقيقي باتجاه تقارب سورية ـ عراقي وتصاعد التوتر مع العراق بعد محاولة الانقلاب المزعوم "المدعوم من سورية" في العراق في شهر تموز من ذاك العام قد وضع حداً للتفكير بأي تجمع عربي جديد من شأنه أن يقوّم الاختلال القائم في ميزان القوى لصالح اسرائيل. كانت سورية قلقة أيضاً لكون مصر ـ وقد أصبحت في المعسكر "المؤيد للغرب" بثبات سوف تجر

في أعقابها أطرافاً عربّية أساسية أخرى، بما في ذلك الأردن، مما يـؤدي إلى زيادة عزلتها وإضعاف موقعها إزاء اسرائيل.

منذ اندلاع الحـرب الأهليـة في عـام ١٩٧٥ أدى تـورط سـورية في لبنان إلى احتكاك مستمر مع منظمة التحرير الفلسطينية وحليفها اليساري اللبناني ـ شركاء سورية "الطبيعيين" ظاهرياً مـن ناحيـة، وأدى لاحقـاً إلى تدهور العلاقات مع حلفاء سورية السابقين من اليمين المسيحي من ناحيـة أخرى، وقد حدث التطوران في مقابل التهديد المسـتمر بتدخـل اسـرائيلي كبير محتمل ضد لبنان وسورية نفسها، هذا التدخل الذي سبقه الاخـتراق الاسرائيلي لمنطقة الليطاني في ١٩٧٨ في جنوب لبنان.

شكلت الحركة الأصولية السنية المتنامية التي قادها الاخوان المسلمون والتي تلقت المساعدة والتحريض من العـراق والعمـلاء العراقيـين العـاملين عبر لبنان، تهديداً داخلياً جدياً لنظام الرئيـس الأسـد؛ متحديـة كـلاً مـن قدرته على الحفـاظ علـى القـانون والنظـام وشـرعيته بحـد ذاتهـا. بضربـة واحدة أعـادت الثـورة الايرانيـة تشـكيل التـوازن الاقليمـي ضـد اسـرائيل والعراق وابرزت حليفاً قوياً محتملاً بـدلاً مـن مصـر وفتحـت البـاب أمـام التنسيق السوري ـــ الايرانـي في لبنـان، وأضـافت قـوة ومصداقيـة للقـوى المعادية للغرب والولايات المتحدة في المنطقة وأحيت الآمال بالتخفيف مـن بعض الضغوط الداخلية على نظام الأسد.

إن الثورة قد فتحت الباب أمام دور ايراني جديد أصـلاً في المنطقـة. وكما أثبت الاسلام الثـوري قوتـه، وبـدا أن إمكانيـة خلـق نظـام اقليمـي جديد محوره ايران ليست وهمية. تحرك النظام الجديـد في طهـران بسـرعة لتعزيز علاقاته مع سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية (حيث كان عرفات

الشخصية الأجنبية المهمة الأولى - والزعيم العربي الوحيد حينها ـ الذي استقبله الخميني في طهران). ويبدو أن موقفه المعادي لاسرائيل قد وفر الأساس لهذا المحور الحيوي الجديد. ولكن ظهور سلطة ثورية شيعية ذات ثروات كبيرة كامنة وقوة عسكرية ذات شأن كان بحد ذاته مزعزعاً للاستقرار بالمفهوم الاقليمي. إن المخاوف العراقية التقليدية من النزعة التوسعية الفارسية قد تضاعفت الآن بفعل مايعتقد بالتهديد الانفصالي الداخلي من قبل الأغلبية الشيعية العراقية الذي تشجعها ايران والمحفزة بمثالها. إضافة إلى ذلك هناك خطر محور ايراني - سوري يقوم بشكل فعال بدور كماشة جيوسياسية عملاقة ضد العراق. والتحدي الصادر عن حركة سياسية مأدلجة ذات التزام أكثر "تقدماً" ومصداقية بالقضية الفلسطينية من كثير من الأنظمة العربية ذاتها. إن الحرب الايرانية ـ العراقية اللاحقة كانت نتيجة لتفاعل المنافسة التاريخية والانقسامات الطائفية والجغرافيا السياسية والتحدي الايديولوجي.

الحرب الايرانية العراقية والعامل العراقي

إن الغزو العراقي لإيران في أيلول ١٩٨٠ قد ساعد في تحضير الأساس لتحالف رسمي بين سورية وإيران. أثناء المرحلة الأولى من الحرب، مابين ١٩٨٠ و١٩٨٢، يبدو أن عدداً من الاعتبارات كانت هي المسيطرة. بالنسبة للايرانيين، قدم السوريون وسيلة غير مباشرة للضغط العسكري على العراق ومصدراً مباشراً للسلاح للقوات المسلحة الايرانية المنغمسة في الحرب.

لقد ذكر أن القيادة العراقية كانت مرغمة، على نشر عدد من الفرق العسكرية على الحدود السورية لأغراض دفاعية وردعية. كما لقيت

شحنات الأسلحة السورية المرسلة بموافقة ضمنية من الاتحاد السوفييتي ترحيباً خاصاً في ظل الحظر الغربي، فقد كان حوالي ٧٠٪ من العتاد الايراني قبل الثورة ذا منشأ غربي. وقد ساعد الدعم السوري للأكراد والرعاية المقدمة للاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) بالإضافة إلى مجموع المعارضة العراقية المنضوية في "الجبهة الوطنية التقدمية والديموقراطية" في ازدياد الضغط على حدود العراق الشمالية مما أدى إلى تحييد قسم آخر، لايستهان به، من آلة صدام حسين الحربية.

إن موقف سورية السياسي الداعم لإيران كان حيوياً أيضاً. فبالرغم من جهود صدام القصوى، فإن الموقف السوري (وبدرجة أقل، المواقف الأولية لمنظمة التحرير الفلسطينية وليبيا أيضاً) قد ساعد في منع تحول الحرب إلى مواجهة فارسية ـ عربية شاملة أو إلى انقسام سني ـ شيعي عبر المنطقة. أما موقف ايران الإعلاني حول القضية الفلسطينية فقد سهّل الحجة السورية القائلة بأن العراق يدمر حليفاً ثميناً محتملاً للعرب أكثر مما يواجه تهديداً استراتيجياً غير عربي جديد. مع ذلك، فإن اصطفاف سورية النشيط ـ أو حتى الضمني ــ خلف أغلبية الدول العربية المؤيدة للعراق كان من شأنه أن يسدد ضربة شديدة لتواصل ايران مع العالم العربي (وبالأخص جمهورها الشيعي الهام في لبنان) وكان من الممكن أن يضعف وضعها العسكري الهش تماماً في الميدان. إن الحفاظ على علاقات جيدة مع سورية قد منح ايران فائدة أخرى، هي تحديداً الوساطة السورية الممكنة مع عدد من الدول الهامة الأخرى وخاصة السعودية ودول الخليج.

إن دول الخليج، بالرغم من خوفها من النشاط الثوري لإيران وإغرائها الممكن للأقليات الشيعية الكبيرة في الخليج نفسه، كانت قلقة في

الوقت ذاته من إمكانية انتصار عراقي حاسم. لذلك فإن سورية كانت في وضع مثالي جيد لتلعب دور الجسر مع الخليج، أولاً بحكم نفوذها المفترض لدى طهران وثانياً كقوة كامنة مضادة للعراق. على الصعيد الدولي، إن روابط سورية الوثيقة مع الاتحاد السوفييتي قد منحت ايران قناة لا تقدر بثمن إلى القوة العظمى الأخطر على حدود إيران المباشرة. بغض النظر تماماً عن المعارضة الايديولوجية الخمينية للاتحاد السوفييتي وعملية المواجهة اللاحقة للنظام الجديد مع حزب تـوده (الحزب الشيوعي الايراني) فإن ايران كانت مدركة لحاجتها إلى الحفاظ على علاقات الدولة للدولة مع الاتحاد السوفييتي بشكل ندي لعدد من الأسباب السياسية والاقتصادية والاثنية ـ الطائفية والاستراتيجية.

إن مساعي سورية الحميدة ربما ساعدت في بعض الأحيان أيضاً في تسريع الاستجابة السوفييتية للمطالب الايرانية كما كان الحال ظاهرياً بالنسبة للشحنات العسكرية السوفييتية العابرة إلى ايران عن طريق سورية.

إن روابط سورية، بدورها، مع القيادة الايرانية قبل الثورة كانت قد بدأت تؤتي ثمارها. ومن الأهمية بمكان، الى درجة كبيرة، الإشارة إلى أن غزو العراق لايران قد أتاح الفرصة لتوقعات الهزيمة والسقوط المرتقب لنظام صدام حسين. وفي أسوأ الأحوال فإن الحرب أذنت بتورط عراقي عميق طويل المدى في إيران من شأنه أن يشغل انتباه العراق عن سورية ويسمح لنظام الأسد بهامش أكبر للمناورة في المشرق بصورة عامة. وبالرغم من أن إمكانية الهزيمة الايرانية قد سببت لسورية بشكل أساسي شيئاً من القلق، فقد كان مؤكداً بعد أسابيع قليلة من الحرب أن النصر الحاسم لأي من الطرفين لم يكن وشيك الحدوث. إن مكاسب سورية من

عجز العراق عن إحراز نصر حاسم قد تضاعفت عندما تحول الصراع إلى حرب استنزاف. كما أن دور دمشق المكتشف حديثاً كوسيط أعطاها ميزة خاصة لدى دول الخليج عند التماس المساعدات المالية والاقتصادية، وكانت علاقاتها مع ايران تحمل شعوراً خفياً بالتهديد لأولئك الذين كانوا يخافون من احتمال الانتصار الايراني. وفي الوقت نفسه، بدت سورية كثقل موازن محتمل للعراق بدون نزعات التوسع والهيمنة التي كانت تشوب موقف العراق من الخليج - وهو دور موازن كان له فيما بعد فائدة جمة في أزمة الخليج لعامي ١٩٩٠ - ١٩٩١.

إن التحالف مع ايران قد أمدّ سورية أيضاً بعزيمة ذات أهمية في الساحتين العربية - العربية والعربية - الاسرائيلية. فبعد تخلي مصر عن سورية، بدا أن مطالبة سورية الدائمة باستراتيجية متعددة الجبهات في مواجهة اسرائيل بدت للحظة من اللحظات استراتيجية قابلة للتحقق. و لم تكن الصيغة هذه المرة توسعاً باتجاه الجنوب نحو مصر ولا نحو تشكيل "جبهة شرقية" مع العراق، بل بالأحرى شمالاً من خلال إضافة عمق استراتيجي وعسكري إضافي عبر ايران. إن غزو العراق لايران قد أفسد هذا المخطط الكبير مباشرة مسبباً لسورية غضباً وقلقاً حقيقيين. ولكن الموقف السوري لم يكن موقف الخسارة الكلية لأن إيران بتثبيتها لصدام حسين قد تركت سورية حرة في تركيز طاقاتها على مواجهة اسرائيل. وبالقدر نفسه، فإن إيران قد وفرت إمكانية إعادة تأكيد الاستراتيجية المستقبلية ضد اسرائيل، والتي كانت رهينة محصلة الحرب مع العراق. بالإضافة إلى ذلك، فإن ايران قدمت حصناً داعماً ضد الاختراق المصري

للمشرق وثقلاً مضاداً للمحور المصري ـ الاردني ـ العراقي ـ السعودي الذي كان يتبلور تدريجياً.

إن اهتمام سورية بتوطيد علاقتها مع ايران ربما كان يمتلك عنصراً استباقياً: فمن خلال تواجدها المبكر، أمكن لسورية أن تدعي بعض الأولوية في مواجهة منافسة محتملة. مبدئياً، ربما تكون سورية قد أخذت بعين الاعتبار الحاجة لمنع انزلاق ايراني ممكن باتجاه اسرائيل مرة أخرى، وهي إمكانية ليست متعارضة كلياً مع مصالح طهران بنظر بعض العناصر في القيادة الايرانية، كما ثبت لاحقاً من خلال قضية ايران ـ كونترا.

كان عام ١٩٨٢ نقطة تحول في العلاقة السورية ـ الايرانية. إن مد القانون الاسرائيلي ليشمل الجولان في تشرين الثاني ١٩٨١ ربما اضاف زخماً إضافياً للاهتمام السوري بتمتين التحالف مع ايران، كما يبدو أيضاً أن ايران في أواخر ١٩٨١ قررت التعجيل بشكل ما من اعطاء علاقتها مع سورية طابعاً رسمياً.

في أوائل عام ١٩٨٢ تم تحفيز هذه الجهود بفعل الأحداث التي وقعت في سورية عندما واجه الأسد أصعب تحدّي داخلي حتى ذلك الوقت، ألا وهو حملة تفجير القنابل المستمرة التي قام بها الاخوان المسلمون المدعومون من العراق والتي بلغت ذروتها في عصيان مفتوح في حماه في شباط من ذلك العام. إن تصعيد الصراع إلى صراع طائفي شامل على طول الخطوط السنية ـ العلوية كان من الممكن أن يدمر النظام من الداخل بغض النظر عن فشل تمرد حماه. وبالرغم من كون المتمردين السوريين كانوا متوجهين بشكل خاص لجماهير السنة، فقد أراد الأسد، من خلال العلاقة مع ايران، نزع الشرعية عن المعارضة. إن الدعم الايراني

للأسد آخذين بعين الاعتبار رصيد ايران الثوري وجاذبيتها الاسلامية، قد ساعد في احتواء الانعكاسات الداخلية لتصفية الحساب مع الاخوان. وربما كان نجاح الأسد مرتبطاً بالحفاظ على الولاء ضمن الجيش أكثر مما كان مرتبطاً بادعاءات من طهران. مع ذلك، وبالرغم من أن الاخوان ينادون بالنقيض، فإن ايران قررت علناً أن تعطي الأفضلية لعلاقتها الدولية (دولة لدولة) مع سورية على صلتها الايديولوجية المفترضة مع حركة إسلامية شقيقة بالرغم من كونها سنية.

بعد أحداث حماه، سارعت الدولتان باتجاه تحالف رسمي. فقد تم توقيع بروتوكول تجاري واقتصادي بعيد المدى بين البلدين من قبل نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في طهران في آذار ١٩٨٢ (ومن المرجح أنه قد تم التفاوض على هذا البروتوكول خلال الأشهر السابقة لحوادث حماه). لقد شمل الاتفاق تصدير ٩ ملايين طن من النفط الايراني إلى سورية سنوياً، منها حوالي ٢٠٠٠٠ برميل مجاناً في اليوم وحسومات أخرى، مقابل تصدير الفوسفات السوري إلى ايران. إن السبب الكامن وراء السخاء الاقتصادي لايران بالرغم من أن احتياجات الحرب الملحة أصبحت مؤكدة بعد ذلك بشهر واحد عندما أغلقت سورية حدودها مع العراق للمرة الأولى، ثم أقفلت خط النفط العراقي ـ السوري الحيوي الواصل مابين كركوك وبانياس وإلى طرابلس في شمال لبنان، مما أدى إلى إنقاص صادرات النفط العراقي إلى النصف وأضاف خسارة سنوية تقدر بـ/٧/ بلايين دولار أميركي إلى نفقات العراق الحربية. وتبين أن سلسلة الهجمات الايرانية الناجحة المتزامنة مع الاتفاقيات السورية الايرانية قد استفادت من شحنات السلاح السورية غير المعلنة الملحقة بالاتفاقية.

ومن المرجح أن يكون تقييم سورية لأهمية تحالفها مع ايران كعنصر توازن في المنطقة قد تأكد بفعل اكتمال الجلاء الاسرائيلي عن سيناء في نيسان ١٩٨٢، مما يدل بوضوح على أن معاهدة السلام المصرية ـــ الاسرائيلية سوف تنجز بالكامل بالرغم من اغتيال الرئيس السادات في تشرين الأول السابق ووضع نهاية للآمال السورية/ العربية الباقية بإلغاء عملية كامب ديفيد بشكل ما.

غزو اسرائيل للبنان

في منتصف عام ١٩٨٢ بدا أن التحالف السوري ـ الايراني قد بدأ جدياً بالتأثير على مستقبل العراق في الحرب. ولكن وفي حزيران انجرفت سورية باتجاه آخر، ومع هذا الانجراف بدأ يتشكل دور ايراني جديد في المنطقة. إن غزو اسرائيل للبنان في ذاك الصيف قد بدّل المشهد الاستراتيجي في المشرق. ففي حين كان الهدف المباشر للغزو هو اجتثاث منظمة التحرير الفلسطينية من الساحة اللبنانية، كان الهدف الاسرائيلي الأكبر هو تحجيم سورية عسكرياً وإزاحة لبنان من دائرة نفوذ وسيطرة سورية. وبالرغم من أن هذه الأهداف لم تشكل بالضرورة قواعد الاتفاق المشتركة من أجل الغزو ضمن اسرائيل ذاتها (كما أظهرت المعارضة الاسرائيلية الداخلية المتنامية للمغامرة اللبنانية لحكومة بيغن)، فمما لاشك فيه أن المخاوف السورية قد تضاعفت بفعل نجاحات اسرائيل العسكرية الأولية ومطامحها الظاهرة. إن إحساس سورية الحاد بالتعرض للخطر قد تصاعد بفعل عدد من العوامل:

أولاً، كانت هناك الهزيمة المذلة وتشتت منظمة التحرير الفلسطينية، الحليف "الموضوعي" لسورية والعامل تحت حمايتها الاستراتيجية الكبيرة، بغض النظر عن الخلافات السياسية.

ثانياً، وربما أكثر أهمية حتى من وجهة نظر سورية، كان هناك الاستعراض التدميري للتفوق التكنولوجي الاسرائيلي على القوى الجوية السورية التي فقدت ١٠٢ طائرة و٦١ طياراً قتلوا في ثلاثة أيام والتدمير شبه اليسير لشبكة صواريخ أرض ـ جو السورية التي كانت قد أمَّنت فيما سبق بعض الشعور بالأمان من القوة الجوية الاسرائيلية البعيدة المدى.

ثالثاً، كان هناك الغياب الواضح لأي دعم عربي أو دولي حقيقي، والأكثر حرجاً هو غياب أي رد فعل سياسي أو عسكري فعال من حليف سورية الاستراتيجي، الاتحاد السوفييتي.

إن الحذر السوفييتي فيما يتعلق بالغزو الاسرائيلي والمأزق العسكري لسورية عزز إدراك سورية لحدود الدور السوفييتي في المنطقة.

رابعاً، وبالقدر نفسه من السوء، كان بروز التحالف بين اسرائيل والنظام الكتائبي للرئيسين المتعاقبين، بشير وأميل الجميّل على التوالي. إن هذا التحالف قد هدد بوضع حكومة أقلية مدعومة من اسرائيل على خاصرة سورية بمباركة ودعم أميركي كامل، مما يؤدي بشكل محتمل إلى بعث الشكوك السنية الدائمة حول ولاءات الأقليات بعد أشهر فقط من أحداث حماه.

إن علاقات العراق بجماعة "أبو نضال" ومهاجمة هذه المجموعة السفير الاسرائيلي في لندن في أوائل حزيران عام ١٩٨٢ يعطي بعض المصداقية للاعتقاد بأن هذا الهجوم قد دبّر من قبل العراق للتحريض على مواجهة سورية اسرائيلية انتقاماً لدعم سورية لايران المؤذي بشكل متزايد. وكان من شبه المؤكد أن الغزو الاسرائيلي سيتم استناداً لأي مبرر يمتلك الحد الأدنى من المصداقية، بغض النظر عن الأفعال أو النوايا العراقية؛ ورغم ذلك فإنه بعد ١٩٨٢ وعلى مدى السنوات القليلة التالية كان انشغال سورية بالساحة

اللبنانية ـ الاسرائيلية ـ الفلسطينية انشغالاً شبه كامل، إلى درجة أن الهدف الممكن للعراق في احتواء التورط السوري في الحرب مع ايران ربما يكون قد تحقق.

لكن غزو ١٩٨٢ كان له أيضاً تأثير عميق على وجود ايران في لبنان عن طريق توسيع دورها في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. إن الغزو قد وفر الفرصة للمساهمة الايرانية المباشرة الاولى في المجهود الحربي المعادي لاسرائيل على شكل وحدة عسكرية صغيرة نسبياً مكونة من ٨٠٠ ـ ١٠٠٠ عنصر (يقدر البعض هذا الرقم بـ ١٥٠٠) من الباسداران (الحرس الثوري الايراني) الذين سمح لهم بالدخول عن طريق سورية إلى البيئة الصديقة بشكل مفترض لمنطقة بعلبك الشيعية في وادي البقاع. ففيما سبق، فإن الجهود الايرانية لاقامة وجود عسكري مستقل في لبنان قد صُدَّت من قبل الأسد نفسه، لكن الموقف السوري بعد الغزو الاسرائيلي ربما أضحى أقل مقاومة لعروض المساعدة الايرانية من ذي قبل. إن عرض ايران للدعم الفعال كان في تعارض حاد مع عدم مبادرة بقية العالم العربي والاتحاد السوفييتي. وأثبت انعدام الفعل العربي قيمة الصلة الايرانية في العيون السورية وعزز القناعات السورية بأن مرحلة مابعد كامب ديفيد كانت تستلزم إعادة اصطفاف استراتيجية يمكنها أن تحد من هوامش المناورات الاسرائيلية المتسعة باطراد (وخاصة في لبنان)، مع وجود ايران كشريك سورية الوحيد الموثوق به عن بُعد في الساحة.

من وجهة نظر ايران، فإن وجودها الجديد في لبنان قد أنتج نقطة التماس المباشر الأول بين النظام الثوري وطائفة شيعية كبرى في العالم العربي وهي أكبر طائفة من هذا النوع خارج العراق. من الآن فصاعداً، ستصبح ايران

لاعباً قيادياً في شؤون هذه الطائفة وسوف تعتبرها قاعدة ممكنة لمدّ نفوذها إلى قلب الصراع العربي - الاسرائيلي. إن الدور الدقيق للبنان في الجدل المضطرد بين الذين كانوا يسعون في طهران لتصدير الثورة عبر المنطقة وأولئك الذين كانت لديهم أهداف أكثر تحديداً يظل دوراً غامضاً. مع ذلك يبدو أن هذا الوجود الايراني الاولي في لبنان قد لقي الدعم من قبل الجناح الأكثر "راديكالية" الممثل بآية الله علي أكبر محتشمي، السفير الايراني في دمشق آنذاك، الذي كان مسؤولاً أيضاً عن الساحة اللبنانية.

ثمة سيرورتان التقتا سريعاً. الاولى، هي أن السياسة الشيعية اللبنانية كانت معرضة لانشقاقات جديدة نتيجة لظهور عناصر محلية مدعومة من ايران. إن هيمنة حركة أمل شبه الكلية على المسرح حتى الآن قد شقت طريقها نظراً لأن جمهورها الأكثر راديكالية قد انجذب بشكل طبيعي نحو النموذج الايراني وتمظهراته التنظيمية الأولى مثل حركة أمل الاسلامية بقيادة حسين موسوي التي تأسست كجماعة منشقة عن حركة أمل في حزيران ١٩٨٢. وفيما كانت أمل تعاني من فقدان موسى الصدر، الشخصية الحيوية والكارزمية، الذي "اختفى" في ظروف غامضة إلى حد ما بعد زيارة قام بها إلى ليبيا في عام ١٩٧٨، والذي كان يسعى لإضعاف نفوذ رجال الدين الشيعة كوسيلة لاحتواء تأثيرهم الطائفي والتنافسي في داخل المنظمة، فقد بدت الحركة عاجزة عن احتواء القوى الشيعية الجديدة التي أطلقها الغزو الاسرائيلي. في عام ١٩٨٢ كانت أمل من حيث الجوهر في أيدٍ غير دينية تمثلت بالخلف الباهت للإمام الصدر، نبيه بري، وكانت أسوأ استعداداً من الناحية البنيوية والايديولوجية من أن تمنح دوراً لرجال الدين الشيعة الموسومين بالراديكالية. وهكذا فإن

العناصر الدينية الراديكالية وجدت حثيثاً أرضية أيديولوجيـة مشـتركة مع ايران وممثليها المحليين، وكانت هذه العناصر تتطلـع إلى مـابعد "أمـل" بحثـا عن قناة تنظيمية من أجل خطابها ونشاطها السياسـيين. ثانيـاً، إن حركـة مقاومة جديدة شيعية في معظمها ومكونة من هذه العناصر قد تشكلت في جنـوب لبنـان. إن المقاومـة الـتي ستشـن لاحقـاً أكـثر حمـلات حـرب العصابات فعالية في تاريخ المقاومة ضـد اسـرائيل (وكذلـك ضـد الوجـود العسكري الغربي في لبنان)، قـد مثّلـت أرضيـة الاختبـار العمليـاتي الأول للتحالف بين سورية وإيران.

إن احتلال اسرائيل لمساحات كبيرة من جنوب لبنـان (وصـولاً إلى بيروت الغربية أثناء المرحلة الاولى من العمليات) كان له أثـر عميـق علـى العلاقات الاسـرائيلية مـع الشـيعة اللبنـانيين، وبالتـالي علـى دور كـل مـن سورية وايران في لبنان. في البداية، كان تحرر الشيعة من الانخداع بمنظمـة التحرير الفلسطينية ممزوجاً بالغياب النسبي لحقد تـاريخي "شيعي" واضـح تجاه اسرائيل يبدو أنه يفتح نافذة ضئيلة لفرصة انفراج اسرائيلي ـــ شـيعي. في الواقع، إن موقف أمل فيمـا يتعلـق بـالوجود العسـكري الاسـرائيلي في لبنان قد بقي متناقضاً لبعض الوقت. من ناحيـة بدافـع الاقتنـاع بـأن هـذا الوجود مؤقت، ومن ناحية أخرى لأن قيادة أمل كانت تترقب بحذر آفاق هـذا الوجـود ضمـن النظـام اللبنـاني الجديـد الـذي يسـيطر عليـه الموارنـة والمدعوم من قبل اسرائيل والولايات المتحدة. إن الضرر الـذي وقـع علـى المناطق الشيعية بفعل الغـزو خـلال السنوات السـابقة للصـراع والافـتراق السياسي بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة أمل حول قضايا تعود إلى الحرب الأهلية منذ ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ والاسـتياء الملمـوس مـن أداء منظمـة

التحرير العسكري أثناء الغزو الاسرائيلي قد ساهمت كلها في خلق شعور بالارتياح الشيعي لدى طرد منظمة التحرير من لبنـان، وهـو شعور ليس غريباً لـدى الحلفـاء الآخريـن المفـترضين للفلسـطينيين في أعقـاب الغـزو مباشـرة، ويكمـن وراء هـذا الشـعور إحسـاس بـأن منظمـة التحريـر، باعتبارها القوة السنية المهيمنة على الجانب المسلم/ اليساري، قد ساعدت في ترجيح كفة الميزان السياسي/ الطائفي اللبناني ضد أمل والشيعة لصالح السنة. يضاف إلى ذلك الفجوة المتسعة بين منظمة التحريـر وسـورية بعـد حزيران ١٩٨٢ والتي قللت من دوافع أي أمل لإحياء أية روابط كامنة أو تعاطف مع منظمة التحرير الفلسطينية.

مع ذلك، بالنسبة للعناصر الشيعية الأكثر راديكاليـة، فـإن الاحتـلال الاسرائيلي للمناطق التي كانت شيعية في معظمهـا قـد مثـل تحدياً مباشـراً بغض النظر عن حالة العلاقات مـع الفلسـطينيين. إن الشـيعة الراديكـاليين الذين ألهبهم الموقـف الايديولوجـي لإيـران والاستعداد للتضحيـة بـالنفس والاستشهاد قد ساعدوا في تشكيل الأساس لبعد جديد للتحالف السوري الايراني. فبدلاً من المواجهة الفلسـطينية ـ الاسـرائيلية الـتي هيمنـت علـى مسار الأحداث في لبنان لمدة تقارب عقداً ونصف من الزمن، فإن حـرب التحرير التي قادها الشيعة كانت على وشك البدء. وهكـذا بـدأت قضيـة فلسطين "السـنية" بالاندمـاج مـع قضيـة الشـيعة المسـتقلة: قضيـة مقاومـة الاحتلال الاسرائيلي.

مابعد الغزو: اتساع المصالح

في هذا الوقت بدأ تقـاطع المصـالح والتوجهـات بـين سـورية وإيـران بالاتسـاع. ففي حملتها لإخـراج الاسـرائيليين مـن لبنـان، كـانت الدوافـع

المباشرة لسورية دوافع استراتيجية: إن الوجود العسكري الاسرائيلي في النصف الجنوبي من لبنان، وعلى الأخص في وادي البقاع قد وضع العمق السوري تحت تهديد مزدوج. فلأول مرة كانت دمشق معرضة لخطر مزدوج محتمل من الجولان والمواقع الاسرائيلية الأمامية في لبنان. إضافة إلى ذلك، فقد كان هناك التهديد الجيوسياسي النابع من وجود نظام موال لاسرائيل وموال للغرب في لبنان. إن القلق السوري حول إمكانية العزلة الاقليمية ومخاطر الصفقات الثنائية العربية ـ الاسرائيلية المستقلة كان آنذاك، كما هو الآن، المحدد الأساسي لسياستها الخارجية. فوجود لبنان في الفلك الاسرائيلي ـ الأميركي سوف يزيد من ترجيح كفة التوازن الاقليمي المائل أصلاً بشكل غير مرغوب منه عن طريق إكمال التهديدات العراقية والاسرائيلية بتطويق محتمل من الغرب. إن ارتداد لبنان سوف يضيف ثقله إلى خسارة مصر، ومع الأخذ بعين الاعتبار الموقف المشكوك فيه للأردن، فإن الضغط على سورية للقبول بإهانة عربية أخرى على غرار خطوط كامب ديفيد سوف يصبح شديداً. بهذا الخصوص، فإن اتفاق أيار ١٩٨٣ اللبناني ـ الاسرائيلي الذي لعبت فيه الولايات المتحدة دور العرّاب كان مفصلاً لتغذية الشكوك السورية. وبالقدر نفسه، فإن لبنان المعادي كان من الممكن أن يصبح قاعدة للتدمير الداخلي، مؤدياً بذلك إلى نزاع طائفي وانهيار الاستقرار الداخلي داخل سورية ذاتها. إن مخاوف سورية من دعم اسرائيلي أو غربي محتمل لتقسيم المنطقة إلى كيانات طائفية تابعة أو متناحرة قد ازدادت بفعل التحالف الاسرائيلي ـ الماروني، وبفعل المغازلة الاسرائيلية للدروز اللبنانيين بعد عام ١٩٨٢، وكل ذلك بتواطؤ أو بموافقة أميركية ظاهرة.

في ظل هذه الظروف، فإن رغبة سورية في تقوية روابطها مع ايران ليست مفاجئة. فمن أجل المهمة الضخمة لإعادة تشكيل المشهد الاستراتيجي لمصلحتها، استطاعت سورية الاعتماد على ايران لتأمين المساعدة المادية على شكل معونة اقتصادية وقوة بشرية على شكل جماهير محلية مهيأة وتحريض على شكل وجهة نظر راديكالية معادية لاسرائيل وللغرب، ومصدر جديد للضغط والتهديد المحتمل لإلهاء كل خصوم سورية الاقليميين والدوليين تقريباً، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مسافة مادية وتاريخية كافية لتفادي أن تصبح قوية أكثر مما يجب أو مستقلة أكثر مما يجب على الحلبة الداخلية لسورية.

إن اهتمامات ايران، من ناحيتها، كانت تعكس عدداً من العوامل المستقلة ولكن المتداخلة. بالرغم من حركيتها في لبنان، فإن همّ ايران الأكبر ظل مركزاً على متابعة الحرب ضد العراق. في منتصف ١٩٨٢ كان العراق قد سحب كل قواته من الأراضي الايرانية وكان الايرانيون قد بدأوا يهددون العراق تماماً بسلسلة من الهجمات الموجهة إلى البصرة. أما ايران التي لم تعد ضحية واضحة للعدوان بل مصممة بشكل واضح على إطالة الحرب كعقاب للعراق، مما جعل الهجمات الايرانية توتر مابقي لها من علاقات نية حسنة مع أصدقائها العرب الأساسيين مثل الجزائر وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، وأضحت حاجة ايران إلى حليف يعتمد عليه أكثر الحاحاً بكثير بسبب رغبتها في الحفاظ على موطىء قدم هام في المعسكر العربي وحاجتها لإبقاء الضغط على العراق. وبغض النظر عن عدم تقبل إيران للرفض السوري الرسمي لأي من أهداف الحرب

الاقليمية الايرانية في العراق، فلم يكن، هناك من وجهة النظر الايرانية بديل حقيقي عن الحفاظ على التحالف مع سورية.

بعد الغزو الاسرائيلي في عام ١٩٨٢، كانت مصالح ايران تميل إلى التطابق مع مصالح سورية في الساحة اللبنانية. لقد كانت ايران مدفوعة بالدرجة الاولى بعدائها العقائدي العميق لاسرائيل والتركة المرة لروابطها بالشاه، لكن توقع الحصول على مدخل إلى الصراع العربي الاسرائيلي قد فتح الباب أيضاً لدور إقليمي أكثر أهمية. فمن خلال وجود ايران في لبنان تمكنت من أن تأمل في توسيع الحدود الجيوسياسية الضيقة للحرب مع العراق والوصول إلى قطاعات أوسع ضمن العالم العربي. في حين كانت هموم ايران الشيعية محورية بشكل طبيعي بالنسبة لسياستها اللبنانية، فإن دعمها الفعال للكفاح ضد اسرائيل كان مركزياً أيضاً بالنسبة للدعوة الإسلامية الشاملة للثورة الايرانية.

على الرغم من صعوبة تحديد الطبيعة الدقيقة للتوقعات الايرانية فيما يتعلق بالآفاق الخاصة بـ"تصدير" الثورة، فإن الساحة اللبنانية كانت حاسمة استناداً للاعتبار الشيعي البحت. وكقاعدة لممارسة النشاط في أماكن أخرى في المنطقة. أما العنصر الأخير فهو عنصر العداء الايراني لامتداد القوة الأميركية والغربية إلى لبنان. لقد كان صراع ايران مع الولايات المتحدة جزءاً متمماً لرمزية وممارسة الثورة ــ كما شهدنا ذلك في أخذ رهائن السفارة الأميركية في طهران ــ والصراع المستمر في لبنان وفي الإمكانية لمواصلة هذا الصراع، ليتفاقم لاحقاً بشكل خطير بفعل "ميل" الولايات المتحدة نحو العراق. إن أياً من هذه الأهداف الايرانية لم يكن

بالضرورة متعارضاً مع الأهداف السورية من حيث المبدأ. مع ذلك، فمن الناحية العملية لم تكن العلاقات بين البلدين منسجمة تماماً بشكل دائم.

الهجوم المعاكس السوري - الايراني

إن سورية وايران وبتأثير دوافعهما المحلية الخاصة من ناحية، ومجموعة معقدة من البواعث المعادية لاسرائيل والهموم الاستراتيجية على قدم المساواة من ناحية أخرى، كانتا تبحثان عن وسائل مناسبة لتحقيق أهدافهما. من هنا، فإن كلاً من سورية وايران سوف تجدان منفعة مشتركة في تنمية علاقاتهما مع مختلف الأطراف اللبنانية كقوى بالوكالة في الصراع ضد الأعداء المشتركين. وفي الصراع ضد بعضهما البعض من حين لآخر.

كان مجال الأهداف الممكنة لهؤلاء الوكلاء واسعاً، ولكن أولها وأهمها قوات الاحتلال الاسرائيلي. شكلت البنية التنسيقية الفضفاضة المعروفة باسم المقاومة الوطنية اللبنانية، كجبهة عريضة للعناصر المدعومة من قبل كل من ايران وسورية، بما في ذلك حزب الله الحديث الولادة آنذاك وشرائح معينة ضمن حركة أمل إضافة إلى مكونات الحركة الوطنية اللبنانية وبقايا الوجود العسكري الفلسطيني الموالية والمعادية لعرفات على حد سواء. وتظل درجة التعاون العسكري ضمن المقاومة الوطنية اللبنانية غير مؤكدة مثلما هي طبيعة القيادة والدعم اللوجستي المقدمين من سورية أو من ايران، لكن هذا كان خيالاً مناسباً من الناحية السياسية أكثر مما كان تنظيماً عسكرياً متماسكاً حقاً.

إن وصول إيران إلى ميدان العمليات لم يكن ممكناً إلا من خلال القبول السوري. مع ذلك فقد كانت سورية العاملة في ساحتها الخلفية

والملتزمة كلياً بإبطال النتائج السلبية للغزو الاسرائيلي كمسألة مصلحة وطنية حيوية، غير راغبة منذ البداية في ترك العمليات المضادة لاسرائيل للعناصر المدعومة من إيران وحدها. كان أحد هموم سورية ألا يختل التوازن بشكل حاد أكثر مما ينبغي ضد (أمل) ضمن الطائفة الشيعية مع الحصول على أكبر قدر ممكن من الضغط على الجناح الراديكالي للحركة باعتباره يشكل رأس الحربة في الحملة العسكرية المتزايدة الفعالية ضد الاحتلال الاسرائيلي. كانت ايران ذات فائدة كبيرة كوسيلة لتشجيع وإثارة هذا النشاط، ولكن لم يكن في المخطط السوري للأشياء أن تسمح لإيران بموطىء قدم مستقل كلياً في لبنان من شأنه أن يضعف موقف سورية الخاص. وإلى حد ما، فإن كلاً من سورية وايران قد بدأتا بالتنافس على القطاعات نفسها. إلى جانب الطائفة الشيعية اللبنانية، كانت هذه القطاعات تشمل عناصر راديكالية علمانية أخرى مثل الفصائل الفلسطينية المناوئة لعرفات التي برزت آنذاك كانشقاق في فتح مدعوم من سورية في أوائل ١٩٨٣. لذلك فإن إمكانية الاحتكاك بين سورية وايران بدأت بالازدياد عند النقطة ذاتها التي بدأ بها التعاون الفعال في لبنان.

لم يكن الاسرائيليون هم الأهداف الوحيدة لعمل الوكلاء. فقد تم القيام بهجمات متعددة على أهداف غربية في لبنان من قبل من يشتبه بهم كوكلاء سوريين ـ ايرانيين، بدءاً بالتفجير الأول للسفارة الأميركية في بيروت في نيسان ١٩٨٣ مروراً بتدمير ثكنات جنود البحرية الفرنسية والأميركية في تشرين أول من ذاك العام وانتهاءً بموجة اختطاف الرهائن التي بدأت في عام ١٩٨٤. بالنسبة للاسرائيليين والقوى الغربية الأخرى، فإن هذه العمليات (كهجمات انتحارية) بدت مؤشراً بوصول شكل قاتل

ومباغت من العمل العدائي، بدت الأشكال القديمة "للإرهاب" الفلسطيني شبه أليفة بالمقارنة معه.

في الوقت الذي كانت هذه العمليات وغيرها قد ألحقت الهزائم بالاسرائيليين بفعالية ودفعتهم للانسحاب إلى داخل المنطقة الأمنية المعلنة من طرف واحد من قبل اسرائيل في جنوب لبنان في ربيع ١٩٨٥، فإن الهجوم المضاد السوري ـ الايراني في لبنان قد حقق نجاحاً ملحوظاً في تحييد نتائج غزو ١٩٨٢. أولاً، إنه منع قطف ثمار الدبلوماسية الأميركية المكثفة التي كانت تهدف إلى تحويل مكاسب اسرائيل العسكرية الأساسية إلى فائدة سياسية ودبلوماسية دائمة. فبعد أشهر فقط من توقيعه، كان اتفاق أيار ١٩٨٣ الاسرائيلي ـ اللبناني، وهو معاهدة السلام العربية الاسرائيلية الثانية بعد كامب ديفيد، قد انتهى إلى التفاهة والضياع.

ثانياً، وبعد هذه الهزيمة الدبلوماسية، فإن الولايات المتحدة قادت جلاء القوات المتعدد الجنسيات عن لبنان في شباط ١٩٨٤ رداً على نسف مبنى المارينز في بيروت، وهي الضربة التي لا تزال يتردد صداها إلى اليوم بتأثيرها على رغبة الولايات المتحدة في إرسال قواتها إلى ماوراء البحار. ثالثاً، وبالتوازي مع الانسحاب الاميركي، فقد انتشرت حركة أمل إلى داخل بيروت الغربية معيدة بشكل غير مباشر هيمنة سورية على العاصمة اللبنانية. أخيراً وليس آخراً، ومع هزيمة حملة عرفات السيئة الحظ في طرابلس في أواخر ١٩٨٣، فقد انهت سورية بنجاح مستقبل الوجود الفلسطيني المستقل الفعال في لبنان.

وعلى الصعيد اللبناني الداخلي، برزت حركة أمل بشكل خاص كأداة طيعة للسياسة السورية ـ مع أنها ليست بدون موجبات خاصة بها

ـ في مواجهة الحكومة اللبنانية وحلفائها من "القوات اللبنانية" (المسيحية)، وفي المشاركة في المقاومة ضد اسرائيل وفي التنافس مع الراديكاليين الموالين لإيران ضمن طائفتها. لكن تنوع أدوار الوكالة في هذه الفترة غني بالمعطيات. فالوكلاء الفلسطينيون المدعومون من سورية (الجبهة الشعبية القيادة العامة ـ جناح أحمد جبريل) قاتلوا ضد منظمة التحرير الفلسطينية، والميليشيا الدرزية المتحالفة مع سورية تعاونت مع عناصر فتح في طرد "القوات اللبنانية" من منطقة الشوف. ويبدو أن الوكلاء السوريين ـ الايرانيين قد حملوا العبء الأعظم للعمليات السرية ضد الأهداف الاسرائيلية والغربية، وشرعت اسرائيل ذاتها في تعزيز قوة وكيلها الماروني ـ الشيعي المتمثل "بجيش لبنان الجنوبي" ليحمل عبء حراسة وحماية المنطقة الأمنية. إن أياً من هؤلاء، لم يَحُل دون المواجهات المباشرة وليس عبر الوكلاء التي شملت تقريباً كل قوة موجودة على الأرض اللبنانية، هذه المواجهات التي شملت قصف المواقع السورية في وادي البقاع من قبل الطائرات الحربية الأميركية والفرنسية في كانون الأول ١٩٨٣.

التوترات الايرانية ـ السورية في لبنان

كان لإنجازات ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ ثمنها أيضاً. فقد كان جدول الأعمال الايراني في لبنان معرضاً بشكل دائم للجذب والشد من مختلف الاتجاهات في طهران نفسها التي استطاعت بدورها أن تؤثر على وضع العلاقات السورية ـ الايرانية. في حين كانت سورية تسعى للحفاظ على سياستها التقليدية في موازنة الأطراف اللبنانية المختلفة ضد بعضها البعض وإبقاء لبنان ضمن الفلك السوري العلماني عموماً، فإن الظهور العلني لحزب الله في أيلول ١٩٨٤ رسم خطاً فاصلاً جديداً. من وجهة نظر

سورية، كان هذا التطور إشكالياً. فمن ناحية، شكلت العناصر الراديكالية الموالية لإيران ذراعاً فعالاً للنشاط بالوكالة ضد اسرائيل والولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى، فإن المناداة بجمهورية اسلامية في لبنان وإخضاع إرادة حزب الله لأوامر طهران الروحية والسياسية ـــ بالرغم من أن هذه الأخيرة لم تكن دائماً واضحة أو متسقة ـ كل ذلك كان يشكل تناقضاً مباشراً بشكل محتمل مع المصالح السورية الوطيدة.

إن أول اختبار قاس للتحالف قد مر عبر السياسة السورية إزاء الفلسطينيين. فسورية، القلقة بشأن تسلل "فتح" الموالية لعرفات إلى مخيمات بيروت وإمكانية التقاء قوات عرفات والقوات اللبنانية، أطلقت العنان لحركة أمل لمحاصرة وإخضاع المخيمات. نشأ صراع طائل وشنيع خلال المراحل المختلفة الممتدة من أيار/ حزيران ١٩٨٥ وحتى شباط ١٩٨٧. كانت مبررات حركة أمل لقيادة هذه الحملة تقوم ليس فقط على حساباتها لمصالحها الذاتية مقابل السوريين، بل تقوم أيضاً على المعارضة الشديدة لأية عودة إلى الوضع الساري قبل ١٩٨٢ بخصوص الوجود الفلسطيني المستقل في لبنان. وبالمقابل، فإن حزب الله وقف ضد سياسة التحجيم القسري للفلسطينيين على الصعيدين الايديولوجي والسياسي. برغم التدهور المضطرد للعلاقات بين ايران ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ ١٩٨٠ وموقف منظمة التحرير المؤيد لايران في الحرب الإيرانية ـ العراقية، فإن التزام حزب الله بالقضية الفلسطينية عميق الجذور (تم توقيت الإعلان عن ولادة حزب الله علناً بشكل متعمد ليصادف الذكرى السنوية الثانية لمجزرة صبرا وشاتيلا ضد الفلسطينيين). بالنسبة لحزب الله، فإن ممارسات حركة أمل قد لطخت سمعة الشيعة الطيبة، مما

أثر بشكل مباشر على صورة الثورة الايرانية في المنطقة وأضعف الانجازات الأخيرة للكفاح في لبنان.

كان النزاع على "حرب المخيمـات" مرتبطاً أيضـاً بخلاف أوسع على المرحلة التالية من حملة حـرب العصابـات. عندمـا تقلّص الوجـود العسكري الاسرائيلي إلى المنطقة الأمنية، فإن سياسة (أمل) في لبنان (بإلهام كبير من قـادة أمل المحليين أمثال داوود داوود) قد تحولت بشكل متزايد نحو تسوية براغماتيـة مؤقتـة مـع اسـرائيل: ففـي مقـابل القبـول الضمـني بـالأمر الواقـع الجديـد، لـن تستخدم الإقطاعية الجنوبية لحركة أمل كنقطة انطلاق للهجمـات سـواءً على المنطقة الأمنية أو على اسرائيل ذاتها. مع ذلك، كـان حـزب ا لله مصـراً على المضي قدماً بحملته لتحرير التراب اللبناني من الاحتلال الاسرايلي. لقد كـانت "المقاومة الاسلامية" التي شـكلها حـزب ا لله في عـام ١٩٨٥ مؤشـراً واضحـاً على تصميمه على مواصلة الكفاح تحت الرايـة المطلقـة للإسـلام وايـران. مـن هنا، فإن الغالبية العظمى من العمليات ضد الاسرائيليين وجيش لبنـان الجنوبـي في المنطقة الأمنية سوف تنسب إلى حزب ا لله.

قادت "حرب المخيمات" في بيروت إلى مسعى دبلوماسي ايراني مكثـف لإنهاء حمام الدم. وقد شمل ذلك الزيارات الايرانية المتكـررة والعاليـة المستوى والمشاورات مع السوريين إضافـة إلى الأطـراف المحليـة نفسـها.. ففـي بعـض الأحيان كان حزب ا لله يتدخل بشكل فاعل على الجانب الفلسـطيني، ويمـوّن الفلسطينيين المحاصرين بالغذاء والإمدادات الأخرى. لكن تصميم سورية علـى اجتثاث البقايا الأخيرة لسلطة عرفـات ـ وخاصـة في بـيروت، كـان تصميمـاً ثابتاً. بالإضافة إلى ذلك، ربما تكون سورية قد سعت إلى التأكيد على حـدود القوة الايرانية والقوى الموالية لطهران وحزب ا لله على حد سواء.

إن نجاح ايران ـ حزب الله في منع سورية من تنفيذ سياستها في لبنان سيكون بمثابة رسالة خطيرة بخصوص السلطة النسبية لكل عنصر فاعل على الساحة اللبنانية. كان الدافع السوري قوياً أيضاً لرسم حدود ثابتة ومفهومة بشكل متبادل لهذه السلطة في أعقاب الحملة المشتركة لعامي ١٩٨٣ ـــ ١٩٨٤. إذ لم يبدِ تحمُّل سورية لنشاط حزب الله المعادي لاسرائيل في جنوب لبنان أي تغير في هذه الفترة وظل بدون انتقاص حتى اليوم. بدون تقييدات معينة، كان النزوع السوري إلى موازنة دور في مقابل الآخر صفة مميزة دائمة لسياستها اللبنانية. فيما واجهت العلاقات السورية ـ الايرانية في الفترة مابين ٨٦ ـ ١٩٨٩ عدداً من الأزمات التي تفاقمت بفعل سلسلة من الصراعات المستترة تحت السطح. أولاً، إن كلاً من الجانبين كان قلقاً من الدور الذي يلعبه حلفاء ووكلاء الآخر في لبنان. كان نمو حزب الله في لبنان كقوة عسكرية كامنة يسير في موازاة بروزه كراع نشيط وحيوي لشبكة واسعة من الخدمات الاجتماعية والمعيشية غير المتوفرة من أي مصدر آخر. فيما بين ١٩٨٢ و١٩٨٦، عندما كان الهجوم المضاد السوري ـــ الايراني في لبنان في أوجه، تم توزيع حوالي ٩٠ مليون دولار أميركي من المساعدات الايرانية من قبل (مؤسسة الشهيد) التابعة لحزب الله على عائلات الذين قتلوا أو جرحوا أثناء الحملة.

وفي الفترة ١٩٨٥ ـــ ١٩٨٧ وحدها أعلن حزب الله عن إنشاء مستشفيين كبيرين و١٦ مصحاً متخصصاً وعيادتين سنيتين و٣ صيدليات و٦ مراكز دفاع مدني في المناطق ذات الغالبية الشيعية في البقاع وضاحية بيروت الجنوبية ومختلف مناطق لبنان الجنوبي. في عام ١٩٨٩، تم قبول وعلاج حوالي ٧٠٠,٠٠٠ مريضاً في مشفى واحد للنساء والأطفال. إن تحدي حزب الله

للهيمنة السورية بين الشيعة في لبنان قد تجاوز بذلك الخلافات العملياتية حول الفلسطينيين والحرب في الجنوب، وقد بدأ يضرب في عمق النفوذ والهيبة السوريين بالذات.

ثانياً، إن الخلافات السورية ـ الايرانية قد تحولت إلى مظاهر أخرى من الساحة اللبنانية. كان أحد الآثار المضادة للتطرف الشيعي بعد عام ١٩٨٢ هو نمو الحركة الأصولية السنية التي بلغت أوج نشاطها في مدينة طرابلس بشمال لبنان. فقد كان حزب التوحيد بقيادة الشيخ سعيد شعبان يبشر بنفس الرسالة الاسلامية مثلما كان يفعل نظراؤه الشيعة، وشكّل تحالفاً فاعلاً مع حزب الله بدعم وتشجيع من منظمة التحرير الفلسطينية.

بالنسبة لسورية، فإن اجتماع شعبان وعرفات وحزب الله كان نذير خطر بشكل خاص بقدر ماكان يجمع الراديكاليين الشيعة والسنة ذوي الحماة الخارجيين الأقوياء. إن فقدان طرابلس سيصبح خطيراً خصوصاً إذا عرفنا قرب المدينة من سورية وتأثيرها القوي تقليدياً على السياسة اللبنانية الشمالية بالإضافة إلى قلق سورية حول الأقلية العلوية المحلية. استمرت الصدامات السورية ـ "التوحيدية" من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٦ بالتوازي مع الاستهجان الايراني المتصاعد لمحاولة سورية إخضاع شعبان بالقوة، وهو ما أُضيف إلى التوترات القائمة من خلال حرب المخيمات والمنافسة بين أمل وحزب الله.

ثالثاً، إن الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين بدأت بالدخول في مصاعب جدية. فالهجمات الجوية العراقية على مصبات تصدير البترول الايراني في (خرج) أثر سلباً في انتاج النفط الايراني الذي سجّل انخفاضاً متواصلاً في ربيع ١٩٨٦، في حين أن مشاكل سورية الاقتصادية أدت إلى

تراكم ديون قدرت بـ ٩٧٠ مليـون دولار أميركي لايران منـذ ١٩٨٢. وبـدءاً مـن عـام ١٩٨٥، بـدأت ايران بتـأجيل شـحنات النفـط لممارسـة الضغـط علـى سـورية لكـي تسـدد ديونهـا المتراكمـة، وفي أوائـل ١٩٨٦ أوقفت إيران شحنات النفط إلى سورية دفعة واحدة ولأول مرة.

إن معالجة الأسد لهذه التوترات مع طهران غنية بـالدلالات. فمـن ناحيـة أولى، استجابت سورية بشكل ايجابي للمبـادرة السـعودية بخصوص التقـارب مع الأردن، أقـرب حلفـاء العـراق وداعميـه النشـيطين آنـذاك. إن نجـاح هـذه المبادرة السعودية قد أثـار بـدوره احتمـال حـدوث لقـاء بـين الأسـد وصـدام حسين عبر وساطة أردنية. وقد سهَّل القلـق الايراني مـن مجـرد إمكانيـة هـذه النقلة السورية باتجاه العراق العودة السريعة والمرضيـة للتفـاوض علـى الاتفاقيـة الاقتصاديـة وإعـادة توكيـد التحـالف في أواخـر صيـف ١٩٨٦. ومـن ناحيـة أخرى، فإن سورية لم تكن مستعدة للوقوف مكتوفة الأيدي في حـين كـانت قوة ونفوذ حزب الله يتوسعان في لبنان. في شباط ١٩٨٧ اصطدمت القـوات السورية مباشرة مع حزب الله في ضاحية بيروت الجنوبية. بعد ذلـك بأسـابيع قليلة، برز دليل ملموس على الترتيب لاجتماع الأسد وصـدام حسـين برعايـة السعودية. وبالرغم من أن هذه القمة لم تؤكد رسمياً و لم يكن لهـا تاثير دائـم، فإن تضافر الانفتاح السوري الممكن على العراق والسياسة الثابتـة إزاء حـزب الله وحزب التوحيد يبدو أنه قد واجه الايرانيين بحقيقة نفوذهم المحـدود لـدى سورية.

عند اندلاع القتال على نطاق واسع بين حركة أمـل وحـزب الله في أيار ١٩٨٨ حاولت ايران التوسـط لإنهـاء العنـف بالتشـاور الكـامل مـع

السوريين، ممهدة الطريق لأول انتشار للقوات السورية في ضاحية بيروت الجنوبية (معقل حزب الله) منذ ١٩٨٢.

إن المنطقة الحيوية ذات الاهتمام الايراني - السوري المشترك، ومصدر الصراع المحتمل كان لابد أن تفعل فعلها مع الرهائن الغربيين المحتجزين في لبنان. بالرغم من أن الحكومة الايرانية حافظت على مسافتها من العناصر العملياتية المتورطة، فإن نفوذها لدى خاطفي الرهائن كان يعتبر كافياً لبحث الانفتاح الاميركي - الاسرائيلي على ايران الذي بلغ أوجه في فضيحة ايران - كونترا. إن صلات سورية المزعومة بالمحاولة التي جرت عام ١٩٨٦ لتفجير طائرة الخطوط الجوية الاسرائيلية في رحلتها من لندن (قضية الهنداوي) وتصنيفها رسمياً على قائمة "الإرهاب" الأميركية قد أثيرت لأسباب سيكولوجية وعملية. لذلك فإن الجانبين قد سعيا لإنكار أي تواطؤ لهما مع الإرهاب وما تزالان تسعيان حتى حينه لجني الفائدة العظمى من الحساسيات الغربية والأميركية بخصوص الرهائن. إن إطلاق الرهائن يمكن أن يسهّل العلاقات مع الجانب الغربي وينتزع بعض التعويض، كما هو الحال بمقايضة الرهائن بالأسلحة مع ايران، وبمجرد وجود الرهائن في مناطق واقعة اسمياً ضمن دائرة النفوذ السوري و/ أو الايراني كفل مقداراً معيناً من الاهتمام الخارجي والتعاطي مع إحدى أو كلي البلدين المعنيين.

فمن حراستها لميدانها باعتبارها القناة الكبرى (التشديد على التعريف) من أجل إطلاق سراح الرهائن، كانت سورية تسعى بشكل فعال لتقليص قدرة ايران على عقد صفقة مستقلة بهذا الخصوص. إن التسريب الأول لصفقة ايران - الكونترا من قبل وسائل الإعلام الموالية لسورية في لبنان في عام ١٩٨٦ لم يكن يعني فقط إجهاض أي تجديد للعلاقات الايرانية مع اسرائيل

والولايات المتحدة، بل كان يعني بالقدر نفسه إعادة تأكيد عدم الاستغناء عن سورية في حل أزمة الرهائن. لا داعي للقول أن ارتباك سورية في عجزها عن منع اختطاف الرهائن أو تأمين الإطلاق السريع لسراحهم لاحقاً كان شديداً في بعض الأحيان. لم يكن ممكناً أحياناً تتبع الخط الفاصل بين الاعتراف بالنفوذ الخارجي لسورية وإيران في لبنان، وكونهما مسؤولتان مباشرة عن الأحداث الواقعة هناك، وظهر أن الرهائن يكشفون عن حدود كل من النفوذ السوري والايراني لدى حلفائهما المفترضين في لبنان.

وقد عكست امتداد أزمة الرهائن بشكل جزئي تعقيدات العلاقات الشخصية والطائفية والايديولوجية والحزبية ضمن الفصائل المحلية وبين رعاتها الخارجيين. وعكس هذا بدوره انعدام أي تسلسل واضح للقيادة أو أي مصدر محدد للسلطة على العناصر الموالية لايران في لبنان. مع ذلك، يبدو أن الايرانيين امتلكوا المفتاح الحاسم لإنهاء الأزمة بالرغم من أهمية دور سورية في لبنان، عندما اقتضت المصالح القومية الايرانية أن يطلق سراح كل الرهائن في عامي ٩٠-٩١ فلا مراكز القوة المتنافسة في طهران ولا التطلعات الاستقلالية للعناصر الراديكالية اللبنانية كانت كافية لمنع المضي في عمليات إطلاق سراحهم.

انتهاء الحرب الايرانية - العراقية

إن تعويض ايران عن استعدادها (النهائي) للتسليم بالهيمنة السورية في لبنان إنما يكمن في مكان آخر. فبالرغم من أهمية الساحة اللبنانية فإن المصلحة الاستراتيجية الحيوية لايران كانت في الحفاظ على الدعم السوري في الحرب ضد العراق.

منذ عام ١٩٨٤ واندلاع "حرب ناقلات النفط" فإن الدور العسكري الأميركي المتزايد الفعالية في الخليج قد مثل مخاطر جديدة على ايران، في حين

أن الحرب مع العراق لم تقدم أي دليل واضح على انتصار عسكري ايراني محتمل. لم تكن محاولة الولايات المتحدة الخفية خلال عامي ٨٥ ـ ١٩٨٦ لاعادة اقامة الروابط مع ايران ـ بتحريض وتشجيع من اسرائيل على أمل احياء الروابط التي كانت قائمة قبل الشاه مع عناصر معينة في المؤسسة الايرانية ـ سوى مفعول قليل في إضعاف الشك بين ايران والولايات المتحدة. بالرغم من أنه يحتمل أن لا تكون ايران مدركة لكون الولايات المتحدة لاتزال تمكن العراق من الحصول على معلومات استخبارية مصورة (فوتوغرافية) وإشارية متطورة بخصوص انتشار الجيش الايراني منذ ١٩٨٣، فإن الموقف السائد قد بقي موقف العداء الذي لا يهدأ تجاه كل من الولايات المتحدة ذاتها وتجاه حلفائها في المنطقة. إن عناد ايران بخصوص العراق قد مارس ضغطاً على علاقات سورية العربية؛ فقد وجدت سورية نفسها في وضع يزداد صعوبة بشكل مضطرد في الدفاع عن ايران في المحافل العربية، وهو مابلغ ذروته في تبني إدانة قمة عمان العربية لإيران في تشرين الثاني ١٩٨٧ (حاولت سورية أن تحد من الضرر على علاقاتها مع طهران عن طريق الامتناع عن نشر قرارات القمة في وسائل إعلامها).

إن تحالف سورية المستمر مع ايران بالرغم من هذه المصاعب العلنية قد عكس عدداً من الاعتبارات. أول هذه الاعتبارات كان خطر تراخي الضغط على صدام حسين. إن الدعم السوري لايران كان يعتمد على الخلاف مع العراق وزاد من احتمال الانتقام العراقي ضد سورية إذا ماسنحت الفرصة لذلك، إذ أن انهيار التحالف مع ايران سيكون له تأثير ضئيل في تهدئة صدام حسين في هذه المرحلة وقد تكون سورية رأت أن من الأفضل الإبقاء على

ايران كثقل موازن للعراق بدلاً من التعويل على الاعتراف العراقي بالجميل مقابل تغير متأخر في العلاقة مع طهران.

ثانياً، وبرغم المظاهر، فإن صلة سورية بإيران قد منحتها نفوذاً اقليمياً ودولياً على حد سواء. إن دول الخليج، بشكل خاص، بدت مستعدة للحفاظ على مساعدتها الاقتصادية لسورية واعترفت ضمناً بفائدة القناة السورية (المؤدية) إلى ايران. وفي الوقت ذاته، فإن مجرد التهديد بالتقارب مع صدام أعطى سورية نفوذاً ملحوظاً لدى ايران ذاتها. بدون أن يتعين عليها التعهد بأي شيء أكثر من خطوات رمزية قليلة في هذا الاتجاه (كما أظهر لقاء الأسد ـ صدام في نيسان ١٩٨٧ ـ وكان بمقدور سورية أن تمارس الضغط على ايران وترضي جماهيرها العربية في فترة ما وفي الوقت ذاته. ثالثاً، إن بروز كتلتين عربيتين كبيرتين في أواسط الثمانينات هما مجلس التعاون العربي (الذي يضم مصر والعراق والاردن واليمن الشمالي) ودول مجلس التعاون الخليجي الست (السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعُمان) قد فاقم الإحساس السوري بالعزلة الاقليمية. في هذا السياق استمرت ايران في إمداد سورية بشريك قوي وقطب بديل.

فيما بين آب ١٩٨٨ وآب ١٩٩٠ كان هناك عدد من التطورات التي أثّرت على العلاقة السورية ـ الايرانية. إن انتهاء الحرب الايرانية ـ العراقية بدا أنه يقوي يد العراق بشكل ملحوظ في وجه كل من سورية وايران. إن العراق لم ينجح فقط في فرض نهاية مذلة للحرب بإثبات تفوقه العسكري شبه الكامل على ايران، بل كان في موقع جيد جداً لجني أفضل فائدة من التأييد الدولي والعربي الواسع للقيام بدور القوة العربية الكبرى المتربعة على الخليج والمشرق. لذلك فقد تقوّت دوافع ايران للتمسك بالتحالف مع سورية بفعل

تضافر عدة عوامل وهي ضعفها مقابل القوة العراقية والانتشار العسكري الاميركي في الخليج (مثل رفع الأعلام الاميركية على السفن الكويتية ومرافقة ناقلات النفط عبر مياه الخليج) والعزلة الاقليمية والدولية.

بالمثل، فقد كانت سوريا مدفوعة بمصلحتها التقليدية في احتواء العراق والحفاظ على دورها الفريد في لبنان. ولكن ثمة عوامل أخرى كانت تفعل فعلها، أولها وأهمها، التغيرات في علاقات الشرق ــ الغرب وابعاد التنافس الأميركي ــ السوفييتي في المنطقة. بدأت علاقات سورية السياسية والاستراتيجية الطويلة الأمد مع الاتحاد السوفييتي بالتآكل مع مجيء الرئيس غورباتشيف في منتصف الثمانينات والامتناع السوفييتي المتزايد عن امداد المجهود الحربي لسورية أو تدعيم اقتصادها المتوعك.

إن جدول أولويات الاتحاد السوفييتي المتغيرة قد مارس ضغطاً على السوريين لكي يعيدوا دراسة استراتيجيتهم الكبرى تجاه اسرائيل بما في ذلك مذهب التوازن الاستراتيجي الذي أوجده السوريون في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد. بناءً على فرضية القوة العسكرية السورية والسقف الأعلى لحرية الحركة الاسرائيلية التي يقيدها الرادع السوفييتي الضمني، فإن تجربة ١٩٨٢ في لبنان وضعت إشارة استفهام حول مصداقية المظلة الأمنية السوفييتية المزعومة. في نيسان ١٩٨٧ أبلغ غورباتشوف الأسد في موسكو أن "التوازن الاستراتيجي" بمعنى التكافؤ العسكري مع اسرائيل هو حلم مستحيل وأن الانقطاع المستمر للعلاقات الدبلوماسية السوفييتية ـ الاسرائيلية هو حالة "شاذة" من الشؤون (الدولية). وفي حين أن الاتحاد السوفييتي بذل الكثير منذ ١٩٨٢ للمساعدة في تعزيز القدرات الدفاعية السورية فإن فكرة أن سورية يمكنها أن تحافظ على وضع هجومي موثوق قد جرى التقليل من أهميتها بشكل ملحوظ من الآن

فصاعداً. إن العلاقات السورية ـ السوفييتية، وهي دعامة أساسية للسياسة الخارجية والدفاعية السورية منذ منتصف الخمسينات خضعت لتحول جوهري. فكانت المقارنة صارخة مع التحالف الاستراتيجي الأميركي - الاسرائيلي المزدهر الناجم عن سنوات حكم ريغان. لقد كان لدى سورية كل المبررات، إذاً، للسعي للحفاظ على تحالفها مع ايران، خصوصاً بعد انتهاء الحرب مع العراق. إن سعي العراق لمعاقبة سورية لم يتأخر مجيئه، وذلك على شكل دعم لـ"حرب التحرير" ضد وجود سورية في لبنان بقيادة قائد الجيش اللبناني العماد ميشيل عون. مع ذلك، فإن مقاومة عون تقوضت أخيراً وهرب من لبنان تحت الثقل المشترك للضغط العسكري السوري والانقسامات العميقة داخل المعسكر الماروني وازدواجية الموقف الأميركي من نزعة المغامرة العونية. وفي النهاية، فإن الاتفاق الذي رعته السعودية ودعمته الولايات المتحدة في الطائف في نهاية ٨٩ أعاد تأكيد القواعد الطائفية الدقيقة للعبة في لبنان بطريقة منسجمة مع مصالح سورية المفهومة ومهد الطريق لإنهاء النزاع الداخلي اللبناني.

إن وفاة آية الله الخميني في صيف ١٩٨٩ كان لها تأثير على التوجه المركزي للسياسة الخارجية الايرانية وعلى العلاقات الايرانية مع مختلف عناصر الحركة الشيعية في لبنان. وقد أدى انتخاب الرئيس رفسنجاني إلى اهتمام متميز بتوسيع قاعدة اتصالات ايران في لبنان، والذي تمظهر بقيام علاقة أوثق بين ايران وحركة أمل. وفي الوقت ذاته، كان حزب الله يشرع في إعادة تقييم دوره داخل الدولة اللبنانية. إن إدراك حزب الله لرسالته كمنظمة لبنانية وليس امتداد خارجي لإيران قد تعزز بفعل النزعة الاستقلالية للشيخ فضل الله والفراغ الذي حدث بعد الخميني في السلطة السياسية والفقهية الشيعية. على هذه الخلفية، وبالرغم من قلق ايران وحزب الله بشكل واضح من النظام

الماروني المدعوم من العراق في لبنان، فإنهما لم يكونا راضيين تماماً باتفاق الطائف. إن أزمة عون لم تسلط الأضواء على المصالح السورية ـ الايرانية المشتركة في لبنان فقط، بل على مناطق التوتر المحتمل بينهما أيضاً. يبدو ان كلاً من ايران وحزب الله قد استبعدا من عملية التشاورات المؤدية إلى اتفاق الطائف الذي تم برعاية كبيرة من خلال لجنة ثلاثية من الجزائر والمغرب والسعودية مدعومة بشكل واضح من الولايات المتحدة الأميركية. بالنسبة لايران، بدا هذا وكأنه يؤكد استعداد سورية لاستبعادهما مما يمكن اعتباره شأناً عربياً، مخفضة بذلك من أهمية المصالح الايرانية في لبنان إلى مرتبة ثانوية نسبياً. وبالقدر نفسه، فإن الاتفاق نفسه لم يعطِ الشيعة اللبنانيين ماكانت تعتبره ايران وحزب الله "مطالبهم" خصوصاً في ضوء نضالاتهم وتضحياتهم بعد غزو ١٩٨٢. لا داعي للقول، وبالرغم من بعض التعليقات الأولية المتضاربة التي تعكس الخلافات الداخلية في طهران، أن مصلحة ايران في تجنب القطيعة مع سورية قد دفعت بطهران إلى إعادة تأكيد تأييدها للاتفاق.

ويجب وضع هذه التوترات في العلاقات السورية ـ الايرانية أيضاً في سياق التطورات الأكبر على المسرح العربي. فالمعارضة الايرانية المستمرة لسورية في داخل ايران لم تتمكن سوى من تقوية يد العراق على حساب الطرفين. لذلك كان من الواضح أن لا مصلحة لأي من الطرفين في متابعة هذا المسار. إن هزيمة ايران في الحرب ضد العراق قد أخلّت بالتوازن الاقليمي العربي عن طريق ترك سورية غير محمية ضد صدام حسين الذي اكتسب المكانة الجيدة الموثوقة والآخذة بالتحسن دولياً. إضافة إلى ذلك، فإن البراغماتية الجديدة للرئيس رفسنجاني قد سببت للسوريين بعض القلق. أولاً، كان من الممكن لهذه البراغماتية أن تشير بتقارب ممكن مع الغرب أو مع الخليج، وهو ماسيضعف مصلحة سورية بالقيام بدور وسيط

محتمل لصالح ايران. بالإضافة إلى فتح البـاب بشـكل محتمـل أمـام سياسـة ايرانيـة مسـتقلة يمكـن أن تنتقـص مـن دور سـورية باعتبارهـا اللاعـب الراديكالي البراغماتي الفاعل في المنطقة. ثانياً، إن هذه البراغماتية الايرانيـة كان من الممكن أن تقوم باختراقـات داخـل القـاعدة الشـيعية السـورية في لبنان خارج حزب الله. ثالثاً: لم يكن معروفها اتجاهها النهـائي بخصوص العراق. فبالرغم من أنه من دواعي الحذر التظـاهر بـأن تركـة الحـرب مـع العراق لـن تتبـدد بـين عشـية وضحاهـا، فـإن ايـران البراغماتيـة فعـلاً (أو المستغرقة أكثر مما ينبغي في إعادة البناء الداخلي) قد سمحـت، موضوعيـاً، بهامش أوسع لحرية الحركة للعراق في ميادين لم تكـن حيويـة مـن وجهـة نظر ايرانية ولكنها ذات أهمية قصوى بالنسبة لسورية.

يمكن اعتبار هذه المخاوف بأنهـا وقفـت وراء انفتـاح سـورية علـى مصر واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أواخر عـام ١٩٨٩. بالرغم من المرارة السورية من خيانة مصر في كـامب ديفيـد فـإن الحاجـة لثقل موازن للعراق، تشكّلت مصلحة سورية حقيقية مع التضاؤل الظـاهر للقوة والحركية الايرانية. وباستثمارها للمخاوف المحلية، وخاصة الخليجيـة منها، من الطموحات العراقية والعلاقات المصرية ـــ الخليجيـة فقـد كـانت سوريا أيضاً في وضع أفضـل، لكـي تفـرض نفسـها كثقـل مـوازن محتمـل للعراق عن طريق تحسين علاقاتها مع مصر.

حرب الخليج الثانية

قـدّم غـزو العـراق للكويـت في آب ١٩٩٠ ماكـان مـن الممكـن أن يكون أخطر اختبار حتى الآن للعلاقة السورية الايرانيـة. مـع ذلـك، ففـي حين أن دعم سورية للتدخل العسكري ضد العراق ضمن سياق التحالف

الذي قادته الولايات المتحدة الأميركية كان انجازاً سياسياً ودبلوماسياً متقناً بشكل ملحوظ من قبل الأسد، الا ان مايمكن اعتباره مدعاة أكثر للاعجاب هو قبول ايران نشر القوات السورية جنباً إلى جنب مع نظيرتها القوات الأميركية في عملية عاصفة الصحراء بضبط نسبي للنفس وبدون تأثير سلبي مرئي على العلاقة بين البلدين.

لقد قدمت أزمة الكويت فرصة حيوية لهزيمة صدام حسين والتخلص بشكل نهائي من تهديده المستمر لسورية ولايران على حد سواء. بخصوص ذلك، فإن اصطفاف سورية مع الولايات المتحدة (والأنظمة العربية "المحافظة") قد زود ايران بالوسيلة البديلة لتحقيق هدفها الايديولوجي والاستراتيجي الطويل الأمد. إن استعداد ايران الظاهر لقبول العلاقة الجديدة لسورية مع الولايات المتحدة يمكن اعتباره مناقضاً للمخاوف الايرانية المستمرة من أن العمل العسكري التالي بقيادة الولايات المتحدة في المنطقة سيكون موجهاً ضد ايران ذاتها. لذلك، فإن سورية استطاعت ممارسة تأثير كابح على الولايات المتحدة والعائق الممكن لحريتها في الحركة ضد ايران. فعبر سورية تمكنت ايران أيضاً من الحفاظ على موطىء قدم غير مباشر في التحالف المضاد لصدام حسين دون أن يتعين عليها أن تعرض نفسها للخطر بشكل مباشر. وعلى العكس من ذلك، فإن قبول ايران الضمني ضمن معسكر التحالف المضاد لصدام قد أعطاها نفوذاً جديداً لدى كافة المعنيين. إن ايران لم تستكمل قواتها الجوية بكمية لابأس بها من الطائرات الحديثة التي فرت إليها مباشرة من العراق فحسب، بل إنها انتزعت أيضاً إعادة تأكيد عراقي لاتفاقية شط العرب لعام ١٩٧٥ التي ألغيت من جانب واحد من قبل صدام حسين في عام ١٩٨٠. وإن وقوف ايران مع بقية دول الخليج ومع الغرب في ١٩٩٠ –

١٩٩١ قد أفاد أيضاً في تعزيز الرأي القائل بأن ايران تبتعد ببطء عن موقفها الراديكالي وأنه لا يمكن تجاهلها كلاعب كبير في الخليج.

من وجهة النظر السورية، فإن موقف ايران أثناء أزمة الكويت، قد زكى استمرار سورية في الحفاظ على علاقات وثيقة مع طهران على مدى سنوات. مع ذلك، كان من الضروري التأكد من أنه لن تكون هناك أية فرصة لحصول سوء تفاهم سوري ايراني نتيجة لسياسة الأسد إزاء الأزمة. لذلك، لم يكن من قبيل المصادفة أن زيارة الأسد الوحيدة بعد الثورة إلى طهران قد تمت في ٢٠ ـ ٢٥ أيلول ١٩٩٠.

في الواقع، توجد بعض الأدلة التي توحي بأن سورية ربما سعت لاختبار ردود الفعل الايرانية على العمل العسكري ضد العراق وارتباط ايران بشكل مباشر أكثر في دعم التحالف عن طريق نشر لقواتها في السعودية. أما من المنظور العربي الأميركي، فإن أسوأ سيناريو متوقع هو تشكل تحالف عراقي ـ ايراني سياسي وعسكري يتخذ موقفاً فاعلاً ضد استعمال القوة لإجلاء العراق عن الكويت. إذاً، فقد ساعدت زيارة الأسد في تعزيز الثقة ضمن التحالف بأن المضاعفات الاقليمية الفورية للتحرك العسكري ضد صدام حسين ستكون محدودة. إن محاولة صدام بتبني الطرح الاسلامي والتطلع للجماهير الاسلامية الراديكالية في المنطقة كانت أيضاً قد تقوضت جزئياً على الأقل بفعل الموقف المشترك لسورية وايران. مع وجود نفوذ الطرفين لدى قطاع عريض من الجماعات الراديكالية الإسلامية العلمانية، فإن فشل العراق في تحريك أي مجهود شعبي أو "إرهابي" جدي من قبل هذه المجموعات يمكن أن يعزى إلى حد كبير إلى سياسة الكبح السورية الايرانية الواعية لهذه المجموعات حيث للطرفين نفوذ عليها.

قدمت حرب الخليج الثانية دليلاً راسخاً على متانة العلاقة السورية الايرانية. وأظهرت أيضاً الأهمية الحيوية للعامل العراقي في الحسابات الاستراتيجية للطرفين. إن إعلان دمشق الذي ضم دول مجلس التعاون الخليجي الستة ومصر وسورية في ١٩٩١ (٦+٢) كان يوحي أساساً بأن مفهوم الأمن الجماعي العربي في الخليج سوف ينبثق عن الحرب مع لعب سورية ومصر دوراً عسكرياً رئيسياً للمرة الأولى في المنطقة. لكن هذا المشروع سيواجه التعثر عاجلاً، وبالدرجة الاولى كنتيجة للممانعة الخليجية والاميركية المستمرة للتسليم بدور الحامي لأي طرف خارجي. خلافاً لمصر، فإن سورية ذاتها لم تراهن كثيراً على إمكانية دور عسكري فاعل في أمن الخليج، باحثة بدلاً من ذلك عن دور سياسي أوسع وعن حصة من الدعم الاقتصادي الخليجي. إن دور سورية في الخليج قد تعزز، بدون شك، كنتيجة لعاصفة الصحراء وتوحُّد التصورات الاقليمية لدورها الموازن في مواجهة العراق. وبالنتيجة فإن قيمتها كحليف لايران قد تعززت بشكل موازٍ.

إن دور سورية كجسر كامن بين ايران ودول الخليج العربي قد عاد إلى الظهور بسرعة تماماً بقدر ماكان يفيد في إعادة العلاقات الدبلوماسية السعودية الايرانية في عام ١٩٩١ واستمر منذ ذلك الحين في تخفيف التوترات الايرانية الخليجية الكامنة، مثل تلك التوترات حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى. خلافاً للبنان ـ حيث كان التعاون السوري الايراني مقيداً بالتنافس المفتوح أو الضمني، والخلافات التكتيكية شبه اليومية بين القوتين وعملائهما ـ فإن ساحة الخليج شملت مجالاً أكثر "استراتيجية" وخالية تماماً من مثل هذه التعارضات. وفي الوقت ذاته، فإن القبول الايراني بدور سوري في الخليج يمكن النظر إليه على أنه يعكس القبول السوري بدور ايراني في لبنان، والنتيجة النهائية هي اعتراف كل طرف بأن حريته في الفعل ضمن

دائرة المصلحة الحيوية للآخر يجب أن تبقى ضمن حدود وأن تكون معرضة للتحفظ النهائي من قبل الطرف الآخر. من هذا المنظور فإن حرب الخليج الثانية أعادت تأكيد الفائدة الكلية للعلاقة السورية ـ الايرانية فيما يتعلق بالعراق حيث ترسخ تحالفهما أثناء الحرب الايرانية ـ العراقية.

إن فشل إعلان دمشق في التمخض عن مفهوم واضح للأمن الجماعي العربي في الخليج قد يكون مواتياً من زاوية العلاقة السورية ـ الايرانية. بالنسبة للايرانيين، إن أية صيغة تمنح قوى لا خليجية دوراً في أمن الخليج تبقى صيغة خطيرة وغير ضرورية بآن معاً. لقد دافعت ايران بإصرار عن مفهوم أمن جماعي خليجي ذي قاعدة محلية كوسيلة للاعتماد على النفس بالإضافة إلى التحصين ضد تأثير الوجود العسكري الأجنبي المزعزع للاستقرار وخاصة الوجود العسكري للولايات المتحدة. وكما هو مفهوم أصلاً، فإن إعلان دمشق لم يكن فقط ليضفي الشرعية على القوى اللاخليجية باعتبارها قوى لاعبة أصلية مخلصة bona fida في المنطقة، بل يستبعد إيران أيضاً مما كانت تعتبره دورها الشرعي بهذا الخصوص. لذلك، فإن الدور العسكري السوري "الفاعل" في الخليج لم يكن ليلقى ترحيباً من طهران، وقد يكون أحد الأسباب في أنه قد تعرض للإهمال من قبل السوريين أنفسهم. إن البديل المقبول والأكثر قابلية للتطبيق في الواقع بالنسبة لسورية هو أن تقوى وتواصل دورها السياسي في الخليج، وهو دور يبقى ضمن حدود القبول الايراني والذي يتيح، مع ذلك، لسورية هامشاً عريضاً من المناورة لممارسة نفوذها والسعي وراء مصالحها السياسية القومية والاقتصادية المستقلة.

بغض النظر عن ميول سورية الخاصة، فإن التآكل النهائي لصيغة إعلان دمشق كان له صلة بالحساسيات الخليجية (وخاصة السعودية منها) تجاه أي تقليص لالتزامات الغرب في المنطقة أكثر من صلته بأي جانب معين من

السياسة الخليجية السورية. لكن استعداد ايران للتعامل مع العراق هو أيضاً دليل على هوامش المناورة التي يحتفظ بها الطرفان بالتحالف. وفي الواقع، وبرغم مؤشرات الضعف العراقي، وعلى الأخص خلال الانتفاضة الكردية في شمال العراق، والضغوط المعنوية والايديولوجية القوية التي نجمت في أعقاب الانتفاضة الشيعية في الجنوب، بما في ذلك قصف أقدس المزارات الشيعية في كربلاء، فإن سياسة ايران الرسمية إزاء العراق كانت متوازنة بشكل ثابت منذ نهاية حرب الخليج الأولى. في خضم الإضعاف الفعلي لصدام حسين، فإن غزو الكويت سمح باقتراب ايراني أكثر ثقة من العراق وسمح لها بانتزاع ثمن محدد مقابل أي انفتاح نحو النظام الحالي في بغداد بكلفة زهيدة بالنسبة لها. مع ذلك، وفي الوقت ذاته، فإن حرب الخليج لم تساعد كثيراً في تخفيض التوترات العربية ـ الايرانية في المنطقة كما تبين من استمرار، وربما تفاقم، الصراع على جزر أبو موسى والطنبين.

بقدر إقرار ايران بأن لبنان والساحة العربية ـ الاسرائيلية هما ذوي أهمية حيوية بالنسبة لسورية، فإن ايران ستكون حساسة لوجهة النظر السورية في هذه المجالات. وإن سورية، بدورها، تقر بأن ساحة الخليج ككل هي موضع اهتمام ايراني حيوي. ضمن هذه الثوابت الأساسية فإن العلاقات (السورية ـ الايرانية) لن تواجه تهديدات أساسية بالرغم من أن ذلك لا يستلزم افتراض التوافق التام أو التفاهم حول كافة المسائل ذات المرتبة الأدنى.

كان أهم التغيرات وأكثرها ديمومة في المحيط السياسي الاقليمي بعد عاصفة الصحراء هو ظهور الانفراج بين سورية والولايات المتحدة. فبعد أقل من ست سنوات من المواجهة العسكرية الأميركية السورية في البقاع في عام ١٩٨٤ شهدت أزمة الكويت ولادة انفراج سيقود سورية في النهاية إلى قبول الرعاية الأميركية لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهو

قرار سوري كان شرطاً لابد منه من أجل المشاركة العربية في مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الثاني ١٩٩١.

نشأ هذا القرار بشكل بطيء كنتيجة لتضاؤل دور ونفوذ الاتحاد السوفييتي والتفاهم السوري الأميركي في لبنان حول تمرد عون واتفاق الطائف واخراج سورية للاعبين العرب الآخرين (وخاصة الاردن ومنظمة التحرير) والقناعة السورية بأن اللحظة كانت مؤاتية لاختبار نوايا وسياسات الولايات المتحدة في المنطقة. إن الانتقال نحو تفاهم أميركي سوري أوثق كان أيضاً نتيجة لقراءة سورية للالتزام الشخصي بالعلاقة من ناحية الرئيس جورج بوش وسكرتير الدولة جيمس بيكر، لكن الأهم من كل ذلك أنه كان يمثل خياراً استراتيجياً من أجل التسوية التفاوضية مع اسرائيل وأصبح عنصراً مركزياً ولا رجوع عنه في سياسة سورية الراهنة. وحتى الآن على الأقل وبالرغم من معارضة ايران المستمرة للتسوية التفاوضية، فإن خيار سورية لم يُضعف بشكل ملحوظ علاقتها مع ايران، مما يعطي مصداقية إضافية للاعتقاد بأن هذه العلاقة إنما تتعزز بمجموعة أوسع وأشمل من المصالح المشتركة.

الفصل الثالث

ايران وسورية وعملية السلام العربية - الاسرائيلية

الرؤية الايرانية للصراع العربي - الاسرائيلي:

إن موقف الجمهورية الاسلامية الايرانية إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط هو نتيجة طبيعية لرؤية ايران الثورية، السياسية والعقائدية، للصراع العربي - الاسرائيلي.

بالنسبة لايران، كان دور اسرائيل كمضطهدة للفلسطينيين منسجماً من الناحية الايديولوجية مع دورها كعميل للغرب وكشريك للشاه، وبالتالي كخصم تاريخي للجمهورية الاسلامية نفسها. لكن موقف الجمهورية الاسلامية إزاء اسرائيل يجب ألا ينظر إليه بشكل مجرد في سياق العقيدة الثورية أو عقيدة مابعد الثورة: إذ أن النشاط المضاد للصهيونية من طرف رجال الدين الايرانيين قد سبق تأسيس دولة اسرائيل بزمن طويل قبل ظهور الخمينية كأيديولوجية متماسكة. إن التهديد بالضياع المحتمل

للأرض الاسلامية والدور والوضع الفريدين للقدس كرمز ديني للسنة وللشيعة على حد سواء قد ساعد على تسهيل التفاعل السياسي والطائفي بين القيادتين الدينيتين في ايران وفلسطين في الثلاثينات والأربعينات ففي أثناء الأربعينات، ناضل رجل الدين والعلامة الايراني (آية الله خراساني) دفاعاً عن المصالح الإسلامية في فلسطين وأنشأ رابطة حميمة مع المفتي الفلسطيني والزعيم الوطني (الحاج أمين الحسيني) (تأكد اهتمام الحسيني الاستراتيجي بالوصول إلى أبعد من جماهيره السنية بفتوى عام ١٩٦٣ باعتبار العلويين "مسلمين صالحين"). وكصدى للتعاطف الاسلامي في داخل وخارج العالم العربي، صوتت ايران ضد تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧ وساعدت تظاهرات (آية الله كاشاني) ضد اسرائيل في طهران عام ١٩٤٨ في تهيئة المزاج لما سيظل علاقة مزدوجة رسمية ودبلوماسية مع اسرائيل طوال العهد البهلوي بالرغم من بروز روابط قوية بين الدولتين في ظل الشاه. إن العداء المستمر بين رجال الدين الايرانيين والدولة اليهودية كان في الواقع ظاهراً منذ وقت مبكر يعود لعام ١٩٦٢ في أولى نشاطات الخميني ضد الشاه. كما توحي خطابات الخميني قبل نفيه من ايران في عام ١٩٦٥ تماماً ببعض الأفكار الرئيسية التي سيطورها لاحقاً أثناء الصراع على ايران، مثل الروابط بين الشاه واسرائيل ودور اسرائيل كمغتصبة للحقوق الاسلامية في فلسطين والروابط القائمة بين الشاه واسرائيل والولايات المتحدة.

إن العداء للصهيونية ولإسرائيل قد لعب دوراً حيوياً كأداة للتحريض الثوري الايراني. ينبغي وضع معاداة الصهيونية والعداء لاسرائيل كدولة أيضاً على خلفية التعاون الموسّع بين الشاه واسرائيل على مدى ثلاثة

عقود. وبالرغم من تصور الشاه الحذر رسمياً للعلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية فإن الدعم الإسرائيلي للقوات المسلحة الايرانية، وخاصة دور الموساد ـ الاستخبارات السرية الاسرائيلية ـ في التدريب والتعاون مع السافاك ـ الشرطة السرية للشاه، كان ينظر إليه في ايران كدليل لا يقبل الجدل على تورط اسرائيل المباشر في تجاوزات الشاه وعلى وحدة المصالح بين الدولتين أثناء فترة التعبئة الجماهيرية ضد النظام. لم يكن من الصعب لذلك إثارة صورة اسرائيل كحليف حميم للشاه إضافة إلى التركيز على دورها المفهوم في المساعدة على قمع المعارضة الداخلية لايران، الدينية والعلمانية على حد سواء.

إن قوة هذه الصورة لم تكن خطابية محضة، فقد كانت متجذرة في واقع العلاقات السياسية ـ الاستراتيجية الايرانية ـ الاسرائيلية الحميمة "كشريكين في القمع" وكشريكين في التجارة (في نهاية حكم الشاه كانت اسرائيل تتلقى ٧٥٪ من نفطها من ايران، وكانت ايران أكبر زبون أجنبي للأسلحة الاسرائيلية)، وكمتعاونين نشيطين في دعم التمرد الكردي ضد العراق، وكعدوين مشتركين لحركات مثل حركة القومية العربية/ الراديكالية الاسلامية... الخ. إن العداء للصهيونية ولإسرائيل قد وفر أيضاً بؤرة لإثارة المشاعر الإسلامية تحديداً ضد الشاه لاسيما بعد عام ١٩٦٧ والاحتلال الاسرائيلي لكامل فلسطين بما في ذلك القدس العربية. لذلك أصبح يُنظر إلى القمع من قبل الشاه أو العملاء الاسرائيليين في داخل ايران ذاتها على أنه امتداد منطقي للقمع الاسرائيلي في الأراضي المحتلة.

إن فائدة العداء لاسرائيل والصهيونية في الكفاح ضد الشاه لا ينبغي فهمها بأي شكل من الأشكال على أنها خادعة. على العكس من ذلك،

إن بقاء المشاعر المعادية لاسرائيل كعنصر مستمر من عناصر النشاط الايراني الداخلي والخارجي يدل على الصدى العميق لمثل هذه الشعارات المستمرة حتى الوقت الحاضر.

بالنسبة للخميني، كانت هزيمة و"إزالة" اسرائيل عنصراً مكملاً للنجاح النهائي للحركة الاسلامية اقليمياً، وفي نهاية المطاف عالمياً. إن اسرائيل كمظهر دخيل وغير أصيل مفروض من الخارج في المنطقة، وباعتبارها "الإبن غير الشرعي" "لغطرسة القوى العظمى" ونزعتها إلى السيطرة، ولابد من هزيمتها وتحرير القدس منها قبل أن تأخذ الثورة الايرانية بمجراها الكامل. بلغة ايديولوجية فجة، فإن النظرة الخمينية إلى العالم لا يبدو أنها تسمح بوجود حيز كبير من أجل مستقبل من التعايش بين ايران باعتبارها الدولة الاسلامية النموذجية الأولى والحركة الاسلامية ككل من ناحية، وبين اسرائيل ككيان يهودي مستقل من ناحية أخرى، مع أن الخميني، بالرغم من العداء المزعوم للسامية، لم يبدُ أن لديه أية مشكلة جوهرية مع وجود يهودي لا سياسي ضمن حظيرة الإسلام.

يمكن النظر إلى تبني ايران للقضية الفلسطينية أيضاً على أنه وسيلة هامة وفعالة للوصول إلى العالم العربي/ السني. فمن ناحية أولى، عن طريق وضع تحرير فلسطين كمهمة مركزية ايرانية، شدد الخميني على الرابطة الإسلامية كوسيلة لتجاوز الخلافات العربية ـ الفارسية والخلافات السنية ـ الشيعية. وفي التمييز المغاير، فإن هذا الالتزام بقضية فلسطين العربية/ السنية قد أفاد أيضاً في تأكيد مصداقية اعتماد السياسة الثورية لايران الاسلامية بالمقارنة مع تراخي الدول العربية الأكثر محافظة إزاء اسرائيل ـ بما في ذلك لاحقاً منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها. وفي الواقع، فإنه بدون

تفاني ايران الرسمي للقضية الفلسطينية فمن المشكوك فيه قدرة التحالف مع سورية على الصمود أمام ضغوط وتوترات الخمسة عشر عاماً الماضية، وخاصة خلال ماكان، بالنسبة لسورية، مرحلة مواصلة ايران لجهدها الحربي ضد العراق بعد عام ١٩٨٢ وهو مايمثل لسوريا إشكالية عميقة. إن صورة ايران المناصرة للفلسطينيين قد ساعدت في تسويغ تحالف سورية المستمر مع ايران إضافة إلى تدخلات ايران في الساحة العربية — الاسرائيلية، بما في ذلك علاقتها الوثيقة مع الجماعات الفلسطينية الراديكالية المعادية لمنظمة التحرير الفلسطينية ونشر قوات الباسداران (حراس الثورة) في البقاع بعد عام ١٩٨٢.

بالرغم من وجود القليل من الشكوك حول كصداقية زاخلاص النظرة الخمينية إلى الصراع مع اسرائيل، فإن استعداد ايران اللاحق للتعامل مع اسرائيل في وقت مبكر يعود لعام ١٩٨١ بخصوص الأسلحة (وفيما بعد بخصوص الأسلحة في مقابل الرهائن) يوحي أيضاً بأن العوامل الاستراتيجية واللا أيديولوجية تلعب دوراً لدى شرائح القيادة الايرانية في تقرير السياسة عند الضرورة.

في هذا السياق قد يكون من المفيد التمييز بين خط الخميني/ الديني في صنع القرار الايراني وبين جهاز الدولة الأكثر مؤسساتية وبيروقراطية.

في أوائل الثمانينات، من المحتمل ان يكون ممثلو ما يمكن تسميته بجهاز الدولة قد وجد ليس فقط الحاجة الفورية إلى المساعدة العسكرية من أي مصدر متاح مهما كان، بل أقر أيضاً بأهمية الاعتبارات الاستراتيجية كنقيض للاعتبارات العقائدية المحضة. فمن منظور علة الوجود (raison d'etat) الايراني، كما أقر الشاه به بشكل حاذق،

كانت هناك رغبة في خلق تـوازن بـين الحفـاظ علـى صـلات كافيـة مـع اسرائيل للجم الضغوط العربية على ايران مـن ناحيـة، وبنـاء علاقـة صلبـة بشكل كافٍ مع بعض مراكز القوى العربية الكبرى، على الأقل، لاحتواء التوسع الاسرائيلي من ناحية ثانية. مع ذلك، فإن صفقات أعوام ١٩٨١ - ١٩٨٥ لم تتبلور إلى سياسة عامة وبقيت مراوغـة ومتقطعـة وانتهازيـة إلى حـد كبير. في حين أن الاعتبـارات الاسـتراتيجية (وبـالأخص العـامل العراقي) قد ساعدت بدون شك على تمتين وتعزيز علاقات ايران بسورية، ولا توجد أية دلائـل علـى أي تـآكل في العوائـق العقائديـة لعلاقـة ايرانيـة "متوازنة" حقاً مع اسـرائيل. إن التبـادلات الايرانيـة ـ الاسـرائيلية المبكـرة يمكن النظر إليها الآن على أنها انحرافات مؤقتة أكثر من كونها خرقاً هاماً في عقيدة ايران مابعد الثورة.

إن الموقـف الايرانـي بخصـوص الحـل السياسـي للصـراع العربــي — الاسرائيلي يقوم على عـدد مـن الافتراضـات الأساسـية. أمـا أعمـق هـذه الافتراضات فهو أن اسرائيل غير مهتمة بشكل حقيقـي بـأي سـلام فعلـي لأنها استبدادية ومغتصبة بطبيعتها، ولن أو لا يمكـن أن تفكـر بتقديـم أيـة تنازلات سياسية أو أرضية حقيقية للجـانب العربـي ـ الفلسـطيني. لذلـك فإن التنازلات المقدمة إلى اسـرائيل، مثـل الاعـتراف أو التعـايش السـلمي، ليسـت مجـرد خيانـة للحقـوق التاريخيـة العربيـة ـ الاسـلامية في فلسـطين فحسب، بل هي أيضاً خادعة وانهـزام ذاتـي نظـراً لأنهـا لا تعـزز سـوى العناد ورغبة القتال لـدى الاسـرائيليين. ولكـن حتـى لـو كـانت اسـرائيل بصدد أن تروض نفسها على القبول بتسوية قائمة على تقسـيم فلسـطين، فإن هذا لن يحـل مشـكلة اللاجئـين الفلسـطينيين الذيـن تم تهجـيرهم مـن

وطنهم في عام ١٩٤٨. إن الحل السياسي الذي يرتكز على مشكلة الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧ سوف يحكم على غالبية الشعب الفلسطيني التي تعيش خارج هذه الأراضي بالعيش كلاجئين دائمين. لذلك، فإن الموقف الايراني، بالخطوط العريضة، لا يتحمل أي حل سياسي لا يتضمن إعادة فلسطين إلى أصحابها الشرعيين وحق اللاجئين في العودة إلى وطنهم. في حين أن الموقف الايراني لا يرفض استخدام الوسائل السياسية لتحقيق هذا الهدف، فهو يبقى على درجة عالية من التشكك إزاء فائدة أي جهد سياسي بمعزل عن العمل المسلح أو الاستعداد للجوء إلى القوة.

إن خط ايران السياسي و"وصفتها" لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي ينبغي مع ذلك، تمييزه بدقة عن التبعات التي يستتبعها هذا الخط بالنسبة لايران ذاتها. هنا يبدو أنه ثمة خلاف حقيقي في الموقف إزاء دور إيران في الكفاح من أجل تحرير فلسطين على مدى عقد ونصف من السنوات الأخيرة.

إن وجهة النظر "الخمينية" الثورية قد فرضت بشكل تقليدي كفاحاً إسلامياً بكافة السبل تلعب فيه ايران دور النموذج الطليعي ولا تكون فيه هزيمة اسرائيل سوى عنصر من عناصر الكفاح لإقامة حكومة إسلامية عالمية. هذا الموقف الأشد ارتباطاً "بالاتجاه الراديكالي" في طهران كان يستدعي دوراً ايرانياً عملياتياً فاعلاً في المواجهة مع اسرائيل ولقي الدعم بين رجال الدين وعناصر في القوات المسلحة بما في ذلك قيادة الباسداران. كانت قوته تميل إلى التذبذب حسب مد وجزر الصراع الداخلي في ايران، وتم احتواؤه في البداية لدى تولي الرئاسة من قبل حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني في عام ١٩٨٩ بعد وفاة الخميني: لقد تم تقديم الخط الرسمي المعياري ـ أخيراً منذ أواخر

الثمانينات ـ بالشكل الأكثر وضوحاً من قبل وزارة الخارجية الايرانية، ويعتقد عموماً أنه يعكس وجهة نظر "المعتدلين" بمن فيهم رافسنجاني ذاته.

هذا الخط رسم لايران دوراً أقل مباشرة يقوم على ادعاء أن العبء الرئيسي للكفاح ينبغي أن يتحمله الفلسطينيون أنفسهم والأطراف العربية الأخرى (سورية بالدرجة الأولى) التي لم تتنازل عن الصراع حتى الآن. مع ذلك، فإن الصراعات الداخلية المستمرة على السلطة في طهران شهدت انبعاثاً ظاهراً لنفوذ "الراديكاليين" (بدعم وتحريض من قبل زعيم ايران الروحي آية الله علي خامنئي) على حساب مؤيدي الرئيس رفسنجاني، ولكن تأثير هذا على موقف ايران إزاء التسوية العربية ـ الاسرائيلية يظل غير مؤكد.

في الإطار العريض، لا "الراديكاليون" ولا "المعتدلون" ينكرون حق الفلسطينيين واللبنانيين في مواصلة مقاومتهم المسلحة للاحتلال الاسرائيلي، ولا توجد أية اختلافات ملموسة بين الاتجاهين إزاء استعداد ايران لتقديم الدعم المعنوي والمادي الذي تطلبه تلك الفصائل الفلسطينية واللبنانية من طهران.

وحتى الآن، على الأقل، تمثّل انحراف خط رفسنجاني البراغماتي مابعد الخميني باتجاه المزيد من إبعاد ايران عن أي عمل مباشر ضد الأهداف الاسرائيلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على الروابط التقليدية القوية مع جماعات مثل حزب الله والجهاد الاسلامي. ومسألة ما إذا كان هذا سيتغير بشكل درامي كنتيجة لإعادة الانتعاش المحتمل للاتجاه "الراديكالي" أو لإعادة رئيس "راديكالي" جديد بعد عام ١٩٩٧ (مع عدم احتمال تعديل دستوري بحيث ان رفسنجاني ذاته سيكون غير مؤهل دستورياً من أجل ولاية ثالثة) إنما تعتمد ليس فقط على توازن القوى الداخلي الجديد ضمن ايران، بل تعتمد بالقدر

نفسه على أفعال وردود أفعال القوى الخارجية التي تعتبرها ايران بمثابة خصوم لها، وخاصة اسرائيل.

يمكن لأي تصعيد اسرائيلي مباشر للصراع مع ايران أن يغذي "الراديكاليين" ويساهم في إعادة شحن قواعد دعمهم الداخلي. في الحقيقة، إن أحد المظاهر الأبرز لموقف ايران المميز في الساحة العربية ـ الاسرائيلية حتى الآن كان الحذر الأقصى في تجنب أية مواجهة مباشرة مع اسرائيل. فبالإضافة إلى الوجود المحدود للباسداران في البقاع (هذا الوجود الذي تم تخفيضه من قبل الرئيس رفسنجاني منذ ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠) كانت ثمة أدلة قليلة على أية مشاركة ايرانية ذات شأن في النشاط المسلح المعادي لاسرائيل منذ قيام الثورة.

بغض النظر عن التقلبات الدورية في ميزان القوى الداخلي في طهران، فإن المعارضة الايرانية لاسرائيل لم تعبر عن ذاتها بأي التزام عسكري ذي مغزى أو استخدام للقوة العسكرية. بالإضافة إلى مهمة (رسالة) ايران المعلنة ذاتياً وهي تقديم المساعدة والدعم للجماعات "الراديكالية" المرتبطة بها والموالية لها، لم يكن هناك أي ميل ايراني للمغامرة بصدام مفتوح مع اسرائيل رغم النغمة الخطابية الحادة المعاكسة لذلك، حتى عندما كان من الممكن أن تكون قد مُنحت لحظة مؤاتية من أجل هذا الفعل الايراني، فإن الخميني نفسه كان فيما يبدو حذراً في موقفه من المواجهة الاسرائيلية ـ الايرانية المباشرة.

تبعاً لشهادة وزير الداخلية السابق (علي أكبر محتشمي) فإن الخميني رفض مشاركة الوحدات القتالية الايرانية والمتطوعين الايرانيين إلى جانب القوات السورية أثناء الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. وعبر عن ذلك ـ حسب ما نقله محتشمي ـ بقوله "أن ايران لا يمكنها أن تحارب اسرائيل عبر هذه المسافات الطويلة وفي غياب حدود مشتركة مع لبنان وفلسطين"، لذلك

فإن الحرب هي "مسؤولية العرب". وأشار الخميني أيضاً إلى المشاكل التي كان من الممكن أن تواجهها ايران مع تركية فيما لو حاولت الطيران من فوق الأراضي التركية لدعم قوات الحملة في سورية. بالنسبة للخميني كانت الأولوية القصوى هي للحرب ضد العراق وإقامة حكم إسلامي في بغداد، وتصبح بعدها المواجهة مع اسرائيل ممكنة. إن فهم الخميني للمشاكل العملية واللوجستية التي تواجه المساعي الايرانية لمنازلة اسرائيل لا يزال يشكل جزءاً من السياسة الايرانية الراهنة.

يمكن المجادلة بأن نجاح ايران في حربها بالوكالة بواسطة حزب الله والاسلاميين الفلسطينيين قد جعل استراتيجية المواجهة المباشرة مع اسرائيل غير حكيمة وغير ضرورية وحافظ على درجة حذرة في التنصل من العمليات المحرضة ايرانياً. مع ذلك، فالمفارقة القائمة هي أن ايران لا تسعى إلى مثل هذا "التنصل" ولا هي تخفي عداءها الشديد نحو اسرائيل. وبغض النظر عن محاولة إبعاد أنفسهم عن النشاط المعادي لاسرائيل، فإن قادة ايران قد جعلوا العداء لاسرائيل صفة مميزة معرفة الجمهورية الاسلامية ذاتها. لذلك فإن الحرب بالوكالة كانت على صلة أقل بأية حاجة مزعومة لإخفاء تورط ايران ضد اسرائيل وكانت على صلة أكثر بتأكلها من أنه لا يوجد الكثير غيره مما يمكن عمله بشكل فعال لمعارضة اسرائيل بالقوة. بافتراض الحقائق الجيوسياسية التي تواجه ايران، وبوضع كل الاعتبارات الايديولوجية جانباً، فإن هناك قلة في طهران تحمل أوهاماً كثيرة حول حدود القدرة الايرانية وآفاق النجاح في أي مجهود عسكري مصمم لهزيمة و"إقتلاع" اسرائيل.

لذلك، وإلى حد بعيد، يمكن النظر إلى ايران على أنها مهيجة لاسرائيل عبر نشاطاتها الوكالية أكثر من كونها تهديداً استراتيجياً فعلياً.

فبالنظر لكونها امتلكت خبرة مباشرة وطائلة بإحدى أشد الصراعات العسكرية وأكثرها ضراوة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لابد أن تكون المؤسسة العسكرية والسياسية الايرانية مدركة تماماً للطبيعية الصحيحة ولمستلزمات الحرب بين الدول في العصر الحديث. ولابد أن يكون الحذر الايراني قد تعزز في الآونة الأخيرة عن طريق إظهار فعالية الأسلحة ذات التقنية العالية أثناء عاصفة الصحراء ـ مع أنها بالنيابة عن الآخرين.

يمكن النظر إلى موقف ايران إزاء الصراع العسكري ضد اسرائيل في ضوء بعض الخصائص الأكثر عالمية لسياستها الخارجية. بهذا الخصوص يبدو أن ثمة انفصالاً واضحاً بين موقف ايران الايديولوجي والاعلامي والابعاد العملية التي يستتبعها ذلك بالنسبة للسياسة الايرانية الخارجية في هذا المجال. لذلك فإن ضبط النفس النسبي الايراني تجاه اسرائيل ينسجم مع سياسة ايران إزاء عدد من الصراعات الراهنة الأخرى. وحتى حيثما يكون هناك قضية بديهية من أجل "الدفاع عن الإسلام" ضد عدوان خارجي فإن موقف ايران كان صامتاً أو حذراً إلى حد كبير. فقد أظهر موقف ايران من الأزمة الشيشانية رغبة جلية في الحفاظ على علاقات جيدة مع روسيا بالرغم من هجومها الضاري ضد إخوانها المسلمين الشيشان. إن مصلحة ايران القومية في الاستقرار والأمن على حدودها الشمالية وحاجتها إلى الحفاظ على حرية الوصول إلى الأسلحة والتجارة الروسيتين، إضافة إلى مستقبل خطوط أنابيب النفط الجديدة عبر القوقاز، كل هذه العوامل شكلت ثقلاً مضاداً لدور ايراني مزعزع للاستقرار في الجمهوريات الاسلامية السوفييتية سابقاً أو حتى ضد إصدار إدانة صريحة للممارسات الروسية "المعادية للإسلام".

إن الاستجابة الايرانية لمأزق مسلمي البوسنة كانت محدودة أيضا بالرغم من ان موقفها المعلن تجاه البوسنة أقوى من الموقف من الشيشان. إذ أن صفقات ايران الاقتصادية مع الصرب ودعمها المادي لصالح المجهود الحربي البوسني تعكس العوامل التي تكمن وراء ردود أفعالها نحو الشيشان (بما في ذلك العامل الروسي)، ولكنها تشير بالقدر ذاته إلى حدود مقدرتها أو رغبتها في مواصلة سياسة دولية تدخلية بشكل فعلي.

لقد كان ضبط النفس الايراني مؤكداً أيضاً في آسيا الوسطى، في الصراع الأذربيجاني الأرمني والحرب الأهلية في أفغانستان. وبشكل مؤثر أكثر فيما يتعلق بقيام صدام حسين بالمجزرة للشيعة العراقيين أثناء عصيان مابعد حرب الخليج في جنوب العراق. في كل هذه الأمثلة، فإن السياسة الخارجية الايرانية قد علقت بشكل فعال ضرورتها الايديولوجية لصالح الحساب المنطقي لمصلحة الدولة.

قد تكون المثل الثورية لايران في الفترة التالية مباشرة وبتأثير وإلهام من آية الله الخميني، قد حملت في داخلها بذور إعادة بناء اقليمي جديد للقوى، مع لعب ايران دوراً مهماً بشكل محتمل كقوة ناشطة ضد اسرائيل. إن التحالف العسكري الايراني ـ السوري ـ العراقي، على سبيل المثال، أو إرسال قوات عسكرية ايرانية كبيرة إلى سورية/ لبنان كان من الممكن أن يشكل تحدياً استراتيجياً خطيراً لاسرائيل. حتى لو أن هذه التغيرات لم تؤد إلى مواجهة شاملة في المنطقة فسيكون لها بشكل شبه مؤكد أثر عميق على موقف كل من العرب واسرائيل بخصوص التسوية، بما في ذلك التأثير السلبي المحتمل على التوقعات من أجل سلام اسرائيلي مصري صامد.

مع ذلك، فإن حرب السنوات الثمان العراقية - الايرانية قد أجهضت بشكل فعال ظهور هذا التوازن الاقليمي الجديد ووضعت حداً لأية فرصة حقيقية لتحالف عربي - ايراني مضاد لاسرائيل بغض النظر عما إذا كانت هذه التوقعات إمكانيـة عمليـة في البدايـة. بعبـارة واحـدة، فـإن التحـالف الايراني - السوري يمكن النظر إليه على أنه يمثل الجوهر المتبقـي لمثـل هـذا المخطط الكبير، والحد الأقصى مما كان متاحاً بشكل واقعـي في الظـروف السائدة فيها. بعد الهزيمة المؤثرة لإيران في الحـرب مـع العـراق، فـإن وفـاة الخميـني قـد زادت مـن انكمـاش التوهـج الثـوري لايـران، وتسـارعت السيرورة الطبيعية لتآكل النشاط الايراني بفعل المهام الكبيرة الـتي فرضتهـا إعادة البناء بعد الحرب والحاجة الملحة الدائمة للاقتصاد الايراني.

الرؤية السورية للصراع العربي - الاسرائيلي

القومية العربية ومسألة فلسطين وبصمات الأسد

إن دور سورية في الصراع باعتبارها أكبر قوة عربية على خط الجبهـة في المشرق قد تحدد من ناحية بفعل العوامل الجيوسياسية ومن ناحية أخرى بفعـل صورتها الذاتية الراسـخة وطموحاتهـا. كمـا أن روابـط سـورية التاريخيـة مـع فلسطين وظهور فكرة القومية العربية المتركزة في سورية في القرن العشرين قـد لعبت أيضاً دوراً حيوياً في تشكيل المواقف السورية المعاصرة وتكوين الأسـاس السياسي والايديولوجي للنظام البعثي الحالي. بعد الحرب العربية الإسرائيلية في عـام ١٩٤٨ (عندمـا كـان الـدور السـوري متواضعـاً نسبياً) وخاصـة منـذ الخمسينات، فـإن أنظمـة الحكـم السـورية المتعاقبـة كـانت تنظـر إلى اسـرائيل بشـكل ثـابت بمثابـة تحـدي عويـص ليـس فقـط للمصـالح الوطنيـة الاقليميـة

السورية (أي في لبنان)، بل أيضاً للمصالح القومية للأمة العربيـة ككـل. ومع مجيء حزب البعث إلى السلطة وتبني العقيدة البعثية كأيديولوجية رسمية للدولـة في عام ١٩٦٣، فـإن النزعـة الوطنيـة السـورية والعروبـة قـد التقيتـا كمؤثريـن أوليين على السياسة الخارجية السورية بشكل عام وعلـى موقـف سـورية مـن اسرائيل بشكل خاص. في حـين أن حـزب البعـث نفسـه قـد خضـع لتحـول سياسـي وايديولوجـي هـام أثنـاء السـنوات الثلاثـين المنصرمـة مـن حكمـه في سورية، فإن نظام الأسد يمثل العنصرين الهامين لكـل مـن الاسـتمرار والتغيـير ضمن سياق الإرث السياسي والتاريخي الحديث لسورية.

على مدى ربع القرن الماضي، وبالرغم من وجـود حـزب وجهـاز دولـة قويين، فإن صنع القرار السوري فيما يتعلق باسرائيل وكافة القضايـا الاقليميـة والداخلية الكبرى الأخرى كـان يتـأثر بشـكل حاسـم بـآراء وأسـلوب عمـل الرئيس الأسد نفسه. وليس القصد من ذلك الايحاء بأن قرارات الرئيس الأسد غـير مقيـدة بـآراء ومصــالح العنــاصر الأخــرى ضمــن المؤسســة السياســية والدستورية السورية، أو أنه حصين ضد ضغوط الرأي العام حتى ضمن البيئـة الداخلية السورية المستقرة نسبياً، بل إن ذلـك يعـني أن الرئيـس الأسـد، وبعـد المواجهة الحاسمة مع المعارضة الاسلامية قد أعطى الموقـف السـوري قـدراً مـن السلطة والمصداقية لا يضاهى في معظم الدول العربية.

وبالرغم من أن نظرة ومواقف الأسد تمثل ابتعاداً عن المواقـف البعثيـة الأكثر رفضاً (كما مثلهـا النظـام السـابق لصـلاح جديـد)، وعـبرت عـن نفسها بمزيج فريد من الحذر والبراجماتية والجسارة أحيانـاً، فـإن الأسـد لم يقطع نفسه عن جذور الايديولوجية الأساسية. ومـن هـذا المنطلـق، فـإن الصراع مع اسرائيل والـذي تفـاقم بالتـأكيد بـاحتلال اسـرائيل للأراضـي

السورية منذ ١٩٦٧، فإنه لا ينظر له على أنه صراع على أراض فقط. في هذا الخصوص فإن فرض اسرائيل كجسم غريب من قبل الدعم المعنوي والمادي الغربي المستمر وخصوصاً الأميركي، فإن ذلك لا يختلف إلا قليلاً عن موجات الهجوم السياسي والعسكري والثقافي الغربي ضد المنطقة منذ تعرضها إلى هجمات الصليبيين. من هنا فإن استخدام الأسد للمثل الصليبي (رغم استخدامه بشكل أقل في التداول العام عما قبل) هو تشبيه قوي مركزاً على الرؤية البعيدة المدى والرفض المطلق من قبل المنطقة لأي نبتة غير طبيعية فيها. يتوجب فهم الأسد للمثل الصليبي في ضوء التجربة التاريخية القريبة لسوريا، وفي هذا الإطار فإنه يبدو ان فقدان الجولان، هو جزء من عملية قضم مستمرة للأراضي السورية من قبل القوى الأجنبية، بداية بخلق لبنان الكبير في ١٩٢٠ وبعدها باختراع الانجليز لما يعرف بعبر الاردن في ١٩٢١، وبعدها فقدان الاسكندرون لتركيا في ١٩٣٩ وأخيراً إقامة اسرائيل جنوبي سوريا في ١٩٤٨. وفي ضوء التاريخ القريب لسوريا، أي سوريا بحدودها لما بعد الاستقلال، فإنها تنظر لنفسها كمخلوق مصطنع ونتاج الآلية الفرنسية والبريطانية خلال انتدابهما المتتابع وليس كتتويج لعملية أصيلة وحقيقية للانبعاث الوطني.

إن هذه الرؤية تفسر عدم استقرار سوريا المزمن في الخمسينيات والستينيات ونزوعها الطبيعي تجاه الوحدة العربية وخوفها العميق من المؤامرات الخارجية أو الموحى به في الداخل لاحداث المزيد من تمزيقها. ورغم أن الأسد قد حمل معه هذا العبء طوال أكثر من ربع قرن، فإنه يتوجب الاقرار ان حكمه قد شهد انتقالاً محسوساً من الراديكالية العروبية أو فكرة سوريا الكبرى، باتجاه سوريا المحلية. وبمعنى آخر فإنه بالرغم من

التجربة التاريخية السورية ومنطلقات حزب البعث، فإن الدافع المحرك الأساسي للسياسة السورية في ظل الأسد قد تم توجيهه للداخل من أجل تدعيم النظام والتوسع في الاقتصاد وإلى الخارج للدفاع عن سوريا القائمة الآن ضمن حدودها، في مواجهة التهديدات الخارجية أكثر من كونه طموحات لاعادة رسم حدود سوريا لما بعد الاستقلال.

إن الاستثناء الوحيد لذلك يتعلق بلبنان حيث يجري العمل حثيثاً لتحقيق الأهداف السورية بنزعة هجومية. رغم ذلك يجادل بأن السياسة السورية في لبنان هي بالأساس رد على سياسة القضم التدريجي الاسرائيلية للأراضي اللبنانية، وتضخم القوة الفلسطينية أو المارونية، أكثر من كونها توجهاً لضم لبنان إلى سوريا بل انها تستهدف إبقاء وجود سوري قوي في لبنان والسيطرة على الساحة اللبنانية.

من هنا فإن العداء السوري لاسرائيل هو أساساً رد فعل يقوم على رؤية متعمقة للخطر العسكري والسياسي والثقافي الاسرائيلي. لكن لهذه الكراهية عناصر أخرى وفي مقدمتها الالتزام السوري بالقضية الفلسطينية. فمن وجهة النظر البعثية العروبية، فإن قيام اسرائيل ليس فقط ليس عادلاً أخلاقياً، وتطاولاً على الحقوق الفلسطينية، ولكنه اعتداء يطال جميع العرب، والوطن العربي الأكبر.

من هنا فإن الصراع السوري الاسرائيلي ليس مواجهة سياسية فقط، ولكنه صدام مصائر وحضارات. وينظر إلى اسرائيل بمثابة أداة لتكريس الانقسام والضعف العربي، وتسهيل الاستغلال والتحكم الخارجي في العالم العربي وموارده . وقد أعطى الأسد ـ وخاصة منذ تصفية الحساب

الحاسمة مع المعارضة الإسلامية في أوائل الثمانينات ـ الموقف السوري قدراً من الاعتبار والمصداقية لا مثيل له لدى معظم الدول العربية الأخرى.

إن التزام سورية بقضية فلسطين يجب النظر إليه أيضاً في ضوء الأعباء والمخاطر التي وسمت الصراع مع اسرائيل. لقد شاركت القوات السورية في حرب ١٩٤٨ وفي سلسلة من الصدامات مع اسرائيل على المناطق المنزوعة السلاح حول بحيرة طبرية فيما بين ١٩٤٨ و١٩٦٧. بعد عام ١٩٦٧، كان على سورية أن تناضل ضد خسارتها للجولان والمعاناة الكبيرة لسكانه المدنيين بما في ذلك إخلاء أو تدمير حوالي ١٦٣ قرية ونزوح حوالي ١٥٠ ألف لاجىء من منطقة الجولان. إن حروب ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ قد شهدت خسائر عسكرية بشرية ومادية كبيرة (حوالي ٢٠٠ ألف شخصاً مابين قتيل وجريح) والرهن التدريجي للاقتصاد السوري لتعزيز نفقات الدفاع. على مدى معظم الثمانينات بلغ الإنفاق العسكري معدلاً قدره ١٤ ـ ١٦٪ من الناتج القومي لسورية ليتجاوز ٥٠٪ من الإنفاق الحكومي في نهاية عقد الثمانينات مؤثراً بشكل خطير على الاقتصاد السوري. وبالرغم من أن الخطوات اللاحقة باتجاه اللبرلة الاقتصادية وعائدات النفط المتزايدة في التسعينات قد قللت من الأثر الاقتصادي المباشر للمواجهة (مع اسرائيل) فإن الإدراك السوري للتضحية البشرية والمادية في سبيل القضية الفلسطينية يظل قوياً. وكانت النتيجة شعوراً حاداً بأن هذه التضحيات يجب ألا تضيع هباءً وأن سورية نفسها تمتلك رهاناً سياسياً ومعنوياً على شكل وطبيعة تسوية الشرق الأوسط يسمو على المصالح والطموحات الفلسطينية الضيقة. وبقدر ماينادي حزب البعث بالوحدة العربية ووحدة الأهداف، وخاصة في ضوء

العلاقة التاريخية السورية ـ الفلسطينية الحميمة، فإن الفلسطينيين لم يمنحوا لذلك الحق المطلق في صنع القرار المستقل تماماً فيما يتعلق بمصيرهم أو بمستقبل الصراع مع اسرائيل. وفي حين تقبل سورية تحت قيادة الأسد بوجود "شعب فلسطيني يمتلك حق تقرير المصير (بما في ذلك قيام دولة فلسطينية) فإنها جادلت في ظل الأسد بشكل ثابت بأن فلسطين هي قضية حيوية جداً بالنسبة لسورية ذاتها وهي شأن قومي عربي بحيث لا يمكن تركها للفلسطينيين (أو أي طرف عربي آخر يعمل بشكل مستقل) لكي يتصرفوا بها لوحدهم كما يحلو لهم. في الواقع، يمكن للبعث السوري، حتى قبل تولي الأسد للسلطة، أن يزعم بأنه قد غذى وقوى انبعاث القومية الفلسطينية الحديثة من خلال مناصرته المبكرة لمنظمة "فتح" في أوائل الستينات. على مدى قسم كبير من العقدين الماضيين، الا أن نقطة النزاع الكبرى والخلاف السياسي بين سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية قد تركزت في رفض سورية الاعتراف بالحق الفلسطيني في القرارات المستقلة (استقلالية القرار الفلسطيني).

إن تعاطي سورية مع منظمة التحرير الفلسطينية وقراراتها السياسية غالباً مايبدو أنها تحمل سمة المناورات والمصالح الذاتية الضيقة. لقد سعت سورية في الواقع إلى الحفاظ على قدر قوي من النفوذ على الحركة الفلسطينية كما هو الحال أثناء الإقامة المؤقتة لمنظمة التحرير في لبنان بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٢، وتدخلت بقوة، بشكل مباشر أو بالوكالة، ضد منظمة التحرير الفلسطينية عندما كانت تعتبر هذا الفعل ضرورياً (كما هو الحال، مثلاً، في جبل لبنان ١٩٧٦ وفي طرابلس ١٩٨٣). ويمكن النظر الى الموقف السوري من منظمة التحرير الفلسطينية من كونها

عنصراً في التنافس العربي - العربي وبالتالي الخوف من أن أطرافاً عربية أخرى قد تكسب نفوذاً حاسماً داخل الحركة على حساب سورية، كانعكاس للثقل والأهمية الاقليميين للقضية الفلسطينية بحد ذاتها من ناحية أخرى.

وقد يكون للرفض السوري للمبادرات السياسية والدبلوماسية لمنظمة التحرير مثل اعترافها باسرائيل عام ١٩٨٨ واتفاقية اوسلو عام ١٩٩٣، قناع ومنطق عروبي، لكنه غالباً ماينبع من خوف سورية العميق من إعادة تشكيل المنطقة بدون المراعاة اللازمة لمصالحها الخاصة. وفي حين أن هذه المخاوف يمكن أن تكون مفهومة على مستوى واحد، فإنها تشير أيضاً إلى خوف سورية المزمن من عدم الأمان والطبيعة البطيئة الحركة جداً لعملية صنع قرارها. على العموم، إن استجابة الأسد للمبادرات المباغتة والمفاجآت السياسية - الدبلوماسية لم تكن إيجابية، وعلى الأخص عندما ينظر إليها على أنها تؤثر على قدرة سورية على لعب "ورقتها الفلسطينية". وبالرغم من عنصر المناورة، فإن القضية الفلسطينية في سورية والالتزام بها، باتت متغلغلاً على كافة الصعد، ومخترقاً كل الأجهزة: السياسية والثقافية والتعليمية تقريباً. إن سورية، من وجهة نظرها الخاصة، ليست فقط البطل العربي الأول للقضية الفلسطينية، بل إنها تحمل أيضاً مسؤولية خاصة عن المصير النهائي لهذه القضية. لذلك لا يمكن تحقيق أي حل نهائي للصراع العربي الاسرائيلي بدون الرضا السوري عن بنوده.

سورية واسرائيل: مبدأ "التوازن الاستراتيجي"

بالإضافة إلى الجذور السياسية والايديولوجية لموقف سورية من الصراع العربي - الاسرائيلي، فان هناك بعض الاعتبارات الحيوية. فهناك

أولاً نزعة طبيعية نحو التنافس على القوة والنفوذ الاقليميين بين دولتين قويتين ومتجاورتين جغرافياً. لا تنبع النزاعات السورية ـ الاسرائيلية من خصوصية الرسالة المتبناة والدور الذي رسمته سوريا لنفسها فقط، بل تنبع أيضاً، وبالقدر نفسه، من التعدي الضاغط لكيان غريب وديناميكي على دائرة نفوذ سورية الطبيعي.

ثانياً، إن الادراك السوري للتهديد الاسرائيلي القوي والمباشر لكل من الأمن القومي لسورية والأمن القومي العربي، قد تفاقم منذ الهزيمة العربية في عام ١٩٤٨ بفعل الفجوة المتزايدة الاتساع في توازن القوى لصالح اسرائيل ـ التي وصلت إلى حد امتلاك اسرائيل لترسانة نووية فتاكة لامثيل لها عربياً.

وضعت حرب ١٩٦٧ دمشق كهدف سهل ضمن مدى رماية الجيش الاسرائيلي، وزادت بشكل عام المخاوف السورية من نزعة اسرائيل العدوانية التوسعية ونزوعها إلى الهيمنة على العمق العربي السوري وتفتيته. وقد تضخم التهديد الاسرائيلي بعد حرب ١٩٩٧، بفعل التحالف الأميركي الاسرائيلي المتنامي، وظهور الولايات المتحدة كمورد وحيد للأسلحة المتطورة إلى اسرائيل، والدور الاسرائيلي الواضح كضامن بالوكالة للمصالح "الامبريالية" الأميركية في المنطقة. إن التكافل الاسرائيلي ـ الأميركي قد ساعد أيضاً في تقوية العلاقة الاستراتيجية الموازية لسورية مع الاتحاد السوفييتي (بالرغم من أنه كان تدبيراً حذراً من الأسد أن هذه العلاقة لم تتجسد بمعاهدة حتى ١٩٨٠). فمع الاتحاد السوفييتي وجدت سورية موقفاً أيديولوجياً مشتركاً ضد الولايات المتحدة الامبريالية والغربية، لكن ربما كان الأهم من ذلك أنها وجدت ثقلاً سياسياً

وعسكرياً حيوياً موازناً للقوة الكبرى المناهضة وعملائها المحليين بمن فيهم اسرائيل وأطراف أخرى في المنطقة.

إن الحاجة إلى إصلاح الخلل في التوازن الاستراتيجي الذي خلقه انتصار اسرائيل في عام ١٩٦٧ وروابطها التي تتقوى باستمرار مع الولايات المتحدة قد بقيت الشاغل المركزي لسورية حتى أوائل التسعينات. لذا يمكن النظر إلى مبدأ سورية في "التوازن الاستراتيجي" وتحالفها النهائي مع ايران كجزء من حملة معززة من سورية لاحتواء أو لردع اسرائيل وايجاد بيئة استراتيجية أكثر ملاءمة لنفسها في المنطقة.

لقد تم تطوير مبدأ "التوازن الاستراتيجي" عقب خروج مصر من الصراع في أواخر السبعينات، وكان يؤمل من هذا التوازن على افتراض أن سورية ستتحمل حينها العبء الأكبر لأية مواجهة عسكرية مستقبلية مع اسرائيل نظراً لموقعها الجيوستراتيجي باعتبارها القوة العربية الكبرى على خط المواجهة. بمعنى من المعاني، تطلب الأمر جهداً متواصلاً لبناء وتطوير القدرات العسكرية السورية، بما في ذلك الحصول على الصواريخ بعيدة المدى والقدرات والرؤوس الحربية الكيميائية الموجهة إلى العمق الاسرائيلي، وعلى مستوى آخر احتاج الأمر إلى تقوية موقف سورية السياسي وردعها العسكري لاسرائيل من خلال المحافظة على روابط وثيقة مع الاتحاد السوفييتي مصدرها الوحيد للأسلحة المتطورة.

وبالقدر ذاته، فإن "التوازن" كان بحاجة إلى المحافظة على السيطرة التامة على الوضع في لبنان، خاصرة سورية اللينة، وتوسيع علاقات سورية الاقليمية وتحالفاتها وتطوير أية نقاط ضعف ممكنة جديدة ضد اسرائيل للتعويض عن خسارة مصر. إذا أخذنا بالاعتبار حالة العلاقات بين حزبي

البعث (في سورية والعراق) والعداء الشخصي بين الأسد وصدام حسين، وبرغم بعض المحاولات الشكلية لتحقيق المصالحة السورية ـ العراقية، فإن سورية تيقنت بمحدودية الآفاق لاحياء "الجبهة الشرقية" لتعديل الخلل الاستراتيجي الحاصل لصالح اسرائيل. إن الشريكين الاقليميين الآخرين المحتملين القادرين على تقوية سورية كانا ايران والعربية السعودية. لذلك يبدو أن الثورة الايرانية والعلاقات النامية مع ايران قد قوّت الذراع السياسي لسورية وزودتها بما يعوض عن خسارة القوة والنفوذ المصريين.

وفي الوقت ذاته، استمرت سورية في إعطاء وزن خاص لعلاقاتها مع العربية السعودية ولو بسبب المساعدة المالية السعودية على الأقل (والتي تم إقرارها في قمة بغداد ١٩٧٨ كدعم لـ"جبهة الصمود والتصدي" بقيادة سورية) والدعم السياسي السعودي الذي ساعد في إضفاء الشرعية على دور سورية اللبناني في الساحة العربية كما تمثل بقمة الرياض ١٩٧٦ واتفاقات الطائف اللاحقة في عام ١٩٨٩. وبالرغم من أن الصلة السورية ـ السعودية بقيت قوية طوال فترة أواخر السبعينات وكل فترة الثمانينات إلا أن إدراك سورية لايران كشريك محتمل قد تشوش كثيراً بفعل الغزو العراقي لايران، كما أن ثقتها بقدراتها العسكرية وبقيمة "المظلة" السوفييتية الاستراتيجية قد اهتز بعنف بفعل تظاهرة التكنولوجيا العسكرية الاسرائيلية المتقدمة فوق وادي البقاع في حزيران ١٩٨٢. فبعد ١٩٨٢ استمرت سورية في بذل جهود هائلة لتطوير وتحديث قواتها المسلحة، لكن "التوازن" الفعال بمعنى الائتلاف الحربي الموجَّه من سورية، أو المظلة الواقية السوفييتية الموثوقة أو القدرة الهجومية الكاملة من طرف واحد (أو أي تشكيلة مما ذكر أعلاه) أضحت إمكانية غير قابلة للحياة بشكل

متزايد. وفي أواخر الثمانينات، سددت الضربة الأخيرة لهذا المبدأ بفعل تضافر الضعف الاقتصادي السوري والفجوة التكنولوجية الاسرائيلية التي لا يمكن سدها وعدم الرغبة السوفييتية في الاستمرار في التعهد بتمويل المطامح العسكرية الكبرى لسورية.

مع ذلك، فإن عوامل "التوازن" الملائمة لوضع سورية الدفاعي والرادع الأحادي الجانب، وخصوصاً قدراتها الحربية من الصواريخ بعيدة المدى والرؤوس الحربية الكيميائية، قد بقيت في صميم فهمها الاستراتيجي الإجمالي للصراع مع اسرائيل. إن مفصل الموقف العسكري السوري الحالي يكمن في الشكل السلبي "للتوازن" القائم بشكل أقل أهمية على التكافؤ العسكري العام (أو توازن سلاح السلاح) مع اسرائيل ولكنه يعتمد أكثر على مأزق استراتيجي يكون فيه الفعل الهجومي الاسرائيلي ـ حتى ولو أمكن إلحاق الهزيمة العسكرية بسورية ـ بثمن غير مقبول من وجهة نظر اسرائيلية. لقد تم اختزال "التوازن" في الجوهر إلى نمط سوري لاحتواء التفوق الاسرائيلي. إن القدرة على رفع كلفة أي هجوم تبدأه اسرائيل إلى مايتعدى ماتتقبله اسرائيل قد أصبحت حجر الزاوية لرؤية سورية للحرب والسلام في المنطقة. ضمن سياق محدودية القدرة الاسرائيلية بتحمل الخسائر، فإن سورية قد اصبحت قادرة على امتصاص التغيرات السلبية عموماً في محيطها الاستراتيجي منذ كامب ديفيد وتستمر في الوقت نفسه في البحث عن حل سياسي للصراع. إن إدراك سورية لقدرتها على المساومة وبالتالي إيمانها بقابلية العملية التفاوضية المطلقة للحياة إنما هو نابع إلى حد كبير جداً من ثقتها بقدراتها الدفاعية والردعية، ولهذا الغرض استمرت في السعي إلى تعزيز قدرتها على المساومة بشكل جيد جداً بعد

بدء المسار السوري ـ الاسرائيلي في مدريد. وعلى افتراضٍ أن المواجهة العسكرية العربية ـ الاسرائيلية لا تمتلك أي معنى واقعي راهناً أو في المدى المنظور تتجاوز إمكانية حدوث صراع سوري ـ اسرائيلي، فإن إدراك سورية لقيمة موقفها العسكري الخاص قد تعزز. وبالتالي فإن الثمن السياسي الذي ستسعى سورية للحصول عليه مقابل إنهاء هذه المواجهة التاريخية، يجب أن يكون ثمناً مرتفعاً.

١٩٧٣ وما بعدها: المقاربة السورية للتسوية

لطالما طرحت سورية في ظل قيادة الأسد إمكانية حل سياسي للصراع مع اسرائيل. وعلى النقيض من الاتجاه البعثي قبل الأسد نحو "الاشتراكية العلمية" مع التشديد على "حروب التحرير الشعبية" كوسيلة لمواجهة اسرائيل، فقد خضعت السياسة السورية في ظل الأسد لعملية تطور براغماتي تدريجي ومستمر. في وقت مبكر يعود لعام ١٩٧١ (ومرة أخرى في عام ١٩٧٢) أرسل الأسد إشارة برغبته في القبول بحل سياسي قائم على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ مشترطاً انسحاباً اسرائيلياً كلياً وتلبية الحقوق الفلسطينية.

لقد كانت حرب ١٩٧٣ بالنسبة للأسد والسادات مقدمة ضرورية لتحقيق تسوية "مشرفة" مع اسرائيل بغض النظر عن ثمنها. في عام ١٩٧٤ كان الأسد يرغب في اتخاذ خطوات عملية في هذا الاتجاه. وفي موازاة القبول السوري الرسمي بقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ وسابقه رقم ٢٤٢، استجاب الأسد بشكل إيجابي للمساعي الأميركية المتجددة للوساطة في الشرق الأوسط. وقد شكّل هذا تغيراً هاماً في السياسة السورية، فقد دلّ بوضوح، أولاً، على رغبة سورية في الدخول في ارتباط دبلوماسي قوي مع الولايات

المتحدة بالرغم من الخلافات السياسية والايديولوجية بين الطرفين ـ وهو موقف لم يتغير من حيث المبدأ من طرف الأسد منذئذ. ثانياً، لقد أظهر ذلك استعداد الأسد للدخول في ترتيبات عملية مع اسرائيل على الأرض كما تمثل ذلك بفك الارتباط (فصل القوات) في الجولان عام ١٩٧٤ الذي التزمت به سورية بشكل مثير للشكوك على مدى العقدين الماضيين.

ثالثاً، لقد كشف عن صفة مميزة هامة لصنع القرار لدى الأسد، وهي تحديداً قدرته على السعي من أجل تحقيق مصلحة سورية الوطنية التي يرتئيها بغض النظر عن احتمال ظهور عوامل خارجية معيقة أخرى. في هذا السياق، فإن علاقة سورية الوثيقة جداً مع الاتحاد السوفييتي لم تمنع تعاطي الأسد الحميم مع سياسات هنري كيسنجر القائمة على استبعاد الاتحاد السوفييتي، ولا الاستقبال الفريد للرئيس نيكسون في دمشق في حزيران من عام ١٩٧٤ بعد أشهر قليلة فقط من التدمير الذي حل بسورية بواسطة أنظمة الأسلحة الأميركية أثناء حرب تشرين ١٩٧٣.

في أعقاب حرب تشرين ١٩٧٣ مباشرة، اتبعت كل من سورية ومصر سياسة متشابهة من فك الارتباط العسكري التدريجي (خطوة خطوة)، وتعاونت كلتاهما بشكل كبير مع الولايات المتحدة بهذا الخصوص والتزمتا علناً بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ على شرط أن يتبع ذلك جلاء كلّي عن الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧.

ولكن، خلافاً للسادات الذي سرعان ماتحول بشكل شبه حصري كشريك وحليف أميركي فاعل، وفي النهاية بشكل مباشر لإسرائيل ذاتها، فإن الأسد كان يؤمن بأن دور الاتحاد السوفييتي لا يمكن الاستغناء عنه من

وجهة نظر سورية عربية كمورد للسلاح وكثقل موازن للولايات المتحدة. كما كان يؤمن بأن المؤتمر الدولي ضروري لحدوث تسوية بالتفاوض.

في أواخر السبعينات وفيما كانت سورية منهمكة كلياً في لبنان، فإن فكرة المؤتمر الدولي التي كانت بالغة الأهمية للموقف الدبلوماسي لسورية بعد ١٩٧٣ اختفت تماماً من جدول الأعمال الأميركية والاسرائيلية والمصرية.

إن زيارة السادات إلى القدس في تشرين الثاني من عام ١٩٧٧ والتحركات المصرية اللاحقة باتجاه سلام منفصل مع اسرائيل قد سددت ضربة قوية قاصمة لاستراتيجية سورية السياسية ـ الدبلوماسية بعد ١٩٧٣ واستعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة في البحث عن التسوية. ومما فاقم إحساس سورية بالخيانة المصرية للقيم العربية، شعورها بازدياد عدم الأمان والمراوغة الأميركية. من وجهة نظر سورية، فإن تكريس الولايات المتحدة لنجاح المحادثات المصرية ـ الاسرائيلية جاء على حساب اهتمامها المزعوم بتسوية أكثر شمولية، وتجسد جلياً بعدم رغبة أو عجز أمريكا عن طريق الخروج عن سياسة الاتفاقات العربية الاسرائيلية الجزئية والمنفصلة المزعزعة للاستقرار بشكل خطير. ومع مجيء إدارة ريغان، فإن رؤية أميركا لسورية كوكيل سوفييتي قد حطمت تقريباً الآمال التي لاحت لفترة قصيرة خلال رئاسة كارتر بأي تفاهم أميركي ـ سوري مجدداً. وعندما تطورت الرابطة السياسية ـ الايديولوجية و"الاستراتيجية" لإدارة ريغان مع حكومة الليكود، فإن الفهم السائد في الولايات المتحدة واسرائيل خلال فترة طويلة من الثمانينات تركز على تأمين إبعاد سورية عن العملية السلمية بدلاً من اي مسعى آخر لإعادة دمج مصلحتها في التسوية.

إن قوة الدفع الرئيسية للسياسة السورية طوال هذه الفترة كانت دفاعية إلى حد كبير: فحتى أواسط الثمانينات كان هدف سورية الأول هو منع المزيد من الردّات العربية على خطى السادات. إن محاولة تحريك استجابة عربية جماعية راديكالية عبر "جبهة الصمود والتصدي" والتقارب القصير الأمد مع العراق (١٩٧٨- ١٩٧٩) والتورط المحفوف بالخطر في لبنان وتصعيد التوتر من حين لآخر مع الأردن (كما في عام ١٩٨٠) والخلاف المستمر مع منظمة التحرير، والتحالف مع ايران، كل ذلك عكس هذا الفهم الطاغي. وفي موازاة ذلك كان هناك عزم سوري على عدم الخضوع لأي إملاءات أميركية - إسرائيلية بخصوص التسوية. وكان القصد من وراء استعداد سورية لمواجهة الولايات المتحدة في لبنان بعد عام ١٩٨٢، التعبير عن مقاومة التدخل الأميركي المباشر في ساحتها الخلفية والتأكيد على عدم صواب محاولة إعادة تشكيل المنطقة ضد إرادة سورية. ولكن بالرغم من التوترات الأميركية - السورية فإن الأسد لم يفقد رؤيته لحقيقة أن الولايات المتحدة هي صانع السلام الخارجي القيادي في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، وحتى عقد مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، فقد سعت سورية لتحقيق اعتراف الولايات المتحدة واسرائيل بثقلها ووضعها الاقليميين كشرط مسبق لتسهيل عملية السلام العربية - الاسرائيلية. لذلك، فإن رسالتها الرئيسية قد بقيت ثابتة: لا يمكن لعملية السلام في الشرق الأوسط أن تتقدم إلا بموافقة سورية؛ فبدونها لا يمكن أن يوجد أمل بتسوية دائمة.

خطة فهد، خطة ريغان وقمتا فاس

يمكن فهم موقف سورية في مستهل عملية السلام في مدريد بشكل أفضل بتتبع تطور السياسة السورية إزاء التسوية منذ عشية الغزو

الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢. لقد شهد العقد ١٩٨١ - ١٩٩١ بعض المعالم الهامة على الطريق إلى مدريد التي تقدم وسيلة ناجعة لمقارنة موقف سورية ومقابلته مع موقف حليفتها خلال هذه الفترة، أي جمهورية ايران الإسلامية. ففي حين برز قدر من التداخل والتفاعل بين الحليفين، فإن الموقفين السوري والايراني حول مختلف المقترحات المتعلقة بالتسوية في الشرق الأوسط مابين خطة فهد/ قمتي فاس ١٩٨١ - ١٩٨٢ ومؤتمر مدريد لعام ١٩٩١ ، فيما يبدو أنهما يعكسان المصلحة القومية والهدف السياسي لكل منهما بشكل مستقل أكثر مما يعكسان أي هدف أو غرض مشترك ثابت.

في الأعقاب المباشرة للغزو الاسرائيلي عام ١٩٨٢ وجدت الولايات المتحدة منفذاً للاعتماد على النجاح الاسرائيلي الظاهر بعدئذ في هزيمة كل من منظمة التحرير وسورية في لبنان. كانت النتيجة أول مسعى أمريكي جدي لإنشاء هيكلية من أجل تسوية شاملة في الشرق الأوسط منذ اتفاقية كامب ديفيد لعام ١٩٧٩.

إن خطة ريغان المعلنة في الأول من أيلول ١٩٨٢، أي بعد أيام فقط من جلاء منظمة التحرير عن بيروت وقبل مجازر صبرا وشاتيلا، قد أعادت تأكيد التزام الولايات المتحدة باتفاقية كامب ديفيد ولكنها اضافت أيضاً مقومات هامة جديدة تتعلق بالوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة. فلأول مرة أعلنت الولايات المتحدة رسمياً في بيانها معارضة كل من قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والالحاق الاسرائيلي، ودعمها لشكل ما من الارتباط بين الضفة الغربية وغزة والأردن.

بدافع من بعض التقديرات الاسرائيلية المبكرة المفرطة في التفاؤل للاستعداد الفلسطيني للتحرر من سورية والمضي نحو الخيار الأردني، فإن مبادرة ريغان كان الهدف منها أساساً هو الأردن والفلسطينيين. عند هذا المفصل، كان الموقف الأميركي إزاء سورية محكوماً باعتبارات الحرب الباردة. وانسجاماً مع خط العداء السياسي ـ الايديولوجي الراسخ لإدارة ريغان نحو سورية عندئذ باعتبارها "وكيلة للسوفييت"، وعلى مقدمة أن الغزو الاسرائيلي للبنان قد قلص بشكل خطير القدرة السورية ـ السوفييتية على صد أي تحرك باتجاه التسوية، فإن سورية قد أخرجت من العملية برمتها. لذلك لم تتم استشارة الأسد من قبل الولايات المتحدة قبل الاعلان عن المبادرة الجديدة، ولم تراع المصالح السورية في بنودها، ولم تظهر كلمة واحدة في الخطة فيما يتعلق بمستقبل الاحتلال الاسرائيلي للجولان. بالنسبة لسورية، بدت خطة ريغان على انها استكمال لـ "مؤامرة كامب ديفيد" عن طريق المضي خطوة أخرى باتجاه اتفاقية عربية ـ اسرائيلية منفردة يتم فرضها بالقوة على الفلسطينيين عن طريق منظمة تحرير فلسطينية ضعيفة وانهزامية بالارتباط مع الملك حسين الدائم الانتهازية.

إن حق الفلسطينيين في دولتهم الفلسطينية المستقلة قد أنكرته الولايات المتحدة التي استمرت في تجاهل قرارات الأمم المتحدة إضافة إلى المثل العليا لغالبية دول العالم" (كما كان يتردد في الخطاب الرسمي السوري الشائع) حول هذه القضية. وبالرغم من ذلك فإن ردود الفعل السورية الأولية لخطة ريغان كانت مدروسة وحذرة ووصلت بشكل متقن إلى أقل من الرفض الكامل. وفي حين أن رفض اسرائيل المبكر للخطة جعل من غير السليم وغير الضروري تكتيكياً بالنسبة لسورية أن تلزم نفسها بطريقة مماثلة، فإن سورية

كانت مدركة بشكل حاد للضغوط المحيطة بها في أعقاب حرب لبنان مباشرة والمزاج العربي العام الناجم عنها.

وبالتوازي مع خطة ريغان، فإن حرب لبنان قد حثت غالبية الكتلة العربية "المعتدلة" (بما فيها السعودية، المغرب، منظمة التحرير، الاردن، وفي تلك المرحلة ـ العراق) على المطالبة باستجابة عربية جماعية لمسألة التسوية مع اسرائيل. وعلى خلفية هذا الاعتبار دُعي لاجتماع قمة عربية في فاس بالمغرب في منتصف أيلول ١٩٨٢، بعد وقت قصير من إعلان مبادرة ريغان.وتم اتخاذ عدد من القرارات الحاسمة في فاس. وقد ظهر اجماع عربي واسع بخصوص التسوية السياسية مع اسرائيل تجسَّد في كل من إعلان المبادىء وبرنامج عام للعمل. ولأول مرة منذ ١٩٤٨ قبلت الدول العربية بشكل جماعي ورسمي تقسيم فلسطين وبالتالي وجود اسرائيل استنتاجاً بشرط:

أ ـ أن تنسحب اسرائيل من كل الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧؛

ب ـ إزالة المستوطنات الموجودة على هذه الأراضي.

جـ ـ انشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية.

في مقابل ذلك، تقبل الدول العربية بترتيبات انتقالية للضفة الغربية وقطاع غزة بوضعها تحت وصاية الأمم المتحدة إلى حين إكتمال الانسحاب الاسرائيلي. والأهم من ذلك "ضمان" مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة السلام لكافة الدول في المنطقة بما في ذلك الدولة الفلسطينية المستقلة".

إن موافقة سورية على هذه البنود من أجل التسوية في أيلول ١٩٨٢ يمكن مقارنتها ومقابلتها برفضها الشديد لمجموعة مماثلة جداً من البنود من

أجل التسوية مع اسرائيل قبل ذلك بسنة فقط. وبتحريض من منظمة التحرير الفلسطينية، عمد ولي العهد السعودي، الامير فهد، في تشرين الثاني ١٩٨١، للمطالبة بإلحاح بعقد قمة عربية على أن تعقد في فاس أيضاً وذلك من أجل تبني ماكان يناقش تحت اسم "مشروع فهد". إن أهمية هذه الخطة لم تنبع فقط من طبيعة الاقتراح ذاته بل تنبع أيضاً من حقيقة تبنيها من قبل سلطة عربية قيادية معتدلة كانت معروفة حتى حينه بتحفظها الدبلوماسي إضافة إلى روابطها الوثيقة بالولايات المتحدة. اقترح المشروع اتفاقية الأرض مقابل السلام مع اسرائيل وإقامة دولة فلسطينية مستقلة كأساس لإنهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وبالرغم من أن سورية قد تمت استشارتها من قبل السعودية قبل الدعوة إلى اجتماع القمة، فإن الأسد قد عطل الاجتماع بشكل مدروس جيداً وذلك بالإعلان عن قراره بعدم الحضور قبل ساعات قليلة فقط من موعد التئام جلسته الأولى.

كان يبدو أن هناك قليلاً من الشك بأن الغزو الاسرائيلي للبنان قد سهّل استجابة سورية لمؤتمر فاس الثاني في مقابل القمة المجهضة في عام ١٩٨١.

في الحالة الأولى، كان ينظر إلى خطة فهد من قبل سورية، إلى حد كبير، كمحاولة من منظمة التحرير للالتفاف عليها عن طريق السعوديين بتغاضٍ ممكن من الولايات المتحدة. ببقاء منظمة التحرير إلى حد كبير ضمن دائرة نفوذ سورية المباشر في لبنان، فإن فكرة "القرار الفلسطيني المستقل أو المبادرة على هذا الصعيد" (مع انها قد ألغيت دفعة واحدة) كانت غير مقبولة بالنسبة للأسد كقضية مبدأ تقريباً. في الوقت نفسه قد يكون الأسد شعر بأنه سيقع تحت ضغط الأطراف العربية الأخرى في

القمة بخصوص علاقته الحديثة النشوء مع ايران. وبالنظر الى وجود مصلحة سورية في تغذية هذه العلاقة والآمال الكبيرة التي لا تزال قائمة من قبل سورية بخصوص الابعاد الاستراتيجية للثورة الايرانية، فإن تردد الأسد في إغضاب ايران أو التقليل من تأثير ورقته الايرانية كوسيلة لتحقيق النفوذ في الساحة العربية هو أمر مفهوم. وبالقدر نفسه، فإن ثقة سورية بقدرتها على فرض وزنها الاقليمي على كافة الأطراف المعنية والحصول على ثمن مقابل اتجاهها الرافض (أي الحصول على مساعدات متزايدة من دول الخليج) كانت لا تزال متينة حتى عام ١٩٨١.

لقد تغير الكثير من ذلك في أعقاب حرب لبنان مباشرة. من ناحية، فإن طرد منظمة التحرير من لبنان؛ ويا للمفارقة كان قد حررها، من الوصاية السورية المباشرة. والأهم من ذلك، أن سورية استطاعت الآن أن تحول موقفها ليصب في رد عربي جماعي لخطة ريغان بدلاً من ظهور مبادرة عربية منفردة. لذلك تم تصوير مؤتمر فاس الثانية من قبل سورية باعتباره رد فعل قومي عربي ضروري على الشروط غير المقبولة التي أطلقتها الولايات المتحدة من أجل التسوية، وعلاوة على أنه جاء إثر التصدي السوري المنفرد ضد الثقل التام للآلة العسكرية الاسرائيلية. إن الحرب اللبنانية في حزيران ١٩٨٢ قد أثبتت بشكل قاطع أن لا الدول العربية ولا الاتحاد السوفييتي (حليف سورية الاستراتيجي ظاهرياً) كانت راغبة في أو قادرة على تقديم أي دعم فعال لسورية عندما تقع تحت التهديد العسكري المباشر من قبل اسرائيل.

إن الاستعداد المعلن للبحث عن حل "عادل" ضمن الإجماع العربي السائد في الوقت الذي يتم فيه البحث عن تعزيز كلاً من القدرة الدفاعية

والموقف التفاوضي عبر تحقيق "التوازن الاستراتيجي"، كان ينظر إليهما على أنهما أفضل خيارات الأسد بعد حزيران ١٩٨٢. لذلك فإن قبول سورية بفاس - ٢ - في مقابل رفضها لمشروع فهد ١٩٨١ كان له علاقة أقل بمضمون مقترحات السلام ذات الصلة وله علاقة أكثر بسياقها السياسي والاستراتيجي المفهوم.

إن ردود ايران على مبادرة فهد وخطة ريغان وقرارات مؤتمر فاس الثاني هي أمثلة توضيحية لدراسة ردود أفعالها نحو التطورات في عملية السلام وعلاقاتها مع سورية. فقد كانت إدانتها الايديولوجية لكل المبادرات الثلاثة عنيفة ومطلقة. وهاجمت خطة فهد كقضية مبدأ وكتعبير عن سوء نية أولئك الذين دبروها ودعموها. بالنسبة للايرانيين، كانت المبادرة خيانة سافرة لكونها اعترافاً غير مباشر باسرائيل (العدو الصهيوني). وعلى صعيد آخر، فقد تم توجيه الرد على المبادرة بشكل مدروس لدعم أهداف السياسة الخارجية الايرانية. إن الخطة التي تعكس التنافس الاسلامي السعودي - الايراني الشديد إضافة إلى الخلافات حول الحرب الايرانية - العراقية قد أتاحت لإيران فرصة هامة لعرض عضلاتها في الخليج وممارسة الضغط على السعودية، لذلك فقد هوجمت الخطة هجوماً حاداً باعتبارها خيانة سعودية للإسلام.

عندما انهارت قمة فاس الأولى، وسط أجواء الانقسامات، بدت ايران سعيدة في إدعاء شرف إحباط خطة فهد؛ فقد أصدرت وزارة الخارجية الايرانية بياناً جاء فيه أن ايران "تعتبر فشل القمة العربية انتصاراً كبيراً للمجتمع الاسلامي والمقاتلين الصامدين في فلسطين وهزيمة مذلة لرؤساء الدول الدمى الذين باشروا الاتفاق مع الصهيونية". أما

رفسنجاني، الناطق باسم البرلمان الايراني آنذاك فقد سار أبعد من ذلك وعزى فشل المبادرة إلى تدخل الخميني المباشر وتحذيراته ضد خيانة الإسلام. مع ذلك، فمما يلفت الانتباه أنه وبخ قادة الأقطار العربية الاسلامية لفشلهم في اقتراح خطة معاكسة من شأنها أن "تنقذ اللاجئين الفلسطينيين". ودعا إلى تحرك عسكري من قبل هذه الأقطار؛ لكنه لم يحدد طبيعة مساهمة ايران الخاصة في هذه القوة.

لقد مثل مشروع فهد أول تطور جوهري ممكن في عملية السلام العربية ـ الاسرائيلية منذ الثورة الايرانية. وبالرغم من أن التحالف السوري ـ الايراني لم يكن معلناً رسمياً بعد، فقد شكّل هذا المشروع بعض الأسباب المشتركة ـ وليس المتماثلة بالضرورة ـ مدعاة للقلق. وبالرغم من أن سورية لم تكن معادية بقدر ايران لفكرة التسوية، فإن أياً من الطرفين لم يشعر أنه مرغم في هذه المرحلة على التصفيق لمبادرة لم تكن مصممة أو متخذة مبدئياً لدعم نزعاتهما الايديولوجية ومصالحهما السياسية. بالنسبة لسورية وايران كان مشروع فهد تحدياً سياسياً وأيديولوجياً بقدر ما هدد بإضعاف موقفهما عن طريق فرض إيقاع وطبيعة التسوية مع اسرائيل أو عن طريق تقوية العناصر الاقليمية الأخرى كالسعودية ومنظمة التحرير الفلسطينية على حسابهما.

إن إدراك التواطؤ الأميركي في الخطة قد غذى أيضاً الشكوك السورية والايرانية حول مصدرها وغرضها. فقد تلوّن الموقف الايراني من مشروع فهد بتحفظ سورية وإفسادها الأخير للمبادرة في آخر المطاف، ولكن في حين أن الرفض الايراني ربما يكون قد تأجج بفعل رد فعل

سورية السلبي، فإن موقف أي من القطرين من المشروع لا يمكن رده أساساً إلى الآخر.

يمكن النظر إلى التفاعل بين الطرفين في ضوء أوضح إلى حد ما بعد خطة ريغان وفاس الثاني. فقد كان موقف ايران الأيديولوجي قاسياً مرة أخرى. قبل الدعوة إلى القمة الفعلية، حذر الخميني مرة أخرى الأطراف العربية من تبني خطة ريغان واقترح أن ايران يمكن أن "تعاقب" أقطار الخليج التي فعلت ذلك.

هاجمت وزارة الخارجية الايرانية القمة باعتبارها "لا تزالِ تحمل وصمة مؤامرة العام السابق (خطة فهد) بالاعتراف بالنظام الصهيوني. وقد ناشدت البلدان الاسلامية والتقدمية "بوضع حد للنظام الصهيوني بالجهاد".

بالنسبة لايران، فإن مجرد إدراج خطة ريغان على جدول أعمال القمة العربية كان "انحرافاً كبيراً عن أحلام الفلسطينيين". مع ذلك، فإن الانتقاد الايراني لمؤتمر فاس الثاني كان محدوداً نسبياً بالمقارنة مع الهجوم الضاري على مشروع فهد قبل ذلك بعام. وكما هو الحال مع مشروع فهد، فإن ايران صعّدت هجماتها الكلامية على الأهداف التي كانت تشعر أنها الأكثر انكشافاً، وخاصة العربية السعودية ودول الخليج، ولكن الجدير بالملاحظة أنها لم تهاجم سورية بشكل مباشر بسبب التزامها بقرارات القمة مفضلة تسديد انتقاداتها لأولئك الذين فعلوا ذلك بشكل عام. بعد أيام فقط من قمة فاس، فإن مجزرة الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا في لبنان قد أمدت وزارة الخارجية الايرانية بالبرهان المثالي للطعن في مقررات فاس، فقد أشارت الى "إن النظام الصهيوني المستمر في استراتيجيته في احتلال الأراضي من النيل الى الفرات لا يتوقف لحظة. وإن

جهود المساومة مثل مؤتمر فاس سوف تقابل دائماً بمثـل هـذه الـردود (أي بجزرة الفلسطينيين) من قبل الصهيونية".

مع ذلك، وفي مقـابل الدعـوات مـن أجـل "إعـدام" فهـد في تشـرين الثاني ١٩٨١، اتخذت ايران موقفاً معتدل اللهجة بشكل مميز ضد سـورية وقيادتها في أيلول ١٩٨٢..

تبدو رؤية ايران لمبادرة فهد في الواقع مختلفة جوهرياً عن رؤيتها لقمـة فاس الثانية. فالمعارضة الايرانية لقمة فاس الاولى كانت غير إشكالية وكانت بدون ثمن، نظراً لأنها تطابقت جيداً مـع استجابة سـورية المعاديـة لهـا، وفي موعد انعقاد مؤتمر فاس الثاني فإن التحالف السوري ـ الايراني الذي تمخض عنه اتفاق آذار ١٩٨٢ الاقتصادي والعسكري قد واجه ايران بخيار أصعب. فالسكوت التام قبل التطورات الدرامية في فاس كان مسـتحيلاً مـن الناحيـة السياسية والايديولوجية. في ذات الوقت فإن الهجمات المنفلتة علـى سـورية كان من الممكن أن تدمر العلاقات الثنائية الحساسة بين الدولتين وبالتـالي أن تفقد ايـران حليفهـا المهـم الوحيـد في العـالم العربي، بالإضافـة إلى فقدانهـا لمنفذها الوحيد إلى لبنان. ولكن ربما كان من المهم أكثر أن القمة العربيـة في فاس كانت فرصة ممكنة لمصالحـة الأسـد ـ صـدام، لـذا، وفي سياق متابعـة الحرب الايرانية بنشـاط إلى داخـل الأراضـي العراقيـة فـإن الكلفـة السياسـية والاستراتيجية للخلاف مع سورية ستكون باهظة.

في الواقع، وفي رسالة محتملة غير مباشرة إلى ايران، قام الأسد بلقاء صدام لفترة وجيزة في فاس، رغم أن اللقاء لم يتمخض عن نتيجـة ملموسـة. يـأتي مأزق ايران عبر رد فعلها التفصيلي علـى قـرارات قمـة فـاس. إن إدانـة وزارة الخارجية الايرانية المباشرة للموقف العربي من اسـرائيل كـان موازيـاً للتجـاهل

المريب لأية إشارة إلى قرار القمة ـ وبتأييد من سورية ـ حول الحرب العراقية ـ الايرانية. ففي إشارة واضحة إلى ايران، فإن القرار قد الزم المشاركين في القمة "بالدفاع عن كافة الأراضي العربية واعتبار أي عدوان ضد اي قطر عربي بمثابة عدوان ضد كافة الأقطار العربية". كما طالبت القمة بالقدر نفسه كافة الدول بعدم تشجيع استمرار الحرب. إن الهجوم الايراني على الموقف العربي من اسرائيل كان من الممكن تعميمه بين البلدين. لكن الإشارة إلى الإذعان السوري في قرار مضاد لإيران تحديداً كان من الممكن أن يكون محرجاً داخل ايران، إضافة إلى كونه يحشر سورية في زاوية حرجة.

مع ذلك، فإن تحفظ ايران لا يبدو أنه كان مسلماً به من قبل سورية. فلتهدئة المخاوف الايرانية وتعزيز مصلحة سورية في الحفاظ على التحالف، أرسل الأسد أحمد اسكندر أحمد وزير الإعلام السوري كمبعوث شخصي له إلى طهران "لينقل إلى قيادة الثورة الإسلامية في طهران وجهات نظرها بخصوص عمل ونتائج المؤتمر (مؤتمر فاس)". في طهران أكد اسكندر أحمد على دعم سورية للثورة الإسلامية ضد "أعدائها الداخليين والخارجيين" وعلى متانة العلاقة بين البلدين، إضافة إلى "تطابق وجهات نظرهما" بخصوص مؤتمر فاس وجدول أعماله. وقد اشار اسكندر أحمد في جلسة خاصة لمحاوريه الايرانيين إلى أنه لا ينبغي أن ينظروا بعين القلق المبالغ فيه لقبول سورية بقرارات فاس نظراً لأن سورية مقتنعة بأن لا شيء سيبعدهما عن بعضهما البعض، وأن مشاركة سورية في القمة كانت ضرورية لمنع الأطراف العربية الأخرى من تقديم المزيد من التنازلات لاسرائيل.

وفي تصريح علني، واشادة عالية ربما كان المقصود منها إعادة تطمين الايرانيين بالالتزام السوري بالعلاقة، أكّد أحمد اسكندر أحمد وزير الاعلام

السوري بأن سورية "تعتبر الثورة الايرانية الحدث الأهم في النصف الثاني من القرن العشرين". وفي تلخيص دقيق للتقدير السوري لأهمية الثورة الايرانية أضاف اسكندر أحمد أنها "قد حولت الشعب والمقدرات الايرانية من التحالف مع اسرائيل وأعداء العرب إلى حليف للعرب المناضلين ضد الصهيونية والامبريالية الأميركية من أجل تحرير القدس المقدسة".

من أجل تهدئة الحساسيات الايرانية فقد أنكر اسكندر أحمد علناً أن يكون اللقاء القصير بين الأسد وصدام ذا أهمية أو مضمون سياسيين، واعتبر سورية في صف مباشر مع ايران ضد العراق مشدداً على التعارض الأساسي للمصالح بين النظامين البعثيين "نحن في صراع مع النظام العراقي الذي يأمل في إزالتنا ونحن نأمل في إزالته بالتأكيد وبالسرعة الممكنة".

اتفاقية منظمة التحرير - الأردن لعام ١٩٨٥

إن كلاً من مؤتمر فاس الثاني وخطة ريغان قد أخفقا كنتيجة لمزيج من العناد الاسرائيلي والانشغال الأميركي بالأحداث في لبنان. بالإضافة إلى ذلك فان اتفاق أيار ١٩٨٣ السيء المصير بين اسرائيل ولبنان لم يظهر شيئاً من التقدم باتجاه تسوية عربية ـ اسرائيلية حتى شباط ١٩٨٥. والاتفاق بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لتشكيل وفد مشترك إلى أي مؤتمر دولي مستقبلي حول الشرق الأوسط ـ قد انهار بسبب اتهامات فلسطينية ـ اردنية متبادلة في شباط ١٩٨٦ بعد عام واحد من التوصل إليه.

كانت المعارضة السورية للاتفاق الفلسطيني ـ الاردني واضحة منذ البداية. فقد بدا أن الاتفاق ينذر بمحاولة أميركية أخرى لعقد اتفاقية عربية ـ اسرائيلية منفصلة على حساب سورية. فلا الدعم المصري للاتفاق ولا تصعيد الصراع الفلسطيني ـ السوري في لبنان (حرب المخيمات في بيروت

كانت قد بدأت بشكل خطير في منتصف ١٩٨٥) استطاع أن يلهم الشعور بالميل إلى عملية لا تبقي لسورية شيئاً. فقد تم اتهام الاردن بالسعي إلى إكمال اتفاقيات كامب ديفيد "الاستسلامية" وبالتواطؤ مع "زمرة عرفات" "لتجريد منظمة التحرير من موقعها الدولي عن طريق استبدال المنظمة برموز فلسطينية مختارة من قبل النظام الاردني".

في الواقع، تركزت هموم سورية ليس فقط على إمكانية عقد صفقة فلسطينية أردنية مستقلة، بل أيضاً على مستقبل "الوصاية" الأردنية على صنع القرار الفلسطيني، وفي الحقيقة، على مستقبل فلسطين نفسها.

لم تحبذ سوريا فكرة الاتحاد الفلسطيني ـ الاردني (الذي وصفه الاردنيون بشكل خاص باعتباره أقرب إلى الفيدرالية وذلك في محادثاتهم الثنائية مع الولايات المتحدة) نظراً لمصلحتها في امتلاك القول الفصل في التسوية الفلسطينية وتخوفاتها بخصوص وجود محور اسرائيلي ـ أردني ـ فلسطيني على خاصرتها الجنوبية. وقد شملت الهموم السورية أيضاً البروز الممكن لحلقة مصرية ـ اردنية ـ عراقية نظراً لوجود الروابط الوثيقة بين الأطراف الثلاثة والدبلوماسية الناشطة للرئيس حسني مبارك لصالح العراق.

على مدى عام ١٩٨٥ سعت سورية للتخلص مما يعرف بأنه السعي المخطط لإضعاف موقفها حول التسوية في الشرق الأوسط. وبالرغم من أن الانهيار اللاحق للاتفاق الاردني ـ الفلسطيني لا يمكن أن يعزى إلى الضغط السوري وحده، فإن حماس الاردن للشراكة مع منظمة التحرير قد خمد وقيدت حريتها في الحركة بفعل معارضة سورية الصلبة. النتيجة النهائية للفصل بكامله كانت التحسن المتناقض ظاهرياً في العلاقات الأردنية ـ السورية وعهداً متجدداً من الركود في عملية السلام.

كان الاتفاق الفلسطيني ـ الاردنـي فرصـة للتقـارب شبـه الكـامل في وجهات النظر بين طهران ودمشق. وخلافـاً لمؤتمـر فـاس الثـاني، لم يكـن هناك سبب ظاهر للخلاف بين الطرفين. لدى الاعلان عن الاتفاق قـامت طهران بشجبه باعتباره "مراسم جنازة القضية الفلسطينية" واتهمت منظمة التحرير الفلسطينية بقبـول قـرار الأمـم المتحـدة رقـم ٢٤٢ كمقدمـة للاستسلام لاسرائيل.

في وقت لاحق كتب الرئيس الايراني علـي خـامنئي أيضـاً إلى الرئيـس الأسد موافقاً على الحاجة إلى "مقاومة العدوان الاسرائيلي ومحاولات تعميـم عملية كامب ديفيد". وترافق ذلك بقبول ايران للمشـاعر المضـادة لمنظمـة التحرير الفلسـطينية باعترافهـا الرسمـي "بجبهـة الانقـاذ" المتواجـدة في دمشـق والزيارة إلى طهران في آب ١٩٨٥ التي قام بها وفد مـن الجبهـة بقيـادة أبـو موسى زعيم الجماعة المنشقة عن فتح. ولدى استقباله من قبل رئيس الوزراء الايراني حسين موسوي أعلن أبو موسـى أن الزعيـم الايرانـي أدان عرفـات باعتباره "خطراً ليس فقط على الشعب الفلسطيني، بل على كافـة حركـات التحرر الإسلامية". مع ذلك، فقد كان مايشغل ذهن ايـران في المقـام الأول الحرب مع العراق والحملة الجويـة العراقيـة المتصـاعدة ضـد المـدن ومصبـات النفـط الايرانيـة والـتي كـان لهـا تأثـير مدمـر علـى الاقتصـاد. لذلـك فـإن الدبلوماسية الايرانيـة كـانت منهمكـة بشـكل عـاجل في توسيع اتصالاتهـا الاقليمية وتقوية شبكة تحالفاتها وتفاهماتهـا ضـد العـراق. لهـذه الغايـة فقـد نجحـت سـورية في تحريـك الدعـم الليبي لإيـران في مؤتمـر ثلاثـي لـوزراء الخارجية في طهران في كـانون الثـاني ١٩٨٥ وفي اجتمـاع متابعـة عقـد في دمشـق ضـم اليمـن الجنوبـي في آذار مـن العـام نفسـه. ونظـراً للموقـف

الايديولوجي والسياسي لايران من الصـراع العربـي الاسـرائيلي وانهماكهـا المباشر بالحرب مع العراق، فإن استعدادها للالتزام الشـديد بـالخط السـوري حول الاتفاقية الفلسطينية ـ الاردنية يبقـى مفهومـاً، ولكـن رغبتهـا في إبـرام صفقاتها الخاصة ستكون مؤكدة أيضاً. ففي صيف ١٩٨٥ كانت ايران قـد باشرت تدشين مشاريع "الأسلحة في مقـابل الرهـائن" السـرية مـع اسـرائيل والولايات المتحدة موضحة قدرتها علـى طـرح القيـود الأيديولوجيـة جانبـاً عند الضرورة في سبيل المصلحة الوطنية.

بالنسـبة لايـران، لم تكـن هنـاك حاجـة حقيقيـة للذهـاب أبعـد مـن المعارضة السورية للاتفاقية الفلسطينية ــ الأردنيـة نظـراً للأولويـة الأكيـدة لالتزام سورية نفسها بذلك ووجود مجال أوسع من التدابير تحـت تصـرف سورية لممارسة الضغط على مختلف الأطراف المعنية. في الواقع، استطاعت ايران أن تلعب دوراً ثانوياً نسبياً بـأن عكسـت صـدى الموقـف السياسـي لسـورية وسـلطت الضـوء علـى دعمهـا للجماعـات الدائـرة في الفلـك السوري مثل "جبهة الانقاذ" الفلسطينية.

لقد كان الدعم الإيراني لسـورية مطلوبـاً ليـس فقـط في المواجهـة مـع اسرائيل، بل كثقل موازن للعراق وكقوة مضادة لمصر والاردن، لذلك فقـد كان أقل فاعلية كوسيلة لتمزيق الاتفاق بشكل فاعل (في الحقيقة إن حلفـاء ايران في لبنان، حزب الله، كانوا يقومون بتخفيف الضغـط السـوري علـى عرفات في "حرب المخيمات"). وكان أكثر أهميـة كمكـون لقـوة ونفـوذ سورية الاقليميين الشاملين في مواجهة مضاعفات الاتفـاق. كـانت مكافـأة ايران تكمن في مساعي سورية المسـتمرة لإبقـاء الضغـط علـى العـراق، وفي

دورها كمخفف لعزلة ايران الاقليمية التامة عبر الاتصال مع ليبيا واليمن الجنوبي.

إن إذعان ايران العام للخط السوري بخصوص التسوية العربية ـ الاسرائيلية قد تأكد مجدداً في المفصل الحاسم التالي من العملية. فاندلاع الانتفاضة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية في كانون الأول من عام ١٩٨٧ بدا وكأنه انتزع المبادرة من دمشق واستعاد كثيراً من قدرة منظمة التحرير على فرض نفسها كلاعب رئيسي في الساحة. فبعد المحاولة الثانية حتى ذاك الوقت لاتفاق ثنائي مباشر مع اسرائيل في نيسان ١٩٨٧ (التي يطلق عليها اسم اتفاق لندن بين بيريز والحسين) اتخذ الاردن قراراً بـ"فك الارتباط الاداري والقانوني عن الضفة الغربية" في منتصف ١٩٨٨. لقد بدا أن قرار الاردن قد أخرج المملكة من الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، لكن مصلحة سورية في السعي لحصر الاردن أو منعه من متابعة سياسة مستقلة إزاء منظمة التحرير أو اسرائيل ظلت قائمة. وفي الوقت ذاته، فإن نهاية الحرب العراقية الايرانية بشروط مذلة لايران ترك حليفة سورية الاقليمية الرئيسية في موقع ضعيف جداً مما قوض مفهوم سورية الأوسع "للتوازن" وقدرتها على تحويل صلاتها مع ايران لمصلحتها الاقليمية. أما هيبة وقوة صدام حسين فلم تبدوان بالمقارنة أكبر.

المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٨٨

إن مساعي الولايات المتحدة لتسريع البدء بعملية السلام على أثر الانتفاضة قد وصلت مرة أخرى إلى طريق مسدود بالاستجابة السلبية إلى حد كبير من الأطراف المحلية (باستثناء مصر) لمبادرة شولتز في آذار ١٩٨٨. مع ذلك، ففي الخريف كانت هناك مؤشرات على تغير محتمل في سياسة

الولايات المتحدة إزاء منظمة التحرير الفلسطينية فيما ظهر لهذه الأخيرة موقفاً واضحاً في الاعتراف بقرار مجلس الأمن رقم /٢٤٢/ وحق اسرائيل في الوجود. تضافرت الإمكانية المغرية للشرعنة الدولية (أي الأميركية) مع الضغط من قبل القيادة داخل الأراضي المحتلة للاستفادة من مكاسب الانتفاضة بمنح منظمة التحرير الشجاعة للقيام بعمل حاسم. في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في تشرين الثاني ١٩٨٨ تقدم عرفات وقيادة فتح بسلسلة قرارات لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة والقبول بحق اسرائيل في الوجود أي الاعتماد المتأخر لمشروع الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين ١٩٤٧. كما تقدم المجلس الوطني الفلسطيني بخطة سلام تقوم على القبول المشروط بالقرار ٢٤٢ وانسحاب اسرائيل من كافة الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧ وإزالة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة وإقامة القدس الشرقية العربية كعاصمة للدولة الفلسطينية، وذلك ما تضمنته قرارات قمة فاس الثانية. بلغة الموقف التاريخي لمنظمة التحرير إزاء اسرائيل، فإن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني شكلت تغيراً هائلاً في الموقف ونضجاً سياسياً جديداً. ولما كان متأخراً كما هو الحال، فإن الاعتماد الرسمي لمبدأ التقسيم والحل القائم على وجود دولتين قد وضع اسرائيل في وضع دفاعي سياسي وأخلاقي، وأعطى بعض المصداقية لمطالبة منظمة التحرير بالجلوس إلى طاولة المفاوضات. في كانون الأول ١٩٨٨، أزال نداء الزعيم ياسر عرفات للدعوة الخاصة إلى اجتماع للجمعية العمومية للأمم المتحدة في جنيف أي التباس في بيانات المجلس الوطني الفلسطيني بخصوص القرار ٢٤٢، واعتبر واضحاً بما يكفي ليستحق مكافأة رفع الولايات المتحدة للحظر المفروض على المحادثات مع منظمة التحرير والبدء بحوار أمريكي ـ فلسطيني رسمي في تونس.

استقبلت هذه التغيرات الدرامية بدرجات متفاوتة من الحذر في دمشق وطهران.

بالنسبة لسورية، فإن حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة لم يكن موضع خلاف وقد أعيد التأكيد عليه رسمياً في عدد من البيانات الرسمية السورية، ونظراً لأن "خطة منظمة التحرير للسلام" لم تنحرف إلا قليلاً عن قرارات فاس الثاني المقبولة من سورية نفسها، فلم يكن هناك إلا القليل مما يمكن لسورية أن تعيبه في السياق العام للمبادرة الفلسطينية. مع ذلك، فإن قادة جبهة الانقاذ قد نقل عنهم انتقادهم لقبول المجلس الوطني الفلسطيني بالقرار ٢٤٢ على أساس أن ذلك يشكل "تخلياً عن الحقوق الفلسطينية الوطنية والثابتة".

من منظور مشابه كانت ايران شديدة الانتقاد لموقف منظمة التحرير من القرار ٢٤٢ في حين كانت تتجنب بحذر اتخاذ موقف مبدئي ضد الدولة الفلسطينية بحد ذاتها. ففي بيان مفصل ومفوض من قبل وكيل وزارة الخارجية (حسين شيخ الاسلام) أوضحت ايران تمييزها بين الدولة الفلسطينية التي ستشكل خطوة باتجاه تحرير كامل التراب الفلسطيني والدولة التي ستكون مشروطة بالاعتراف باسرائيل. في حين أن الاولى ستلقى الدعم والتمجيد، فإن الثانية ستكون مناقضة للمصالح والحقوق الثابتة للفلسطينيين والعالم الاسلامي. إن التطابق الفعلي بين موقفي سورية وايران من المجلس الوطني الفلسطيني قد تكرر بدون فارق كبير بخصوص الحوار الأميركي الفلسطيني. كانت استجابة سورية هي تأنيب قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في قيامها بتقديم تنازلات إضافية والايحاء بأن المضي قدماً في هذا الطريق يتم ليس من خلال "استجداء الحلول من الآخرين" بل من خلال خلق توازن استراتيجي

"يحصل بالقوة". في تعليق على تصريحات عرفات في جنيف، فإن الرئيس الايراني علي خامنئي عارض تقسيم فلسطين باعتباره أمراً مرفوضاً ودعا إلى محاربة الصهيونية بالقوة. ولكن على الرغم من الخطاب الشديد اللهجة المعادي لعرفات من قبل دمشق وطهران وجماعات الرفض، فإن ردود الأفعال السورية الايرانية كانت محدودة نسبياً أيضاً وتم احتواؤها نسبياً.

على الرغم من بعض الادعاءات المناقضة لذلك، فإن القصة الغامضة لتفجير طائرة (بان أم ١٠٣) فوق لوكربي في كانون الأول ١٩٨٨ لم تكن حتى حينه قد أوجدت أي دليل موثق يوحي بوجود مسعى ايراني رفضي لحرف عملية السلام عن مسارها، وفي كل الأحوال كان من المؤكد أنه ليس جزءاً من أية حملة متواصلة لهذا الهدف.

يبدو أن كلاً من سورية وايران قد تطلعتا إلى مكان آخر للاستجابة لهذه التطورات. ويبدو أن هم سورية الأساسي كان موجهاً نحو تغير محتمل في ميزان القوى العربي لصالح "المعتدلين العرب" بمن فيهم الآن صدام حسين ضمناً. لذلك فقد تحركت سورية سريعاً لاستعادة علاقاتها مع مصر التي ظلت مقطوعة منذ ١٩٧٩. بهذا المعنى، فإن همّ سورية كان استراتيجياً أكثر مما هو تكتيكي. فنظراً لكون سورية غير معارضة للتسوية من حيث المبدأ، كانت جهودها موجهة ـ كما هو الحال دائماً ـ باتجاه منع انهيار التوازن الاقليمي الشامل وإمكانية عقد صفقات عربية منفصلة مع اسرائيل من شأنها أن تضعف قوتها وموقفها التفاوضي. أما استجابة ايران، بالمقابل، فقد كانت تكتيكية إلى حد كبير. فبالنظر لكونها ليست لاعبة بحد ذاتها في عملية السلام، فقد كانت تسعى بالدرجة الأولى للحفاظ على وتطوير صلاتها مع القوى الأكثر ارتباطاً بخطها الايديولوجي والسياسي. وهكذا،

فقد استقبل القادة الايرانيون (بمن فيهم الخميني) فتحي الشقاقي زعيم منظمة الجهاد الاسلامي الفلسطينية في كانون الأول ١٩٨٨ في طهران للمرة الاولى بعد ترحيله من غزة من قبل اسرائيل. وشكلت هذه الزيارة أول محاولة حقيقية من جانب ايران لإقامة علاقة مباشرة مع الفصائل الفلسطينية العاملة داخل الأراضي المحتلة، وهي سياسة امتدت لاحقاً إلى "حماس" في عام ١٩٩٠. استطاعت ايران أن تدعي أن علاقاتها لم تعد مقتصرة على حزب الله وقاعدته الشيعية في لبنان، بل تتطلع أيضاً باتجاه علاقة متواضعة لكنها ليست هامشية مع الحركة السنية الإسلامية في فلسطين.

عاصفة الصحراء وما بعد

كان تركيز إدارة بوش على التسوية في الشرق الأوسط مؤكداً منذ توليه للرئاسة. فقد بدا أن رفض وزير الخارجية جيمس بيكر العلني لـ"الرؤية اللاواقعية لاسرائيل الكبرى" يبشر بفهم جديد غير متحيز للصراع، على النقيض من خط ريغان المساند لاسرائيل بشكل ثابت. مع ذلك، ففي صيف ١٩٩٠ كانت مبادرة بيكر قد انتهت أخيراً إلى الإخفاق، وكان الغزو العراقي للكويت في آب ١٩٩٠ الحافز الأخير لانبعاث هذه المبادرة.

كانت دعوة الرئيس بوش إلى جلسة مشتركة للكونغرس في آذار ١٩٩١ هي المحطة الأولى والأهم في عملية السلام بعد عملية عاصفة الصحراء. في هذه الجلسة تحدث الرئيس بوش بصراحة عن الحاجة إلى تأمين المبدأين التوأمين: مبدأ الأمن لإسرائيل و"الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة". كانت الولايات المتحدة مصممة على الاستفادة

من الظرف الاقليمي لما بعد الحرب لكي تدفع بالتسوية بقدر لم يسبق له مثيل منذ جولات كيسنجر المكوكية لعامي ١٩٧٣ - ١٩٧٤.

في هذه المرة، قامت الولايات المتحدة بمساعٍ مميزة لمشاركة سورية والانطلاق من العلاقة التي انبثقت عن حرب الخليج الثانية. في حزيران ١٩٩١ أرسل بوش رسائل إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير، والرئيسين الأسد ومبارك والملكين حسين وفهد يدعو فيها إلى مؤتمر للسلام في الخريف. جاء الرد الايجابي الأول من دمشق، تلته موافقات من أطراف عربية أخرى، وفي النهاية - وتحت الضغط - من شامير نفسه.

كان قرار سورية بقبول دعوة الولايات المتحدة إلى مؤتمر مدريد في تموز ١٩٩١ قبل صدور رد إيجابي من اسرائيل، نقطة تحول في العملية برمتها. فعن طريق ظهورها أولاً كمؤيدة لهذا المؤتمر فإن سورية لم تحرج حكومة شامير فحسب، بل إنها أعطت دفعة قوية للاستثمار السياسي والسيكولوجي الأميركي الكبير آنذاك في تسوية عامة شرق أوسطية. والأهم من ذلك، أنها عكست رغبة الأسد في الاعتماد على الزخم الجديد في العلاقات السورية - الأميركية التي نشأت عن دور سورية الايجابي في التحالف بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق.

في مقابل سياسة العرقلة والتهميش التي اتبعتها إدارة ريجان، فإن الفهم الجديد للرئيس بوش وسكرتير الدولة جيمس بيكر كان ايجابياً، من وجهة النظر السورية. هذا الفهم لم يكن يبدو متودداً لسورية ومعترفاً بدورها الاقليمي ومصالحها فقط، بل كان بنفس القدر يؤكد على صيغة "الأرض مقابل السلام" التي كان ينظر إليها في دمشق كشرط مسبق للمشاركة العربية - السورية في عملية السلام وكمؤشر على النية الطيبة للولايات

المتحدة. إن إعادة تكرار الرئيس بوش لهذه الصيغة في آذار ١٩٩١ قد مثّل نقيضاً حاداً لتكريس حكومة الليكود العنيد لصيغة "السلام في مقابل السلام" التي كانت تنكر بقوة فكرة الانسحاب الاسرائيلي من أي من المناطق المحتلة في ١٩٦٧، لذلك فقد بدا المشهد معداً لاحتمال افتراق حرج في وجهات النظر بين اسرائيل والولايات المتحدة من الممكن أن يصب في المصلحة السورية/ العربية. وأخيراً، كانت هناك حقيقة هوامش المناورة المحدودة لدى سورية نظراً للتآكل السريع لقدرات الاتحاد السوفييتي والظرف السياسي الجديد بعد حرب الخليج في الشرق الأوسط نفسه.

إن العناصر الرئيسية لموقف سورية من التسوية لم تتغير كثيراً مابين ١٩٧٣ و١٩٩١ ولا تزال، في الواقع، سارية المفعول. ففي عشية مؤتمر مدريد، يمكن تلخيص هذا الموقف كما يلي:

أولاً: باعترافها بقراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و٣٣٨ كانت سورية قد قبلت منذ زمن طويل بواقع وجود اسرائيل، بالرغم من أنها قد تستمر في الاعتراض على أسسها الأخلاقية والأيديولوجية.

ثانياً: إن التسوية العربية ـ الاسرائيلية يجب أن تكون تسوية شاملة بعدد من المعاني، ويجب أن تكون مقبولة لكافة الأطراف العربية المعنية. ولا ينبغي أن تكون لصالح البعض على حساب الآخرين وينبغي أن تنصب على كافة القضايا المعلقة (على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٨٣) وألا تكون انتقائية أو تفضيلية في تفسيرها الخاص للسلام.

في هذا السياق، فإن البعد الفلسطيني للتسوية ذو وضع فريد بالنسبة لسورية. خلافاً لبعض الأطراف العربية (السادات) فإن سورية ترفض أي

فك لاقتران المصالح السورية والفلسطينية لأسباب تاريخية وأيديولوجية وثقافية واستراتيجية.

لذلك ثمة عوامل أخرى يجب أخذها بالحسبان من قبل الولايات المتحدة واسرائيل (وبالتالي كل الأطراف الأخرى المعنية)، إذا كان المطلوب تحقيق تسوية دائمة وثابتة فعلاً. إن أولوية مصالح سورية في لبنان وحقها في التصرف دفاعاً عن هذه المصالح يجب الاعتراف بها. ثانياً، يجب الاعتراف بسورية كقوة عربية كبرى ذات دور وموقف مميزين في المشرق. وعلى نطاق الشرق الأوسط ككل تأمل سورية أن تعامل من قبل اسرائيل والولايات المتحدة على قدم المساواة مع القوى الاقليمية الأخرى كمصر وايران وتركيا والعربية السعودية، وأخيراً العراق إلى حين إعادة تأهيله. من الناحية العملية يعني هذا وضع حد لسياسات الولايات المتحدة أو اسرائيل المصممة لتحدي أو هزيمة أو استبعاد أو عزل سورية كما كان الحال في الفترة ١٩٧٥ ـــ ١٩٩٠. إن سورية ملتزمة في إطار عملية تضم كافة العناصر المذكورة أعلاه "بقرار استراتيجي" من أجل السلام والدخول في مفاوضات مع اسرائيل لهذه الغاية بالتوازي مع الأطراف العربية الأخرى الممثلة في مدريد.

كان رد فعل ايران العلني لقرار سورية بقبول المقترحات الأميركية من أجل مؤتمر سلام شرق أوسطي من أجل مدريد سلبياً. فقد أكدت التعليقات الايرانية على أن "تجاوب سورية مع المشروع (مشروع الولايات المتحدة) يريح الامبريالية والهيمنة الأميركيتين في المنطقة ويضعف القضية المقدسة لفلسطين المسلمة" متجنبة أي انتقاد مباشر للقيادة السورية. ولكن من غير المرجح أن يكون القرار السوري مفاجأة كاملة

من وجهة النظر الايرانية نظراً لأنه جاء بعد زيارة إلى دمشق قام بها الرئيس رفسنجاني قبل ذلك بشهر واحد فقط وربما كان القرار متوقعاً وجرى استيعابه في طهران. تسبب حضور سورية أخيراً إلى مدريد في أواخر تشرين الأول ١٩٩١ بردة فعل ايرانية مشابهة سبقها جهد مماثل للتشاور مع سورية. قبل شهر واحد من مدريد قام رئيس الأركان السوري العماد حكمت الشهابي بزيارة مطولة إلى طهران على رأس وفد عالي المستوى. كان الدافع إلى الزيارة محاولة سورية (الناجحة لاحقاً) لدفع ايران إلى التزام أكثر فاعلية بتحرير كافة الرهائن الغربيين الباقين في لبنان وقضايا التعاون العسكري الخفية إضافة إلى الأسئلة المنبثقة عن عملية السلام وقضايا أمن الخليج. كما توقف الشهابي عند التشديد علناً على أهمية العلاقات بين البلدين وفهمهما للحاجة إلى سلام عادل ودائم "يضمن حقوق الفلسطينيين ويعيد كافة الأراضي المحتلة".

مع ذلك، ففي محاولة لرسم خط بين تسامحها مع الموقف السوري من مدريد والتزاماتها السياسية والأيديولوجية، نظمت ايران "مؤتمراً معاكساً لمدريد في طهران في أواخر تشرين الأول". "هذا المؤتمر الدولي لدعم الثورة الإسلامية في فلسطين" حضره الفلسطينيون الرافضون مثل الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل وضم ممثلين عن الجهاد الإسلامي وإسلاميين عرب آخرين من لبنان والجزائر والسودان إضافة إلى جماعات المعارضة من كل أنحاء العالم الثالث.

أنشأت المنظمة صندوقاً رأسماله ٢٠ مليون دولار أميركي بدعم من المجلس (مجلس الشورى) الايراني لمنح المساعدات للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال والمساعدة في تصعيد الانتفاضة. صرح الرئيس رفسنجاني، مخاطباً

المؤتمر أن "ايران مستعدة لإرسال قواتهـا لمحاربـة اسـرائيل مـع الفلسـطينيين" دون أن يدلي بأي إشـارة محـددة إلى سـورية أو إلى السياسـة السـورية. أمـا المتحدثون الايرانيون الآخرون مثل آية الله خامنئي ووزيـر الداخليـة السـابق (آية الله) محتشـمي فكـانوا أكثر عنفـاً في إدانتهـم للمشـاركين في مدريـد، حيـث وصـف الأخـير مؤتمر مدريـد بأنـه "إعـلان حـرب علـى الإسـلام والمسلمين". مع ذلك، فإن إحـدى مقـاييس صمـود التحـالف السـوري ـ الايراني هو أنه بعد أسابيع قليلة فقط من مدريد قام وفد من مجلس الشورى الايراني برئاسة المتحدث بالوكالة حسين هاشميان بزيارة إلى دمشق ونـاقش "القضايا الراهنة الأكثر أهمية في الشرق الأوسط" وكلاً من مؤتمري طهـران ومدريد بدون أية حدة ظاهرة بين الجانبين. أكدت المحادثات علـى الروابـط السورية ـ الايرانية وعلى "الحاجة للعمل بشكل مستمر لتطويرهـا وتعزيزهـا لمصلحة (قضايا) البلدين".

بالرغم من ذلك، فإن الخلاف بين سـورية وايران بعـد مدريـد، ظاهريـاً على الأقل، قد أصبح أكبر حجماً وأكثر جوهرية مما كان من ذي قبـل. لقـد أصبحت سورية رسمياً مشاركة فاعلة في عملية السـلام العربيـة الاسـرائيلية في ظل الرعاية المباشرة للولايات المتحدة وكانت قد اتخذت دوراً خليجياً جديـداً مستبعداً لإيران. لكن الخلاف الايراني السوري حول ذلك، كما حول قضايا أخرى، لم يكن لـه تأثير جوهـري علـى تحالفهمـا. في الواقـع، إن نمـط ردود الفعل والاستجابات الايرانية على التطورات في عملية السلام يمكن النظر إليها على أنها كانت منسجمة على طول الخط. فمنذ عام ١٩٨١ وجدت سور.. وايران قضية مشتركة في معارضة مبـادرة فهـد والاتفـاق الفلسـطيني الارد.. وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٨٨، وكان ثمـة سـبب ضئيـل للصـر..

والتوتر بينهما. وحيثما كانت سورية تتخذ خطاً متناقضاً مع ايران، مثل موقفها إزاء قمة فاس الثانية ومؤتمر مدريد، كانت الاعتراضات الايرانيـة على القرارات السورية غير مباشرة وغير رسمية إلى حد كبير وكانت تحرف نحو أطراف أخرى مثل منظمة التحرير أو الأردن أو السعودية. على الرغم من الخطابة الايرانية، فإن المشاركة السورية في عملية السلام كانت تمليها مصالح سورية الوطنية والاقتناع بأن معارضة ايران لن يكون لها تأثير حقيقي على السياسة السورية وعلى ديمومة التحالف السوري ـ الايراني نفسه في الواقع.

الفصل الرابع

مابعد مدريد: العوامل المحلية والاقليمية

مقتضيات عملية السلام بالنسبة للتحالف

بقي موقف سورية إزاء بنود التسوية في الشرق الأوسط ثابتاً منذ مدريد. مع ذلك، فقد برز عدد من التغيرات المثيرة من حيث أولويتها بالرغم من الايقاع البطيء للمسار السوري - الاسرائيلي على مدى ثلاث سنوات من المفاوضات منذ ١٩٩١. وشملت هذه التغيرات عدداً من الإيماءات السورية ذات الدلالة نحو اسرائيل واستعداداً للتكلم عن العلاقة "الطبيعية" بين البلدين بعد تسوية كاملة. من ناحية أخرى، فإن الانتقاد السوري المستمر لكل من الاتفاقيتين الفلسطينية - الأردنية مع اسرائيل منذ اتفاق اوسلو السري لعام ١٩٩٣ والمعاهدة الاسرائيلية الاردنية لعام ١٩٩٤ يعكس قلقاً عميقاً بحيث أن فقدان التنسيق العربي في المفاوضات قد جرف بشكل خطير كل الآمال بالحصول على حد أقصى من المكاسب العربية في التسوية وعرض للخطر آمال سورية بخصوص الجولان. لذلك، على سبيل المثال، فقد كانت سورية شديدة الانتقاد لرغبة الأردن في تأجير أرضه

لصالح الاسرائيليين وهي سابقة كان من الممكن أن تكون مؤذية لموقف سورية من المستوطنات الاسرائيلية في الجولان. إن ارتياب سورية الدائم بالميول من جانب منظمة التحرير الفلسطينية والاردن نحو البحث عن مصالحهما المستقلة قد تعزز أيضاً، وكانت لها شكوك بالنوايا الاسرائيلية لتقسيم الصف العربي. ولكن على الرغم من عدم ارتياحها لموقف منظمة التحرير، فإن سورية التزمت وجهة النظر القائلة بأن التسوية الشاملة فعلاً يجب أن تقاس أيضاً بدرجة قبول الفلسطينيين أنفسهم بأية تسوية. إن اعتراضات سورية على اتفاقية اوسلو قد قامت جزئياً على انعدام الاجماع الفلسطيني حولها ووضعها المثير للشقاق والجدل سواءً في داخل أو في خارج الأراضي المحتلة. فمن قبيل التناقض أن الاتفاق النهائي الذي كان مقبولاً من غالبية الفلسطينيين سوف يستجيب للاشتراطات السورية فيما يتعلق بالعدل والاستقرار ولن يكون مرفوضاً (من حيث المبدأ على الأقل) من وجهة النظر السورية.

من منظور جيوسياسي فإن سورية ستبقى تفكر بعلاقتها مع ايران من خلال منظور "التوازن الاستراتيجي" مع اسرائيل، بالرغ من أن هذا المفهوم لم يتعزز بشكل فاعل كبند رئيسي للسياسة السورية منذ بداية عملية مدريد. إن "التوازن" في شكله الراهن يستبقي عنصر القوة العسكرية السورية والقدرات الرادعة ولكنه يوجهها في صالح الموقع التفاوضي لسورية بشكل أكثر تحديداً من ذي قبل. إن "التوازن" يتطلب الآن مجموعة كبيرة وحاسمة من الخيارات السورية والعلاقات ووسائل الضغط والإقناع للتغلب على لاتوازن القوة مع اسرائيل ويعطي دفعة حقيقية لموقف سورية التفاوضي. لذلك تنظر سوريا إلى العلاقة مع ايران على أنها إضافة حيوية

لقوتها التفاوضية ولهوامشها في المناورة مع اسرائيل. بهذا المعنى فإن التحالف مع ايران قد سهّل المفاوضات مع اسرائيل وعملية السلام ككل عن طريق تقوية الثقة السورية بالنفس وتقليل همومها بشأن فرض الشروط الاسرائيلية المباشرة القائمة على القوة العسكرية وحدها. في الواقع، إن إحدى المظاهر الجديرة بالملاحظة للعلاقة السورية ـ الايرانية منذ القرار السوري بالانضمام إلى عملية السلام كان التراجع النسبي في التوترات بينهما. إن كثيراً من أسباب الخلاف السوري الايراني كانت مرتبطة بتنافسهما المفهوم في لبنان الذي بلغ ذروته في عام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧. ولما كان هذا التنافس قد تقلص منذ اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩، ولما كانت ايران قد سلمت تدريجياً بأولوية المصالح السورية في هذه الساحة، فإن عوامل أخرى مثل المعارضة الايرانية لعملية السلام قد بقيت محرضاً ثانوياً بالمقارنة. إن تقدير ايران للفوائد الكلية والتكاليف المتدنية للحفاظ على العلاقات الجيدة مع سورية قد استمر لذلك في الرجحان على كفة احتمال العودة إلى التنافس معها في حقول تعتبر ذات أهمية حيوية لسوريا.

مع ذلك، فإن استعداد ايران للتعايش مع مشاركة سورية في عملية السلام لم يضعف موقفها الايديولوجي الخاص إزاء عملية السلام. إن معارضة ايران للتسوية العربية ـ الاسرائيلية كانت معارضة بلا تردد وقد تم التعبير عنها بصخب أكبر منذ اتفاقية اوسلو، والتي كانت الاعتراضات عليها مشابهة لأسس الاعتراضات السورية، ولكن استجابتها الأولية لمعاهدة السلام الاسرائيلية الاردنية في تشرين الأول ١٩٩٤ كانت صامتة نسبياً، وقام وفد ايراني بزيارة عمان بعد المعاهدة بوقت قصير لتعزيز العلاقات الثنائية.

مع ذلك، عموماً، فإن وجهة نظر ايران القائلة بأن النتيجة النهائية للتسوية التفاوضية العربية ـ الاسرائيلية ستكون إملاءً اسرائيلياً ـ أميركياً لم تجرِ مراجعتها بشكل جوهري. وكما ترتكز عليه لآن السياسة الايرانية فإنها لازالت ترفض أي فكرة لسلام شامل مع اسرائيل وتستمر في التأكيد على معارضتها السياسية والأيديولوجية للدولة اليهودية. وبدون أن يكون لايران أراض أو مصالح مادية لاستخلاصها في العملية فقد تبنت ايران مقاربة متعددة المستويات قائمة على محاولة التأثير على السياسة السورية من ناحية، وعلى الحفاظ على موطىء قدم في معسكر الرفض الفلسطيني والساحة اللبنانية من ناحية أخرى. إن مخاوف ايران من العزلة الاقليمية في أعقاب التسوية تكمن وراء استراتيجيتها الاقليمية الأوسع في بناء العلاقات مع الحركات الاسلامية عبر الشرق الأوسط استباقاً لحملة متصاعدة من قبل أطراف اقليمية ضد "التطرف المدعوم من ايران".

في موازاة الحفاظ على علاقاتها مع دول عربية كبرى بما فيها العراق ومصر وتونس كوسيلة لاحتواء الموجة الراهنة المضادة لايران لدى قطاع كبير من السياسة العربية وزيادة هوامشها في المناورة على المسرح العربي. ويبدو أن هذه السياسة قد أثمرت جزئياً، على الأقل، في حالة مصر التي خففت من هجماتها على ايران وتراجعت عن اتهامات سابقة بالتورط الايراني في دعم الاسلاميين المصريين.

إن الخط الرسمي لايران المقيد نسبياً تجاه المشاركة السورية في عملية السلام يعكس رغبتها المباشرة في عدم مخاصمة حليفها الاقليمي الأكبر في مفصل حرج في المنطقة؛ وهو يعكس أيضاً تقديم سورية الخاص لعملية التفاوض الذي يتكشف في المشاورات الثنائية بين الطرفين. إن تسامح ايران

إزاء المشاركة السورية في المحادثات يقوم حتى الآن، جزئياً على الأقل، على وجهة النظر السورية التي تؤكد على الطبيعة المشكوك فيها والغامضة للعملية ذاتها. لذلك، وبالرغم من أن سورية لا تنكر التزامها بالعملية، فإنها تؤكد على شكوكها حول نتيجتها النهائية. إن الشكوك السورية حول نوايا اسرائيل واستعدادها لقبول تسوية شاملة وعادلة حقاً تبقى قوية، وقد تعززت بفعل التذبذبات المستمرة في تركيز اسرائيل على المسار السوري وتقديرها لسمته السياسية والاستراتيجية.

إن استعداد سورية للتحادث مع اسرائيل يمكن تصويره أيضاً على أنه نقلة ضرورية قائمة على اختلال توازن القوى ولكن بدون أية أوهام حول نتيجتها النهائية. إن مايقوي إدراك ايران للارتياب السوري بالمفاوضات هو الافتراض الايراني الضمني بأن سورية لن تقبل تفريطاً أو اتفاقاً يخالف المصالح العربية الأساسية. وهذا الرأي لا يلقى إجماعاً في طهران، إذ أنه من المؤكد أن بعض الاتجاهات الأكثر راديكالية المرتبطة بآية الله خامنئي تتبنى الرأي المضاد للسياسة السورية وآفاق الاتفاق الاسرائيلي ـ السوري، بالرغم من أنها تظل مقيدة بالخط الرسمي المؤيد لسورية.

نحو علاقة استراتيجية جديدة

إن طبيعة التسوية العربية ـ الاسرائيلية سيكون لها تأثير حاسم على العلاقات السورية الايرانية في المستقبل. فالحدود المفتوحة والعلاقات التجارية المميزة والتطبيع السياسي والثقافي العريض بين اسرائيل والدول العربية عموماً، وبين سورية واسرائيل خصوصاً، سوف يستتبع بشكل واضح بعض الضبط للعلاقة السورية الايرانية الحالية. بالنسبة للسوريين، فإن تحقيق التطبيع الكامل مع اسرائيل غير ممكن إلى أن تكون اسرائيل قد

أكملت انسحابها من الجولان؛ وهي عملية من المرجح أن تكون عملية طويلة. لذلك، فقد تسعى سورية الى إبقاء الضغط على اسرائيل عن طريق خيارها الايراني بتنويعاته المختلفة، على الأقل إلى أن تكون واثقة تماماً من نية اسرائيل في تنفيذ كافة التزاماتها حول الانسحاب. لذلك، فإن مصلحة سورية في علاقتها مع ايران لن تتأثر بعملية السلام السورية ــ الاسرائيلية بشكل جذري بين عشية وضحاها، بالرغم من أن تغيرات طويلة الأمد قد تحدث كنتيجة للتأثير العالمي للتطبيع العربي ـ الاسرائيلي.

وباستبعاد إمكانية تغير كبير في النظام، أو سياسته الخارجية في كل من سورية أو ايران، فإن سعي الطرفين لمواصلة تحالفهما قد يزداد، في الواقع، بدلاً من أن يتناقص في أعقاب هذه التسوية. وفي حين أن السلام العربي ــ الاسرائيلي الشامل ينبغي أن يضع حداً لقيام حرب واسعة النطاق بين دولة ودولة، فإنها لن تتفادى بالضرورة كل الهموم السياسية والأمنية العربية أو الاسرائيلية الأخرى، ولن تزيل بشكل تلقائي عداوات الماضي العميقة الجذور. إن الانتقال إلى السلام المعمم والعلاقات العربية ـ الاسرائيلية المطبَّعة قد يكون بشكل من الأشكال أقل سلاسة وليس خالياً من المشاكل. وهذا يعتمد كثيراً على الشروط النهائية للتسوية وما إذا كان مقدراً لهذه الشروط أن ينظر لها بأنها عادلة، وخاصة من قبل الطرف العربي الإسلامي، إن السلام الذي ينظر إليه على أنه يعكس المطالب الاسرائيلية والتي تتضمن احتفاظ اسرائيل ببقع من الأرض العربية قد يبقى غير مستساغ بالنسبة لعناصر كثيرة ضمن العالمين العربي والاسلامي، بغض النظر عن العلاقات بين الحكومات نفسها. والأهم من ذلك هو انه لا يستبعد أن يكون للسلام العربي الاسرائيلي في مراحله الأولية، على الأقل، انعكاسات متفاوتة المستويات.

وكما يظهر جلياً من معاهدة السلام الاسرائيلية الاردنية والتطورات الأخرى في عملية "التطبيع" العربي - الاسرائيلي، فإن أطرافاً عربية مختلفة قد تكون لها علاقات مختلفة مع اسرائيل في أوقات مختلفة، مما يخلق وضعاً مائعاً وإحساساً ممكناً بالضياع والشك المتزايدين من جانب بعض اللاعبين المحليين والدوليين. في هذه الحالات، فإن التهديدات الجديدة وإدراكات التهديد قد تساعد في إعادة تشكيل التحالف السوري - الايراني وتخلق مجموعة جديدة من المصالح المشتركة إضافة إلى نقاط الاحتكاك المحتملة بين الطرفين.

إن همّ ايران الأساسي في أعقاب التسوية العربية - الاسرائيلية هو أنه قد تنشأ مجموعة قوى عربية — اسرائيلية — غربية، سواء كانت ضمنية أم رسمية بوجود ايران نفسها كخصم مصنف من الدرجة الأولى. يمكن اعتبار ذلك أحد الدوافع الرئيسية وراء موقف ايران الرافض حالياً، بالرغم من أنه يتعزز بغطاء سياسي - أيديولوجي. بالإضافة إلى اتفاق السلام السوري مع اسرائيل، فإن على ايران الآن أن تقتنع بنهاية للعداء الاسرائيلي — العراقي كأمر واقع والتحولات الممكنة باتجاه تسوية عراقية رسمية مع اسرائيل، مما يخلص الاخيرة من العدو العربي الثاني المتبقي. يجب أن توضع مخاوف ايران من العزلة الاقليمية المتزايدة في سياق رؤيتها للعداء الاسرائيلي، ولبحث الغرب عن خصم ايديولوجي جديد يمثله "التطرف الايراني الاسلامي" وللصراعات المستمرة بين كثير من الأنظمة في المنطقة ومعارضتها الاسلامية الداخلية.

لذلك، فإن التسوية العربية - الاسرائيلية، بالنسبة للايرانيين، يمكن أن تؤدي إلى وضع تكون فيه ايران كبش فداء ملائم ليس فقط للقلاقل الاقليمية التي من المرجح أن تستمر بعد التسوية، بل أيضاً للمشاكل التي

تشمل العالم كله مثل "الارهاب الاسلامي" العابر للقوميات. أما التصورات الايرانية فهي أن الولايات المتحدة، بتحريض من اسرائيل، تبحث عن مبرر جديد من أجل "نزعة الهيمنة العالمية" بعد هزيمة الشيوعية، وقد صنفت ايران باعتبارها تهديداً مناسباً يخلف الاتحاد السوفييتي.

لما كانت التسوية العربية ـ الاسرائيلية، ستضع حداً نهائياً وحاسماً للصراع العسكري بين اسرائيل والدول العربية، فمن المحتمل جداً، أن تتعزز الرؤية الدولية والاقليمية لـ"التهديد الايراني" وأن يُنظر إلى ايران كعدو محتمل من قبل عدد من الأطراف المعنية. لم يكن هناك أي اتفاق حقيقي بين الدول العربية واسرائيل حتى الآن فيما يتعلق ببروز التهديد الايراني، ومعظم وجهات النظر المعتدلة تميل إلى التقليل من أهمية السيناريوهات الأكثر تطرفاً فيما يتعلق بالقدرات والنوايا العسكرية لإيران بما في ذلك طموحاتها النووية المفترضة لأمد قصير على الأقل. مع ذلك، فإن هذا يعتمد كثيراً على الدرجة التي ينظر بها إلى ايران على أنها تدعم بشكل فعال الجماعات الاسلامية والمعارضة الأخرى ضمن المنطقة وخارجها، ويعتمد بالتالي عما إذا كان هناك تحالف مضاد لايران من النوع الذي تخشاه ايران مما يتطلب دفاعاً عن النفس ضد هذا التهديد. قد يتحقق قدر معين من النبوءة المتحققة بذاتها لدى كل من الجانبين. إذ يمكن لايران، وبدافع الخوف من العزلة والنوايا العدوانية من جانب اسرائيل والغرب مدعوماً بكتلة عربية متحررة من مخاوفها من اسرائيل، أن تزيد دعمها لجماعات المعارضة الاسلامية والعناصر الرافضة الراديكالية الأخرى في المنطقة، أو أن ينشأ مثل هذا التحالف العربي ـ الاسرائيلي ـ الغربي كخطوة وقائية تماماً بدافع الخوف من مثل هذه السياسة الايرانية الناشطة مما يسعّر استجابة ايران ويخلق دائرة شريرة من الفعل ورد الفعل المتصاعدين.

على كل، فإن من مصلحة ايران الحيوية إبقاء سورية خارج هذا التحالف المشتبك معها. فبدون سورية سيكون القيام بتحركات سياسية أو عسكرية كبرى ضد ايران من قبل كتلة عربية متحالفة مع اسرائيل والغرب أصعب بكثير مع أنه ليس مستحيلاً بالضرورة (كما هو الحال مع العراق والاردن المدعومين من دول الخليج). لذا فإن مساعي سورية الحميدة ونفوذها هي وسيلة هامة للتقليل من إمكانيات هذا التحالف، ويمكن القول بثقة عالية بأن طهران قد استوعبت تماماً الدروس من دور سورية الحاسم كمعترض سياسي - عسكري أثناء حرب الخليج الأولى. وعلى العكس من ذلك، فإن موقف العداء لسورية كان من الممكن أن يكون مؤذياً لإيران. وكما تأكد من خلال المشاركة السورية في التحالف ضد العراق، فقد أمكن لسورية أن تعطي مصداقية أكبر وتصويباً أدق لأي إجراء مستقبلي ضد دولة "منبوذة" في المنطقة.

إن السيطرة السورية على حرية ايران في الوصول إلى لبنان كان من الممكن أيضاً أن تؤثر بشكل جذري على أية محاولة ايرانية في المستقبل لتسخير لبنان كقاعدة أمامية سواءً بشكل دفاعي أم بشكل هجومي. في هذه الأحوال، فإن المصلحة الايرانية في معاداة سورية بشكل فعلي لابد أن تكون في حدها الأدنى.

من منظوري ايران وسورية، فمن غير المحتمل أن تؤثر التسوية العربية الاسرائيلية على مصلحتهما المتبادلة في المحافظة على علاقتهما في المدى القصير والمتوسط.. مع ذلك، ففي الوقت نفسه قد تحدث تطورات يمكن أن تتحدى هذه المصلحة.

إن إعادة النظر في التوجه الأساسي للنظام السوري بعد رحيل الأسد يمكن أن تؤثر بشكل ملحوظ على المبررات الضمنية للتحالف مع ايران

من وجهة النظر السورية. وإن تغييراً مماثلاً في سياسة ايران هو أمـرٍ ممكـن في ظل الضغط المتزايد من العناصر الراديكالية الـتي سـتقوى مجـدداً بفعـل الصعوبات السياسية والاقتصادية التي تواجه رئاسة رفسـنجاني. قـد تنظـر ايران العائدة إلى الراديكالية أيضاً إلى التسوية السورية الاسرائيلية باعتبارها خيانة سياسية وأيديولوجية.

وبشـكل عـام أكثر، وحيـث أنـه مـن السـابق لأوانـه التفكـير بشـكل تفصيلي حول طبيعة العلاقات الجديدة التي ستنشأ بعد التسوية، فمن الممكن أن تفترق هـذه العلاقـات بشـكل حـاد عـن الأنمـاط الماضيـة مـن التحـالف والمصلحة. على سبيل المثال، إن ظهور علاقة اقتصادية أو تجاريـة سـورية ـ اسرائيلية ذات شأن يمكن أن يضعف العـداء التقليـدي بـين البلديـن وبالتـالي يقلل احتمالات التطويق الاسرائيلي ـ التركي ضد سورية. وهذا مـايمكن أن يشتت عناصر التحالف السوري ـ الايراني التي يمكن أن تبرز خلافـاً لذلـك كرد فعل علـى المحـور الاسـرائيلي ـ الـتركي المنظـور. مـن المحتمـل لتدعيـم الاصطفاف الفعلي لايران مع العراق، مع أو بدون صـدام، أن يقـوى حـافز اسرائيل إلى تحسين علاقاتها مع ايران بقـدر ماتدفعهـا في الاتجـاه المعـاكس. وفي حـين أن هـذا لا يقـوي ولا يضعـف، بحـد ذاتـه، إمكانيـة التقـارب الاسرائيلي ـ الايراني، فمـن المهـم أن نلاحـظ أن تقديـرات كبـار مسـؤولي الأمن الاسرائيليين للثقل النسبي للتهديدات العراقية والايرانية قـد تبـاين، مـع إعطاء الأولوية في بعض الأحيان للتهديد العراقي.

من ناحية أخرى، إن العلاقات الاسـرائيلية مـع العـراق يمكـن أن تتحسـن. فالاتصـالات الأخـيرة بـين الجـانبين (بعـد الفـورة الأولى في عـامي ١٩٨٦ ــ ١٩٨٨) أدت إلى تغير رسمـي هـام في السياســة العراقيـة. بغـض النظـر عـن استجابتها القصيرة الأجل للعروض العراقية، فإنه من الممكن أن تنظر اسرائيل إلى

هذه التغيرات كوسيلة لممارسة الضغط على كل من سورية وايران، وخاصة إذا كان العراق سيعلن بنفسه، وبشكل قاطع، عن دعمه للتسوية العربية الاسرائيلية وتعهده بالانضمام إلى نظام لمراقبة الأسلحة في الشرق الأوسط وفق شروط صارمة للتحقق والمراقبة الخارجية. بالنسبة للإيرانيين، فإن الانفتاح على اسرائيل يمكن أن يضعف بدرجة كبيرة احتمالات أي تحالف معادٍ لإيران فعال حقاً يظهر في المنطقة دون أن يؤدي بالضرورة العلاقات مع سورية، نظراً لأنه سيكون من الصعب على السوريين أن يعارضوا الروابط الايرانية - الاسرائيلية في حين تكون سورية نفسها في حالة سلام مع اسرائيل.

باختصار، ففي حين أن التأثير المباشر للتسوية العربية - الاسرائيلية على المشهد السياسي - الاستراتيجي الاقليمي غير مؤكد، فإنه قد يؤدي أيضاً إلى تغيير جوهري في كثير من أنماط السلوك والعلاقات القائمة التي تأصلت بفعل هذا الصراع على مدى العقود المنصرمة. وبافتراض الحركة المستمرة نحو اتفاق سلام اسرائيلي - سوري، فإنه يحتمل حدوث تغير نهائي في الموقع الاستراتيجي في المشرق بعيداً عن الصراع العربي - الاسرائيلي. بالرغم من أنه من غير المحتمل أن تزول رؤية التهديد السوري لاسرائيل (والعكس بالعكس) بين عشية وضحاها، فإن اتفاق السلام سوف يقلص بالضرورة استخدام القوة كعنصر للعلاقات بين الدول في الساحة العربية - الاسرائيلية. وبدلاً من التركيز المحلي والدولي التقليدي على أصداء الصراع واحتمالات نشوب نزاع بين اسرائيل والعرب (مع تركيز خاص على سورية في السنوات الأخيرة) فإن رابطة استراتيجية جديدة قد تنشأ متمحورة، بدلاً من ذلك، حول العلاقة الثلاثية بين سورية وتركيا وايران.

إن بروز هذا المحور الاستراتيجي الجديد لن يؤثر فقط على الأطراف الثلاثة ذاتها، بل سيكون له أثر على سياسة وموقع ايران، وعلى الوضع

في الخليج والدور الاقليمي لاسرائيل، بالإضافة إلى تأثيره على عدد كبير من القضايا المرتبطة به.

العامل العراقي: التغيرات المرتقبة والتحالفات الجديدة

إن مستقبل العراق سوف يستمر في كونه هماً سياسياً استراتيجياً مركزياً لكل من سورية وايران. فقد تفاقم النزاع التاريخي بين حزبي البعث السوري والعراقي بشدة بفعل دعم سورية للتحالف المضاد لصدام حسين أثناء أزمة الخليج وحرب ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. لقد كان قرار الأسد بالانضمام إلى التحالف حاسماً في احتواء الانتقاد العربي للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة وتسهيل العمل العسكري الغربي ضد العراق، في حين أن موقفاً سورياً قوياً ضد هذا العمل كان من الممكن أن يعيق بشدة إمكانيات التحالف السياسية والعملياتية نظراً للمكانة الرفيعة للأسد والقوة والنفوذ الاقليميين لسورية. وعلى النقيض من ذلك، يبدو أن حرب الخليج قد قللت العداوات العراقية ـ الايرانية؛ في المقام الأول كنتيجة لتعزيز موقع ايران في مقابل إضعاف العراق بشكل خطير. مع انعدام التهديد المباشر من النزعة التوسعية العراقية أو من تجدد العدوان العسكري، فقد كانت ايران قادرة على تحمل الاقتراب المتفائل نسبياً من العراق.

ومن ناحية، فإن رغبة العراق بملاقاة ايران كان واضحاً في النغمة التصالحية المعتمدة من قبل صدام في التصريحات العلنية الأخيرة والاتصالات الدبلوماسية مع ايران. منذ نهاية حرب الخليج شدد صدام حسين بشكل متزايد على استعداد العراق للتغلب على تركة الماضي واستعادة روابط الأخوة الاسلامية في مقابل مبادرات ايرانية تدل على حسن النية مثل إعادة الطائرة العراقية التي نقلت إلى ايران أثناء الحرب. إن

موقف العراق الجديد إزاء ايران قد أملته بشكل واضح الحاجة إلى خرق مقاطعة مابعد الحرب والآثار المضعفة للعزلة المحلية والدولية السياسية والاقتصادية.

إن استجابة ايران لمبادرات صدام كانت حذرة وبراغماتية. ففي حين كانت تتجنب الدعم الفعال لإعادة اعتبار العراق وإعادة دمجه في المجتمع الدولي، طالبت ايران، مع ذلك، بإنهاء مبكر لعقوبات الأمم المتحدة وكانت راغبة في المساعدة على تصدير النفط العراقي عبر الأراضي الايرانية.

في البيئة الاقليمية الجديدة الناشئة فإن بقاء صدام على المدى البعيد ليس متناقضاً بالضرورة مع مصالح ايران. في الحقيقة، إن العلاقات الايرانية مع العراق تبدو في الوقت الحالي أفضل بشكل عام من العلاقات السورية ـ العراقية، بالرغم من تركة السنوات الثمانية من الحرب الايرانية ـ العراقية. إن سياسة ايران الحالية تجاه العراق يبدو أنها تقوم على الافتراضات التالية، أولاً، إن النظام العراقي القائم قد يكون أكثر ديمومة مما كان ظاهراً في أعقاب حرب الخليج مباشرة وأن إعادة تأهيله النهائي قد تكون مسألة وقت فقط نظراً للضغوط المحلية والدولية المتراكمة في هذا الاتجاه. ثانياً، إن العراق الضعيف في ظل صدام قد يكون أفضل من نظام أقوى يخلفه ومتحرر من القيود الراهنة. إن أحد الهموم الايرانية هو أن مثل هذا النظام قد يتحالف بشكل حميم ـ أكثر مما ينبغي مع الولايات المتحدة، متحولاً بشكل مؤثر إلى "أداة" أو وكيل للولايات المتحدة. وبالقدر نفسه من الإشكالية بالنسبة لإيران سيكون التقارب النهائي أو الاتفاق العراقي مع اسرائيل الذي يمكن أن يتطور مع الزمن إلى محور

اسرائيلي - عراقي سري أو ضمني مع دور تدخلي أو وقائي فعال في الخليج ضد ايران والتهديد الأصولي.

ثالثاً، إن العراق المنقسم داخلياً، بدون صدام، يمكن أن يخلق احتكاكاً وعدم استقرار دائمين على حدود ايران ومن الممكن أن يجرها إلى صراعات داخل العراق نفسه. من هنا فإن ايران ـ إلى جانب سورية وتركيا ـ أعلنت تأييدها "لوحدة وسلامة أراضي" العراق بالإضافة إلى مخاوفها فيما يتعلق بتأسيس مقاطعة كردية مدعومة من الغرب في شمال العراق والتي ينظر إليها من قبل ايران بمثابة "اسرائيل أخرى". إن طهران ليست رافضة لإبقاء ضغط مركزي قوي على الأكراد من قبل بغداد، لكنها ليست مشجعة للطموحات الانفصالية الكردية التي قد تجد لها أصداء مماثلة بين أكراد ايران.

وبالقدر نفسه من الإشكالية، من وجهة نظر ايرانية، هناك إمكانية التدخل الأجنبي المباشر في العراق من قبل تركيا أو حتى سورية ذاتها إثر سقوط صدام أو السلطة المركزية في بغداد. بوضع هذه المخاوف في الذهن، فإن ايران قد تفضل الابقاء على الوضع الراهن طالما أنه يوفر أفضل فرصة لاحتواء التطورات في العراق والخليج التي يمكن أن تتحول ضد المصالح الايرانية. في الوقت ذاته، قد ترغب ايران في الحفاظ على خياراتها في التحكم بسياستها إزاء العراق للتأثير على سورية واللاعبين في المنطقة وخارجها. إن إمكانية حدوث مصالحة أكثر شمولية مع العراق هي ورقة محتملة يمكن اللعب بها مقابل تنازلات سورية والاعتراف بالمصالح الايرانية في أماكن أخرى. قد يكون هذا مما له علاقة مع لبنان بشكل خاص، نظراً لاحتمال كون التسوية الاسرائيلية السورية اللبنانية تتطلب

قبولاً ايرانياً ضمنيـاً أو صريحاً بانهـاء العمليـات العسـكرية لحـزب ا لله في جنوب لبنان.

إن عدداً من نقاط التوتر المحتملة بين سـورية وايـران تبـدو ظـاهرة في هـذا المفصـل. فقـد يسـعى صَدام حسـين الـذي استعاد تأهيلـه وقدراتـه الهجومية إلى معاقبة سورية بسبب دورها في حربي الخليج الأولى والثانيـة. لم تنس دمشق سوابق الدعم العراقي الانتقامي للعناصر الاسـلامية المعاديـة للنظام في سورية في عـامي ١٩٨١ ــ ١٩٨٢ والعنـاصر المارونيـة المعاديـة لسوريا. بهذا المعنى، فإن مخاطر الصراع الطويل الأمد بين الأسـد وصـدام ربما تكون قد ازدادت أكثر. خلافاً لايـران وآخريـن مثـل تركيـا والاردن وقطر (وربما حتى اسرائيل والغرب) فإنه من الصعب لسـورية إيجـاد نهـج "براغماتي" محض للتعاطي مـع النظـام العراقـي الحـالي وقـد تسـعى لقطـع الطريق على أي تقارب عراقـي ــ ايرانـي عـن طريـق تقويـة روابطهـا مـع أطراف عربية أخرى. انسجاماً مع سياسـتها التقليديـة، فمـن المرجـح أن تسعى سورية إلى موازنة أي تقـارب عراقـي ايرانـي بتعزيـز علاقاتهـا مـع مصر بالإضافـة إلى المزيـد مـن تقويـة الروابـط مـع السـعودية، وهـو نهـج ظهرت دلائـل عليـه في قمـة الاسـكندرية المصريـة السـورية السـعودية في كانون الأول ١٩٩٤. (مع ذلك، فهناك قدر من الحـرص السـوري على عدم استفزاز ايران، فقد أرسلت مبعوثاً إلى طهران لشرح وجهـة النظـر السورية في أعقاب هذه القمة مباشرة). ثمة وسيلة أخـرى لموازنـة الموقـف الايراني بتصليب موقف سورية حول قضايـا ذات أهميـة خاصـة بالنسـبة لايران مثل الصراع مع الإمارات العربية المتحدة علـى جزيـرة أبـو موسـى وجزيرتي طنب في الخليج.

في التعاطي مع مستقبل العراق بما في ذلك إمكانية التحسن في العلاقات العراقية الايرانية، فإن المصالح السورية تقتضي الإبقاء على التحالف الحربي للخليج العربي كما هو قدر الإمكان. وهذا مايفسر جزئياً اهتمام سورية المستمر بإعلان دمشق كإطار للعلاقات السورية ــ الخليجية. فبالإضافة إلى الدعم السياسي لسورية من قبل دول الخليج من أجل موقفها من عملية السلام، فإنها قد كسبت منافع أخرى، من بينها الدعم المالي المستمر من السعودية وأقطار الخليج الأخرى وازدياد نفوذها السياسي ضمن منطقة الخليج ذاتها. إن هدف سورية الأول هو، كما يبدو، المحافظة على وسيلة ضغط حيوية ضد صدام بالإضافة إلى التحكم بوتيرة "التطبيع" الخليجي مع اسرائيل. إن إعلان دمشق يمنح سورية للمرة الأولى دور الشريك المباشر في المساعدة على تشكيل السياسات العربية الراهنة والمستقبلية إزاء العراق وقضايا الخليج الأخرى. لذلك فقد ارتفعت مكانة سورية الخليجية بشكل أساسي منذ حرب الخليج كما كان ذلك ظاهراً في وساطتها الفعالة في النزاع اليمني ـ السعودي ودورها كقناة إلى ايران أثناء الاضطرابات الداخلية في البحرين في أوائل عام ١٩٩٥.

من خلال تحالفها المستمر مع ايران، يمكن لسورية أن تحتوي المبادرات الايرانية نحو العراق بأن تقوم بدور الثقل الموازن لمصلحة ايران الخاصة في الحفاظ على علاقات جيدة مع سورية، يمكن لايران على المدى الطويل أيضاً أن تكون مفيدة في دعم أهداف السياسة السورية إزاء العراق آخذين بالاعتبار نفوذها على الطائفة الشيعية العراقية. يمكن لايران الصديقة أن تساعد في صد أو احتواء وصول العناصر المعادية لسورية إلى السلطة في العراق بعد صدام أو في حالة الإطاحة به. بالرغم من كون ايران تمتلك سبباً وجيهاً لاتخاذ سياسة مستقلة إزاء العراق، فمن المرجح أن تستمر في

الالتفات إلى المخاوف السورية حول هذه السياسة (على الأقل طالما أن سورية تعتبر أن مصالحها الحيوية في الميزان) على الرغم من الاستقرار الحالي في العلاقات العراقية ـ الايرانية باستبعاد إمكانية أن يتسبب التفاهم الايراني مع العراق في موقف معاد لسورية علناً، فإنه يبدو أن العلاقة السورية الايرانية من المرونة بما يكفي للسماح بهامش عريض نسبياً من المناورة على الجانبين. ويمكن تهدئة القلق السوري بانعطاف إيراني تجاه العراق من خلال المستوى الوثيق من التنسيق السياسي بين الجانبين، وعن طريق التأكد من أن المصالح الحيوية لايران في العراق تستلزم درجة معينة من التسامح واللين السوريين ضمن حدود مقبولة بشكل متبادل.

بغض النظر عن النزاع السوري ـ العراقي، فستظل سورية تنظر إلى إمكانية علاقة جديدة مع العراق بما في ذلك احتمال قيام محور سوري ـ إيراني ـ عراقي كخيار سياسي قابل للحياة. من الممكن أن يكون هذا الخيار ملائماً من وجهة نظر سورية فيما لو حدث تعثر جدي لعملية السلام الراهنة.

برغم التزامها الاستراتيجي بعملية السلام كقضية مصلحة وطنية، فإن سورية قد تسعى للمحافظة على حريتها في الحركة فيما لم يتم التوصل إلى تسوية مقبولة مع اسرائيل، أو فيما لو تدخلت عوامل أخرى لقطع مسار العملية والزج بها في الفوضى، مثل عودة حكومة الليكود المتشددة في اسرائيل، والانهيار في ترتيبات المرحلة المؤقتة الاسرائيلية الفلسطينية وعدم الاستقرار الداخلي أو أزمة الخلافة في الاردن. تحتاج سورية أيضاً لأن تأخذ بعين الاعتبار إمكانية مثل هذا الانهيار في الوضع بينما تكون عدة بلدان عربية قد أنجزت تماماً مرحلة متقدمة من "التطبيع" مع اسرائيل (كان الأردن

قد وقع معاهدة سلام نهائي مع اسرائيل). في هذا السياق، فإن التحالف مع ايران يمكن أن يلعب دوراً حاسماً في تحصين موقف سورية ومصداقيتها. تتضح أهمية ايران، بالنسبة لسورية، بفعل غياب أي طرف عربي آخر مستعد أو قادر على لعب مثل هذا الدور. وستكون الأهمية الاقليمية للتحالف السوري - الايراني من مرتبة مختلفة فيما لو انضم العراق إليه. بالرغم من أن العراق قد يغامر مرة أخرى بإمكانيات إعادة تأهيله دولياً بالاصطفاف مع هذه الكتلة "الراديكالية" علناً، فإنه من الممكن أن يدرس جدياً إنشاء محور ثلاثي الأطراف مع سورية وايران في ظل الغياب المستمر لأي تقدم حقيقي باتجاه رفع نظام العقوبات في الأمد القصير أو المتوسط (وخاصة بعد اعترافه بالكويت ومبادراته باتجاه اسرائيل). إن التحالف مع سورية وايران يمكن أن يمده أيضاً بفرصة لا تقاوم لإعادة تأكيد دوره كلاعب اقليمي كبير. كما أن ايران، من ناحيتها، قد تكون مهتمة بتعزيز حضورها الاقليمي وأمنها من خلال تشكيل كتلة رفض قوية جديدة من شأنها أن تحد من الهيمنة الاستراتيجية لاسرائيل وتحد من نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة إضافة إلى المساعدة في تقويض سياسة الاحتواء المزدوج الأميركية. وحتى بدون انهيار كامل في محادثات السلام، فإن المصالح السورية والعراقية والايرانية يمكن أن تتقاطع. ونظراً للمفاوضات المطولة وغير الحاسمة التي تمتد مستنفذة التوقعات والتحمل السوري، فإن سورية قد تأخذ في الاعتبار المصالحة مع النظام العراقي كوسيلة لاعادة التشكيل الجذري للتوازن الجيوستراتيجي القائم في وجه العنجهية الاسرائيلية الواضحة. وفي الحد الأدنى، فإن سورية قد ترغب في أن تؤخذ إمكانية "أسوأ الأحوال" هذه بشكل جدي من قبل الولايات المتحدة واسرائيل.

لذلك، فإن مختلف السيناريوهات السورية ـ الايرانية ـ العراقية يمكن أن ينظر إليها في دمشق كوسيلة لتقوية الموقف التفاوضي لسورية وتزويدها بنقاط ضغط إضافية ضد اسرائيل والأطراف الأخرى في المنطقة مثل تركية.

قد يكون تكتل سورية ـ ايران ـ العراق أيضاً خياراً ممكناً لسورية في حال حصول خلاف خطير مع اسرائيل بعد التسوية. في هذه الحالة، فإن سورية قد تدرس تشكيل مثل هذه الكتلة ليس بالضرورة كبديل لعملية السلام، بل بالأحرى كوسيلة لتقوية موقعها الاقليمي بعد التسوية استباقاً لبروز كتل سياسية أو اقتصادية جديدة أخرى في المنطقة. ثمة هم سوري ضاغط بشكل خاص هو أن اسرائيل قد تبرز باعتبارها القوة السياسية والاقتصادية المهيمنة في الشرق، وتجر الاردن ـ فلسطين وحتى من المحتمل أن تجر العراق أيضاً إلى داخل فلكها المباشر وتتمتع بقدرة حرة ومفتوحة على الوصول إلى أموال وأسواق الخليج. إن اندماج سورية والعراق وايران سوف يؤمن بشكل واضح مزيد من القوة للأطراف الثلاثة ضد اسرائيل وتوابعها المحتملين، وضد أي كتلة أو تجمع اقليمي آخر. وسيكون المحور الثلاثي المتصف بهذه الطبيعة بعد التسوية العربية ـ الاسرائيلية (وخاصة بعد صدام) في وضع تساومي قوي في مواجهة الغرب وتركية ودول الخليج.

إن تفاقم العداء السوري ـ العراقي في أعقاب حرب الخليج الثانية لا يمنع كلياً إمكانية إعادة إقامة علاقة عملية بدافع المصلحة الذاتية بين الطرفين حتى بدون تغيير النظام أو القيادة في العراق. على صعيد واحد، فإن السبب الجذري لهذا العداء يكمن في التنافس التاريخي بين القيادتين السياسيتين وليس في أي مجموعة خطيرة أو غير قابلة للتدبير من النزاعات على الأرض أو الموارد. وقد وجد كلاً من الأسد وصدام حسين أرضية مشتركة في

الماضي عندما كانت مصالحهما الحيوية تملي ذلك كما في الخطط القصيرة الأجل للوحدة العراقية ـ السورية في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد في عام ١٩٧٨، والمسعى اللاحق للمصالحة في أوائل عام ١٩٨٧ في ذروة الحرب العراقية ـ الايرانية.

إن العراق قد تصرف أيضاً من جانب واحد في دعم سورية أثناء حرب ١٩٧٣ مرسلاً قوات عسكرية كبيرة إلى الجولان حتى بدون وجود تعاون عملياتي مسبق أو تلميح بانفراج سياسي مع دمشق. لم تكن القطيعة بين الجانبين كلية أو كاملة. فقد انضم وزير الموارد المائية العراقي إلى نظيره السوري في محادثات ثلاثية الأطراف حول قضايا المياه مع تركية في أوائل عام ١٩٩٤ وتم الإبقاء على الاتصالات الأخرى السياسية والدبلوماسية ذات المستوى المتدني بما في ذلك المبادلات والزيارات على مدى سنوات بالرغم من تأثيرها المحدود على العلاقة الكلية.

في الواقع، فإنه لا يمكن استبعاد اتخاذ القرار السياسي من قبل الطرفين لرفع مستوى العلاقات في مواجهة خوف أو تهديد مشترك. إن إحدى الاحتمالات القائمة هي أن المبادرات العراقية الأخيرة تجاه اسرائيل قد تؤمن الحافز لتحرك سوري لتحسين العلاقات مع بغداد. بالرغم من أن الأسد قد لا يكون راغباً في تعريض علاقاته مع الولايات المتحدة ودول الخليج للخطر في المناخ السياسي الراهن، فإنه قد يكون قلقاً أيضاً من إمكانية استخدام الاتفاق الاسرائيلي ـ العراقي للالتفاف على سورية وزيادة الضغط عليها لكي تقبل بالمطالب الاسرائيلية في محادثات السلام. إن أخطار الاتفاق الاسرائيلي ـ العراقي ستتضخم من وجهة النظر السورية فيما إذا شملت الأردن كشريك ثالث فاعل، في ضوء معاهدة السلام الاسرائيلية ـ الاردنية والروابط الوثيقة تقليدياً بين الملك حسين والنظام العراقي. لذلك فإن

المبادرات العراقية ـ الاسرائيلية قد تساعد في تقوية الروابط الايرانية ـ السورية، على الأقل في الأمد القريب. مع ذلك، فإن الأكثر رجحاناً هو أن سورية سوف تستمر في الاعتماد على الضغط الأميركي والخليجي على اسرائيل لإجهاض أي انفتاح على صدام في المستقبل القريب. لكن مصلحة اسرائيل في إزالة العراق من دائرة المواجهة ـ وربما التطلع إلى محور تل أبيب ـ بغداد ـ عمان بعد التسوية ـ يجب أن يُدرس بشكل جدي في دمشق وقد يكون من الصعب تأجيل نوع ما من الاتفاق الاسرائيلي ـ العراقي إلى ما لا نهاية. مع ذلك، فإن تغيير النظام في العراق سوف يساعد، بدون شك، في خلق بيئة جديدة لسورية والعراق على حد سواء، كما سيكون بمثابة تغيير محتمل في السياسة السورية لما بعد الأسد. ولكن نظراً لوجود ثوابت أخرى، فإنه من المستحيل أن يكون الوفاق السوري ـ العراقي محدود المجال والتأثير طالما بقيت القيادة الحالية في البلدين في السلطة.

في الظروف المنظورة، فإنه من المرجح أن تقبل ايران بأي تحسّن نسبي في العلاقات الثنائية العراقية ـ السورية إلى حد كبير بنفس الطريقة التي يبدو أن سورية تنظر بها إلى التقارب العراقي ـ الايراني الحالي. ولكن على المدى الطويل، وعندما يُخرج العراق من عزلته الحالية، فإن القوة وتأكيد الذات العراقيين قد يفرضان مجموعة جديدة من المآزق على التحالف. إن وجود كتلة سورية عراقية أكثر استقراراً وفاعلية يمكن أن يكون إشكالياً من وجهة النظر الايرانية ويمكن أن يعرض للخطر العلاقة السورية ـ الايرانية ذاتها. يمكن للعراق المنبعث مجدداً المدعوم أميركياً وخليجياً أن يلعب دور الشريك الأكبر في صياغة نهج علاقة عربية جديدة مشتركة تجاه ايران. وفي ظل قيادة الثنائي القوي والمندمج: سورية والعراق، فإن هذا النهج يمكن أن يهدد

هيمنة ايران على الخليج ويوحي بتشكيل جبهة عربية ـ غربيـة موجهـة ضـد ايـران. وبـالعكس، فـإن الاصطفـاف العراقـي مـــع اســـرائيل أو الاردن (أو كليهما) سيضيف حافزاً لإيران للمحافظـة على التحـالف مـع سـورية. إن المخاوف الايرانيـــة مـن الوجـود الاسـرائيلي في الخليـج ستتعزز بقـوة بفعـل تسهيل العراق لمثل هذا الوجود أو تواطئه الفعال معه. في مثل هذه الأحـوال فإن الثقل الموازن السوري سيبدو حاسماً من وجهة النظر الايرانية.

العامل اللبناني: مصالح سورية تأتي أولاً

لن تتضاءل همـوم سـورية الجيوسياسـية والاسـتراتيجية الحيويـة في لبنـان بفعل أي اتفاق سلام مع اسرائيل. بل العكس من ذلك، فإن إحـدى التبعـات القصيرة المدى أو المتوسطة المـدى لمثـل هكـذا اتفـاق هـي المزيـد مـن الحـرص المحافظة على سـيطرة محكمـة على العلاقـات مـع لبنـان وربطـه بشـكل أوثـق بسورية، كما تأكد في السلسلة الأخيرة مـن اتفاقيـات التعـاون والتفـاهم بـين البلدين. إن كثيراً من أسس هذه العلاقة الوثيقة قد أرسـيت لتوهـا عـن طريـق اتفاق الطائف، لكن حرص سورية على إبقاء لبنان ضمن دائرتها المباشـرة قـد يتعزز في أعقاب التسوية وطرح التكتـل الاقتصـادي الاسـرائيلي الفلسـطيني ـ الأردني أو أي رابطة مماثلـة تضـم قـوى اقليميـة كـبرى أخـرى مثـل التجمـع المدعوم من الغرب الذي يضم مصر واسرائيل وتركيا والسعودية. لذلـك فـإن لبنان سوف يظل يُنظر إليه كمزيج مـن حـاجز اسـتراتيجي وشـريك سياسـي اقتصادي ومنطقة نفوذ حيوية لسورية. لذلك، فمن المرجح أن سورية سـتعمد إلى تعزيز قاعدة سلطتها في لبنان بالمحافظة على تحالفها مع ايران وخاصة على ضوء أهمية الطائفة الشيعية اللبنانيـة وترجيـح واستمرار نفـوذ ايـران ضمنهـا. ونظراً للشكوك التي تكتنـف حقبـة مـابعد التسـوية، فمـن المرجـح ان سـورية

سوف تسعى إلى تجنب خلق تحديات جديدة وخطيرة لنفسها سواءً بالمواجهة غير الضرورية مع الجماعات اللبنانية المدعومة من ايران أو بقطع روابطها مع ايران بطريقة تعرض مصالحها في لبنان للخطر الجدي.

إن أهمية لبنان بالنسبة لإيران تتجاوز روابطها الروحية والسياسية مع الشيعة اللبنانيين. فبدون حرية الوصول إلى لبنان، ستكون ايران معزولة إلى حد كبير عن المشرق ككل. لذلك فإن ايران تحتاج إلى لبنان للحفاظ على نفوذها ضمن هذه الساحة، سواء كمعطل أو كميسّر، ولن تستسلم بغض النظر عن الفوائد التي تتحقق لها من هذا النفوذ بدون مقابلٍ جوهري في مكان آخر. إن الوجود الايراني في لبنان سيؤثر ويتأثر أيضاً بالتطورات ضمن الحركة الأصولية الإسلامية الأوسع في المنطقة. من هذا المنظور، فإنه من المرجح أن تنظر سوريا إلى علاقتها مع ايران كوسيلة يمكن بواسطتها الاستمرار في مراقبة والتأثير على والحفاظ على قدر من السيطرة على الحركة الإسلامية في لبنان وامتداداتها العربية بأقل كلفة وجهد ممكنين نسبياً. إن الوجود الايراني ـ الاسلامي الموارب والمرصود في لبنان هو أفضل من الوجود الموارب وغير المرصود في سورية ذاتها في ضوء الصراع بين النظام ونشطاء الحركات الاسلامية حتى ولو كانوا سنة. وقد يكون في مصلحة سورية أيضاً الاستمرار في التسامح مع وجود وكلاء ايرانيين شبه مستقلين في لبنان كنقاط ضغط محتملة ضد قوى أخرى محلية أو من خارج المنطقة، وكتنازل واسع للمصالح الايرانية في الشرق العربي طالما أن هذه الجماعات لا تهدد المصالح السورية ذاتها. إن الكثير من هذه الاعتبارات نفسها ينطبق على أية جماعات راديكالية علمانية أخرى يمكن أن تستمر في التحالف مع ايران بعد التسوية السلمية العربية ـ الاسرائيلية والتي يمكن أن تستمر في التواجد في لبنان أو الانطلاق من لبنان.

إن تحمل سورية لمستوى معين من التدخل الايراني في لبنان سيعتمد جزئياً على التحول المرتقب في أوساط الموالين لإيران هناك (وخاصة حزب الله) وما إذا كانت مثل هذه الجماعات ترغب في التكيف مع مصالح سورية بعد التسوية، وفي المقام الأول الإيقاف المطلق للعمليات العسكرية ضد اسرائيل من الأراضي اللبنانية. من بين التطورات الحديثة الأكثر أهمية في المشهد السياسي اللبناني كان ظهور تيار أكثر "لبنانية" بين الجماهير الموالية لإيران تقليدياً ضمن الطائفة الشيعية. إن هذا الاتجاه ممثلاً إلى حد كبير بالشيخ حسين فضل الله (الذي لا يشغل أي منصب رسمي في حزب الله، ولكنه يعتبر عموماً بمثابة زعيمه الروحي) وقد سعى لإبعاد نفسه عن المؤثرات المادية لسلطة ايران إضافة إلى وصايتها الايديولوجية. طالما كان فضل الله والعناصر الأخرى ذات النفوذ ضمن قيادة حزب الله مدركين أن الإجماع الوطني في دعم كفاحه المسلح ضد احتلال اسرائيل لجنوب لبنان (وهو إجماع يعكس أيضاً بشكل قوي نفوذ سورية الخاص وموقفها) لا يمتد إلى التزامات ايديولوجية أخرى طويلة الأمد، بما في ذلك المعارضة المستمرة للسلام والتعايش مع اسرائيل وإقامة حكومة إسلامية في لبنان. إن الاتجاه الأكبر داخل حزب الله مدرك للحاجة إلى التكيف مع وقائع التسوية الممكنة بين اسرائيل وكل من سورية ولبنان، ولقيود السعي لبسط الحكم ذي النمط الاسلامي في البلد الأكثر تنوعاً من حيث الطوائف والأديان في المنطقة. وقد انعكس هذا في استعداد حزب الله للمشاركة في النظام السياسي اللبناني، كما ثبت من النتائج القوية نسبياً للمرشحين الموالين لحزب الله في انتخابات ١٩٩٢ البرلمانية. بالإضافة إلى إظهار رغبة الحزب بالالتزام بقوانين النظام السياسي اللبناني المنبعث مجدداً ونقل نشاطاته السرية

إلى مجال غير موجه ضد الدولة بحد ذاتهـا، فـإن موقـف حـزب ا لله الراهـن يشدد بشكل أقل على تحقيق حكم إسلامي في لبنـان وبشـكل أكـثر علـى حقه في فرض القيم الإسلامية من داخل النظام السياسي ذاته.

إن التسوية بين اسرائيل وكل من سورية ولبنان سـوف تواجـه حـزب ا لله ببعض الخيارات الصعبة. إن الكثير من جاذبية ونفوذ حزب ا لله قد قـام على الصدى العام لموقفـه الايديولوجـي مـن الصـراع العربـي ـ الاسـرائيلي ومقاومته المتواصلة لاحتلال اسرائيل للأرض اللبنانيـة علـى مـدى عقـد مـن الزمن. إن أعمال مقاومة حزب ا لله قد أصبحت مكوناً أساسياً مـن سـحره وعلة وجوده (raison d'etre) وتشكل أبرز مايميزه عن الأحزاب الأخـرى في لبنان، بما في ذلك القوى المنافسة ضمن الطائفة الشيعية ذاتها مثل حركـة أمل. وسوف يُصور انسحاب اسرائيل النهـائي مـن جنـوب لبنـان باعتبـاره إثباتاً للخط الناشط لحزب ا لله وقد يفيد في تزويده ببعض الرأسمال السياسي أثناء الفترة الأولية بعد التسوية في مسعاه للمحافظة على قاعدته الشعبية والبناء عليها. إن حزب ا لله حريص على حصر هجماته بالأراضي اللبنانية المحتلـة إلا عندمـا يجبر علـى الانتقـام عـبر الحـدود، ويعـرف بوضـوح أن الانسـحاب الاسرائيلي من جنـوب لبنـان سـوف ينهـي نشـاطاته المسـلحة ضـد اسـرائيل. وكما يعترف حزب ا لله، فإن النظام الأمـني لما بعـد التسـوية ـ لكـي يكـون متفقاً عليه ومؤكداً من قبل اسرائيل وسورية ولبنان على حد سواء ـ سـوف يمنع بشكل شبه مؤكد خياراً عسكرياً ذا مصداقية بأي حال من الأحوال.

كما أن على حزب ا لله أن يتوافق مع مزاج عـام في أوسـاط الشـيعة وعبر المشهد السياسي ـ الطائفي اللبناني سيضع إعادة التنمية وإعادة البنـاء باعتبارهمـا الأوليتـين اللبنـانيتين المهيمنتين، وهـو مـزاج اخـترق النظـام

السياسي اللبناني ولا يمكن تعزيزه إلا بحلول السلام المحتمل أن يكون هـذا الشعور قوياً بشكل خاص في جنوب لبنان ذاته، والذي يعتبر تقليدياً أحد أكثر مناطق لبنان تعرضاً للإهمال والفقر. لقد نجح حزب الله تماماً في تأسيس سمعة طيبة ضمن طائفته في الجنوب وأماكن أخرى (كالبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت) عن طريق المساعدة في تأمين الخدمات الاجتماعية والمعاشية تحديداً حيث لم يكن يوجد أحد. لذلك سيكون متردداً باستعداء قاعدته بأن يعيد اندلاع الصراع والمواجهة مع اسرائيل أو مع السلطتين اللبنانية والسورية من شأنهما أن يعرضا للخطر آفاق مستقبل أفضل للجماهير التي كان يمثلها ويقدم لها الدعم حتى الآن.

في أعقاب التسوية قد يتعين على حزب الله أيضاً أن ينظر بشكل أكثر واقعية إلى المنافسة السياسية الممكنة من قبل حركة أمل. بالرغم من أن الحزبين الشيعيين ـ بعد احتكاكات شديدة في البداية ـ قد نجحا في إنشاء علاقة عمل مع بعضهما وتوزيع للأدوار فيما بينهما، فإن التهديد السياسي لأمل تجاه حزب الله يمكن أن يشتد إذا اختار هذا الأخير الخروج على النظام أو اختار المواجهة المباشرة معه. ونظراً لأهمية الرعاية السياسية في النظام السياسي، فإن صلات أمل الطويلة الأمد مع سورية ومع المؤسسة السياسية اللبنانية وعلاقاتها الجيدة مع مجتمع رجال الأعمال الشيعي النشيط والمزدهر في الداخل والخارج يمكن أن تفيدها في أي حسم سياسي أو انتخابي مستقبلي مع حركة راديكالية فقدت وظيفتها كوسيلة للضغط العسكري على اسرائيل. لهذا السبب وغيره من الأسباب، فإنه من المرجح أن يتعزز الاتجاه الحالي في حزب الله إزاء إعادة تعريف منطلقه الاسلامي السياسي. فمنذ تسريع عملية السلام، عبرت الدوائر الاسلامية والقومية

العربية بشكل متكرر عن قلقها من الهيمنـة الاقتصادية الاسـرائيلية المحتملـة، إضافة إلى الافتراق الثقافي الغربي/ الاسرائيلي عن العـالم العربـي والاسـلامي في أعقاب التسوية. إن حزب ا لله والحركات الاسلامية الأخرى في المنطقـة تأمل في الاستفادة من مثل هذه المخـاوف داخـل لبنـان وفي أمـاكن أخـرى ببرنامج يشدد على الحاجة إلى مواجهـة "التطبيـع الثقـافي والاقتصـادي" مـع اسرائيل بدلاً من المنبر الإفرادي للكفاح المسلح.

إن المؤتمر الاسلامي ــ القومـي العربـي الـذي انعقـد في لبنـان في تشـرين الأول ١٩٩٤ وحضره عـدد كبـير مـن الشـخصيات اللبنانيـة والإسـلامية والقومية الأخرى بمـن فيهـم الشـيخ فضـل ا لله، قـد يكـون مقدمـة لمثـل هـذه الحركة. إن مثل هذا النهج يسير إلى حد كبير على خطى السياسة المتبعـة مـن قبل الإسلاميين في الأردن، حيث سعت الحركة لتقييد حريـة النظـام في إقامـة علاقات مع اسرائيل بدلاً مـن السـعي إلى مواجهـة شـاملة معـه حـول مسـألة التسوية. وانسجاماً مع مبادئه العقائدية، فإن حزب ا لله قد يسعى لإيجاد قضية مشتركة مع العناصر القومية العربية والرافضة داخل وخارج لبنان التي تشاركه مخاوفه والتي قد تنظر إليه كبؤرة طبيعية للنشاط المعارض لعملية السلام.

إن نقلة من هذا النـوع في سياسـة وموقـف حـزب ا لله لـن تحـدث بـين عشية وضحاها. إذ أنها تعتمد كثيراً على توازن الآراء ضمن الحركة والموقـف النهائي الذي تتخذه ايران، إضافة إلى موقف عموم حزب ا لله مع سورية.

تتمتع القيادة الرسمية لحزب ا لله، بما فيها الأمين العام الحالي الشيخ حسـن نصر ا لله بعلاقات جيدة مع كل من سورية وايران ومن المرجح أن تسـتجيب لمتطلبات وحساسيات الأولى بنفس استجابتها لمتطلبات وحساسيات الأخيرة. وكـان بـروز الخـلاف المتزايد بـين العنـاصر المؤيـدة لخـط فضـل ا لله المسـتقل

والعناصر الأخرى الأقرب إلى الخط المؤيد لايـران ظـاهراً لبعـض الوقـت وقـد يتحول إلى انشقاق تنظيمي أكثر خطورة. إن موقف ايران النهائي غير واضـح أيضاً نظراً لمراكز القوى المتنافسة المتعاملة مع حـزب الله في طهـران والانعـدام الظاهري لأية سيطرة مركزية على هذه الصلات. إذ يمكن لمجموعـة راديكاليـة منشقة من حزب الله تلقي المساعدة والتحريض من عناصر راديكاليـة بـالقدر نفسه (مضادة لرفسـنجاني مثـلاً) في طهـران أن تقـرر متابعـة خطهـا المتشـدد المستقل والناشط ضد اسرائيل. يمكن لهذه المجموعة أن تلقـى الدعـم مـن قبـل الجماعات المعارضة الفلسطينية تحت رعاية ايرانية مماثلة. مع ذلك، فإن طهـران لم تشر بالكلام أو بالفعل إلى أن معارضتها الايديولوجية لعملية السلام تلزمهـا بإجهاض هذه العملية بالوسائل العسكرية. بالنسـبة لايـران وحـزب الله بكـل اتجاهاته إضافة إلى القسم الأكبر من الرأي العام اللبناني والعربـي والاسـلامي، فإن نشاطات المقاومة التي تقوم بها الحركة في جنوب لبنان ستبقى شـرعية إلى أن يتم الاتفاق على انسحاب اسرائيلي كامل ونهـائي. وأيـة محاولـة لتقويـض مثل هذا الاتفاق بعد التوصل إليه ستكون ذات شرعية أقل على نحو ملحـوظ. وسوف تُهمَّش أية جماعة تناصرها بالقدر نفسه.

من وجهة النظر الايرانية، فإن ثمة دعم لمثل هـذه السياسـة "التحريفيـة" قد يكون مرتفعاً جداً. إن سيطرة سورية في لبنان ومقدرتهـا على منـع أيـة تحركات ايرانية ذات شأن في هذه الساحة مـن المكانـة الـتي تجعـل أي تحدٍ مباشر لمصالح سورية الحيوية من قبل حزب الله أو إيـران لـن يـؤدي إلى أي مكسب ايجابي لايـران. في الواقـع، إن الفقـدان المحتمـل لحريـة الوصـول إلى الشيعة اللبنانيين يمكن أن يكون رادعاً لأي دور تخريبي ايرانـي بالإضافـة إلى كونه حافزاً كبيراً بالنسبة لايران على تشجيع حزب الله على التقيد بقوانين

لعبة مابعد التسوية الجديدة. إن تسوية مؤقتة modus vivendi بين ايران والقوى المؤيدة لايران في لبنان وسورية تحت هذه الشروط قد تكون ممكنة التحقيق. كما أن سورية، بدورها، قد تكون راغبة في السماح لإيران وحلفائها المحليين بهامش محدود من حرية الحركة الاجتماعية والسياسية في داخل لبنان وداخل الطائفة الشيعية بشكل خاص، بما في ذلك الدعم الايراني للصحة والتعليم ومؤسسات الرعاية الاجتماعية في هذه الساحة.

إن مصلحة سورية بالحفاظ على صلاتها مع شيعة لبنان كقاعدة سلطة محتملة، ومصلحة ايران في الحفاظ على حريتها بالوصول إلى الطائفة الشيعية الأكبر وذات الموقع الاستراتيجي الأفضل في المشرق، قد يستمران في الالتقاء على المدى المتوسط وحتى الطويل. مع ذلك، ومع افتراض وجود درجة معينة من الاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي في لبنان، فإن الشيعة اللبنانيين ذاتهم قد يسعون تدريجياً للانفكاك عن الارتباط الشديد مع دمشق وهو ما ميَّز سياسة الشيعة منذ أواخر الستينات. إن الثقة بالنفس وتأكيد الذات الشيعيين قد يزيلان تماماً الحاجة المرتآة إلى الحماية السورية وخاصة إذا كانت حصة الشيعة من السلطة والنفوذ الداخليين ستزداد في لبنان بعد التسوية. في هذا السياق، فإن الشيعة قد يسعون إلى إقامة علاقاتهم مع ايران كوسيلة للموازنة ضد سورية ولاحتواء النفوذ السوري في لبنان. وقد يكون العكس من ذلك تماماً، فقد يبدو ارتباط الشيعة بايران ذا أهمية متضائلة في أعقاب التسوية السورية اللبنانية مع اسرائيل. وعندما يفقد الصراع العسكري مع اسرائيل أهميته ومبرراته، وافتراض حدوث الانتعاش التدريجي والنسبي للسياسة والاقتصاد اللبنانيين، فإن الدور الايراني الذي انبثق عن البيئة المحلية والاقليمية لأوائل الثمانينات قد يبدأ في التضاؤل. في أي من الحالتين، فإن الطائفة الشيعية اللبنانية مجبرة على التأثر بالتطورات

الداخلية داخل ايران ذاتها. فالتدهور المستمر للاقتصاد الايراني، إضافة إلى صراعات السلطة الداخلية المتواصلة في طهران، يمكن أن يؤثر على قدرة ايران المادية على الفعل في لبنان إضافة إلى تأثيره على دورها المعنوي كقدوة لحزب الله والطائفة الشيعية بشكل عام. مع ذلك، وبالأخذ بعين الاعتبار العلاقة الحميمة بين القيادة الشيعية في البلدين، إضافة إلى نفوذ ايران التقليدي بين شيعة لبنان حتى قبل الثورة، فمن غير المحتمل أن تفقد ايران مواطىء قدمها اللبناني دفعة واحدة كنتيجة لهذه التطورات.

العامل التركي: الأساس المشترك ونقاط التوتر

إن حل الصراع مع اسرائيل لن يخفف بالضرورة من إحساس سورية بالتهديد أو التهديد المحتمل من عناصر اقليمية أخرى. في الواقع، إن هيمنة الصراع مع اسرائيل منذ ١٩٤٨ ربما يكون قد ساعد على إخفاء أو كبح المشاكل الكامنة الأخرى على خاصرة سورية الشمالية التي يمكن الآن أن تبرز إلى الواجهة. لذلك فإن العلاقات السورية ـ التركية قد تواجه عهداً جديداً من الشدة مع التوترات الناشئة عن أي أو كل من العوامل التالية:

* النزاع حول ماينظر إليه بأنه دعم سورية للأكراد؛
* النزاع على حقوق مياه نهر الفرات؛
* المنافسة الاقليمية الناتجة عن وضع اقليمي تركي أكثر فاعلية؛
* الخلافات الممكنة حول مستقبل العراق.
* المخاوف المحتملة الناجمة عن المحاور السياسية أو العسكرية الاقليمية أو الاصطفافات التي تشمل تركيا لكنها تستبعد سورية.
* انبعاث النزاعات التاريخية/ الاقليمية كالنزاع على لواء اسكندرون.

برغم الاحتكاكات الأخيرة حول ارمينيا وأذربيجان والشكوك التركية المستمرة بخصوص الصلات الايرانية بالمتطرفين الاسلاميين الأتراك، فإن العلاقات الايرانية ـ التركية كانت مستقرة نسبياً على مدى السنوات القلائل الماضية. مع ذلك، فإن تحديات جديدة لهذه العلاقة قد تنشأ عن التسوية العربية ـ الاسرائيلية كنتيجة لأي من أو لكل التطورات التالية:

* تعاون اسرائيلي ـ تركي أو عربي ـ تركي أكثر فاعلية ضد ايران و/ أو الحركات المدعومة من ايران في المنطقة؛

* دور اقليمي تركي أكثر حزماً، بما في ذلك سياسة تدخلية أقوى في العراق و/أو ضد الأكراد؛

* دور عسكري أو اقتصادي تركي جديد في الخليج يحد من دور ونفوذ ايران الاقليميين الملحوظين؛

* تحالفات اقليمية "مضادة لايران" تضم أطرافاً عربية و/أو اسرائيل إلى جانب تركية؛

* صفقة تركية تتيح لاسرائيل حرية أكبر في الوصول إلى الجمهوريات المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى وأذربيجان.

لذلك يمكن اعتبار أن لكل من سورية وايران مصلحة استمرار في التحالف الذي يساهم في احتواء تركية. بالنسبة لسورية، ان ايران هي ثقل موازن ضد تركية أو ضد أي إعادة اصطفاف اقليمي ممكن آخر للقوى يشمل تركية قد يتمخض عن التسوية العربية ـ الاسرائيلية الشاملة.

كذلك الأمر بالنسبة لسعي ايران لكبح النشاط التركي الملحوظ اقليمياً وفي وسط آسيا (سواء من قبل تركية لوحدها أم بالاشتراك مع اسرائيل والغرب) من خلال الابقاء على سورية كثقل موازن وكوسيلة ممكنة

للضغط على خاصرة تركية الجنوبية. في السياق المباشر للمفاوضات الاسرائيلية ـ السورية، فإن العامل التركي يمكن أيضاً أن يكون له تأثير على نظام الأمن الاسرائيلي ـ السوري على الجانبين مع مقاومة سورية للمطالب الاسرائيلية بإجراء تخفيضات شديدة أو إعادة هيكلة جذرية لقواتها المسلحة على أساس أن ذلك سيكون له تأثير معاكس على ميزان قوة سورية مع تركية. من الممكن أن تبرز مشاكل مماثلة ضمن المفاوضات المتعددة الأطراف حول نظام اقليمي جديد لمراقبة الأسلحة إذا ماانضمت سورية إلى المحادثات أو فيما إذا اتسعت هذه المحادثات أخيراً لتشمل ايران.

وعلى خلفية مجموعة أوسع من القضايا، فإن التوترات السورية ـ التركية والايرانية ـ التركية يمكن أن تنعكس أكثر على تطوير وتعزيز محتمل للصلات الاسرائيلية ـ التركية. إن المبادرات التركية نحو اسرائيل قد أكدت على التهديدات المشتركة والمصالح المشتركة للبلدين، وقد ترجمت عملياً إلى مشاريع للاستثمار المشترك لموارد المياه والانتاج الحربي والمشاريع الاقتصادية المشتركة الأخرى في آسيا الوسطى والصين، إضافة إلى التعاون الاستخباراتي ضد "المتطرفين الاسلاميين" عبر المنطقة. إن مثل هذه التطورات في العلاقات الاسرائيلية التركية هي مصدر القلق لسورية. كما يمكن أن تزداد المخاوف الايرانية من التبعات السلبية للتسوية العربية ـ الاسرائيلية أيضاً إذا بدت تركية مستعدة لاتخاذ دور قيادي مضاد لايران بالتنسيق مع قوى معادية علناً كإسرائيل. إن أي دعم تركي للاختراق الاقتصادي الاسرائيلي أو أية مساعدة عسكرية وعمل مستتر في أذربيجان وأجزاء أخرى من آسيا الوسطى من المحتمل بالقدر نفسه أن يثير المخاوف الايرانية.

إن التقارب التركي مع العراق يمكـن أيضـاً أن يثـير التوتـر مـع سـورية وايران. تستمر السياسات التركية الراهنة في التأكيد على المصلحة القومية في التطبيع الاقتصادي مع نظام صدام والحاجة إلى رفع العقوبـات عندمـا يتقيـد بقرارات الأمم المتحدة المعنية. إن العلاقات التركية ـ العراقية المتحسنة يمكـن أن تواجه سورية بإمكانية التطويق الاستراتيجي إذا اقترنت بتحسـن مهـم في الروابط التركية مع اسرائيل و/أو العلاقات الوثيقة بين اسـرائيل والأردن. إن رغبة ايران في الإبقاء على خياراتهـا مفتوحـة فيمـا يتعلـق بـالعراق كوسيلة ممكنة لتقوية ثقلها في علاقاتها مع العـرب والغـرب يمكـن أيضـاً أن تضعـف بفعل التحركات التركية باتجاه النظام العراقي.

على كلٍّ، فإن درجـة التوتـر الحـالي أو الكـامن بـين تركيـة وايـران أو سورية لا ينبغي المبالغة فيها. إن هم سورية الطاغي في ضمان حصولها علـى موارد المياه الواقعة تحت السـيطرة التركيـة يمثـل رادعـاً لأي تصعيـد سـوري مهم ضد تركية. فرعايتها غير المباشرة للمتمردين الأكـراد كحـزب العمـال الكردستاني PKK يمكن النظر إليها كمثال على استخدام سـورية التقليـدي للوكلاء ضد خصومها المحتملين، وبشكل أساسي كوسيلة لممارسة الضغـط لمقايضته في النهاية كجزء من صفقة سياسية حول شـروط مقبولـة بالنسـبة لسورية. بهذا المعنى، فإن الدعم السـوري للمنشـقين الأكـراد الأتـراك يمثـل ورقة يمكن اللعب بها في النزاع على حقوق المياه أو أية نقطة خلاف أخرى راهنة أو مستقبلية مع تركية. إن هم سورية في تفـادي الاسـتفزاز الفـاضح لتركية قد تمثل في الاتفاق الثنـائي علـى بروتوكـول أمـني في نيسـان ١٩٩٤ يُـلزم سـورية بمنـع النشـاط المعـادي لتركيـة مـن داخـل الأراضـي السـورية، والخطوات التي اتخذتها للتقليل من وجود حزب العمال الكردستاني في لبنان

(كإغلاق معسكراته التدريبية في البقاع). كما أن ايران قد أظهرت بالمثل أقصى الحذر في التعامل مع الصراع بين أذربيجان وأرمينيا وكانت حذرة من أية مواجهة مباشرة مع تركية يمكن أن تفاقم مشاكل ايران على خاصرتها الشمالية، في العراق أو مع الأكراد.

إن تركية، من ناحيتها، تبدو مدركة لوجود قيود على قدرتها في كبح سورية أو ايران برغم بعض التهديدات بالعمل المباشر ضد قواعد حزب العمال الكردستاني المزعومة في لبنان، فإن قدرة تركية على القيام بمهمة كهذه بشكل فعال محدودة جداً بفعل الاعتبارات العملياتية والمضاعفات السياسية التي ستعقبها.

إن كل الأطراف الثلاثة تبدو مدركة لمخاطر أي صراع مكشوف بينها إدراكاً كافياً لأن تشكل لجان اقتصادية وأمنية مشتركة للحفاظ على الاتصالات المنتظمة حول القضايا المتعلقة بالعراق والأكراد منذ حرب الخليج. وبالقدر نفسه، يبدو أن الأطراف الثلاثة اتفقت على سياسة إزاء العراق تحول دون انهيار ذاك البلد (وبالتالي احتمال استقلال كردي أو شيعي في العراق)، بالرغم من أن ذلك قد يخفي خلافات هامة بينها حول هذه القضايا وغيرها.

حافظت سورية وايران على درجة عالية من الاهتمام والتنسيق مع تركية في لجنة التنسيق الوزارية الثلاثية التي تأسست منذ عام ١٩٩١ لمراقبة التطورات في العراق وصياغة فهم لمستقبل العراق. لقد كان قلق الأطراف الثلاثة حول عدم الاستقرار الحدودي، وخصوصاً الاقتتال الكردي أو استمرار الحرب الكردية ـ العراقية كافياً لمنع الخلافات الجوهرية أحياناً من التحول إلى نزاع حاد مفتوح حول المسألة العراقية. لكن الاستجابة الفعلية

لأي من الأطراف الثلاثة لأزمة عراقية كبرى تبقى غير مؤكدة. إن كلاً من سورية وايران من المحتمل أن تنظرا بقلق شديد إلى أي تدخل عسكري تركي واسع النطاق في شمال العراق وقد حصل بعض التوتر الايراني ـ التركي نتيجة للاختراقات التركية لتعقب حزب العمال الكردستاني في شمال العراق والذي امتد إلى الأراضي الايرانية ذاتها. إن ردود الفعل السورية والايرانية على حدوث تدخل أكبر سوف تتحدد إلى درجة كبيرة بتصوراتهما للوضع داخل العراق وبالأهداف السياسية والاستراتيجية لتركية من وراء ذلك. فمن المرجح أكثر أن تردّا بشكل سلبي إذا رأتا أن تركية تهدف إلى وجود عسكري دائم أو طويل الأمد على الأراضي العراقية أو إذا ظهر أن أغراضها تتجاوز حدوداً معينة مقبولة مثل احتواء الأكراد. وبالمنطق ذاته، فإن التحرك العسكري الايراني دعماً لحركة انفصالية شيعية، أو التحرك الذي يهدف إلى استباق التدخل الخارجي لطرف ثالث في العراق، يمكن أن يدفع سورية باتجاه علاقة أوثق مع تركية ويوتر بشدة علاقات ايران مع سورية. مع ذلك، فإن خبرة الماضي القريب لايران وحذرها المثبت أثناء انتفاضة الشيعة بعد حرب الخليج، يوحيان بأنها من غير المرجح أن تقوم بتحرك كهذا.

في مثل هذه التطورات الكبرى، فإن اللجنة الثلاثية والاتصالات الدبلوماسية الأخرى تقدم وسيلة هامة لادارة الأزمات وتفيد في حصر كافة الأطراف الثلاثة برابطة متبادلة الفائدة تحد من قدرة أي طرف على استغلال أزمة عراقية محتملة على حساب الطرفين الآخرين. لذلك يمكن اعتبار اللجنة والمشاورات المستمرة بمثابة آلية نافعة من أجل استقرار علاقة الأطراف الثلاثة ضمن حدود مصالحهم المشتركة في العراق.

مع ذلك، وإلى أن تتضح الخطوط العامة لحقبة مابعد التسوية العربية الاسرائيلية فإن آفاق تركية الفعالة اقليمياً والمدعومة من الغرب والداخلة في تحالف ضمني أو مفتوح مع اسرائيل و/أو العراق سوف تستمر في إعطاء كلاً من سورية وايران حافزاً قوياً للتطلع نحو بعضهما بعضاً.

قد تأمل سورية في استثمار التوترات والتنافسات التركية ـ الايرانية القائمة، لكنه من غير المحتمل أن تكون راغبة في التورط في أي دور مباشر في آسيا الوسطى (كما في أذربيجان وأرمينيا). بالمقابل، فإن ايران قد تأمل في استثمار التوترات السورية ـ التركية حول مياه نهر الفرات.

ونظراً للثقل الديموغرافي (السكاني) لتركية وقدرتها العسكرية والاقتصادية، وحتى لو توفرت أحسن الظروف حيث العلاقات الثنائية بين سورية وتركية وبين تركية وايران خالية من التوترات، فإنه من الممكن الاستمرار في النظر إلى المحور السوري ـ الايراني في دمشق وطهران باعتباره أداة في لجم المطامح الاقليمية التركية ومنع حدوث تغيير حاسم في ميزان القوى الاقليمي ضد الطرفين.

العامل الخليجي: رعاية المصالح المستقلة

في حالة التوصل إلى تسوية عربية ـ إسرائيلية قد يكسب دور سورية التقليدي كوسيط بين دول الخليج وايران قيمة اضافية لكل من ايران وهذه الدول نظراً لمشاعر عدم الأمان والعزلة الايرانية الممكنة بعد هذه التسوية.

وفيما بدت حرب الخليج بداية بأنها تعيد تأسيس درجة ما من الثقة المتبادلة في العلاقات الايرانية ـ الخليجية، فقد برزت مصادر أخرى للتوتر بين الجانبين ويمكن أن تكون إشكالية على نحو متزايد وتشمل هذه المصادر دعم سورية لأبو ظبي في الصراع المتصاعد بطابع المعارك الكلامية حول ضم

ايران للجزر الثلاث، كما تأكد في اجتماع دول إعلان دمشق في القاهرة في كانون الثاني ١٩٩٥ والمنافسة العسكرية والسياسية والايديولوجية المستمرة لايران مع السعودية، واستعدادها للتعامل مع العراق. في هذا السياق، فإن كلاً من دول الخليج والغرب يمكن أن تعلق أهمية دائمة على قدرة سورية على التعاطي من ايران بخصوص قضايا مرتبطة بالخليج. ففي أوائل عام ١٩٩٢ أعطى دور سورية التوسطي في النزاع على الجزر الثلاث أهمية في أعقاب زيارة إلى طهران قام بها نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام. كما مثلت الاضطرابات الشيعية الداخلية في البحرين في أوائل ١٩٩٥ فرصة للجهود السورية من أجل الوساطة بين طهران والمنامة.

مع ذلك، من المهم أن نلاحظ محدودية الصلة الايرانية السورية في هذا الخصوص. إن سورية لم تظهر بشكل موثوق أي تأثير كبير ملطف على سياسات ايران الخليجية على مدى السنوات القلائل الماضية، كما أن إيران قد أظهرت نفسها وبالقدر نفسه أنها ماهرة في استغلال الخلافات بين دول الخليج لمصلحتها. وفي الوقت ذاته، فإن عدداً من دول الخليج، بما فيها قطر وعُمان والكويت، قد حافظت على علاقات صحيحة وودية إلى حد كبير مع ايران، وخاصة منذ انتهاء الحرب الايرانية العراقية مما سمح بإقامة اتصالات ايرانية ـ خليجية مباشرة يمكن أن تقلل من الحاجة الى صلة وصل سورية مستقلة.

إن سورية، مع ذلك، ستظل تُعتبر عنصراً مهماً في إدارة الأزمة مع ايران، حتى لو لم تكن بالضرورة القناة الوحيدة إلى طهران أو حتى أفضل القنوات في ظل كافة الظروف المتوقعة. من وجهة نظر خليجية، فإن المحور السوري ـ الايراني يظل ضابطاً حاسماً لصدام، بالإضافة إلى كونه تقييداً

كامناً على حرية ايران في الحركة في الخليج أو في العراق أو أي مكان آخر. وسورية، بدورها، سوف تستمر في النظر إلى صلتها الايرانية كأداة مفيدة في تعاملاتها مع الخليج. ونظراً لأن المحيط السياسي الاستراتيجي في الخليج يتحدد بطبيعة العلاقات السعودية ـ الايرانية أكثر مما يتحدد بأي مجموعة ثنائية أخرى من العلاقات الاقليمية، فإن سورية ستظل في وضع جيد لتسخير هذا الوضع لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية مع كلي الطرفين، وسوف تسعى لكي تتفادى أن يتعين عليها الاختيار بين روابطها الحميمة مع أي من الطرفين أو أن تبدي أي انحياز واضح في أي نزاع ثنائي سعودي ـ ايراني.

إن حقيقة كون تكتل إعلان دمشق قد تخلى رسمياً عن أي طموحات باتجاه القيام بدور أمني جماعي في عام ١٩٩٢ قد يكون مفيداً لسورية في تعاملاتها مع ايران. فالحفاظ على هذا التكتل يعطي ثقلاً ومصداقية لأي دور سوري في الخليج، لكن طابعه اللاعسكري يساعد في إعادة تطمين الإيرانيين إلى حدود هذا الدور. وفي الوقت نفسه، فإن اهتمام سورية في البداية بدور أمني خليجي يوحي بأنها كانت راغبة، من حيث المبدأ، على الأقل، في المشاركة في مهمة وبنية تصطدمان بعدم موافقة ايران، مما يؤكد مرة أخرى أولوية المصالح الوطنية السورية على العلاقة مع الايرانية. إن تغير الموقف داخل مجلس التعاون الخليجي بخصوص دور أمني عربي موسع في الخليج قد يثير من جديد اهتماماً سورياً ويطرح مشكلة جديدة بالنسبة للتحالف مع ايران، بالرغم من أنه يعتمد كثيراً على طبيعة وظروف مثل هذا التحرك.

إن الهم الايراني الأكبر بعد التسوية العربية ـ الاسرائيلية سيكون الأثر الذي قد تخلقه هذه التسوية على ميزان القوى في الخليج. وأحد المفاهيم

الايرانية في رؤيتها للأخطار التي تتهددهـا يـتركز على إمكانيـة أن يتعـزز وجود الغرب في الخليج بفعـل الـدور الاسـرائيلي في المنطقـة بما في ذلـك العلاقات التجارية والاقتصادية، وبشـكل محتمـل، الـدور العسـكري غـير المباشر من خلال مبيعات الأسلحة ونشاطات الدعم اللوجستي.

من منظور ايراني، فإن الوجود السـوري في الخليـج هـو بديـل مفضّـل ومقيد لأي اختراق اسرائيلي عميق للمنطقة أو لتزايد الوجود الغربي الموجّـه بعدوانية أكبر ضد ايران، مع أنـه مـن غـير الواضـح مـاهي هوامـش سـورية الممكنة للمناورة بهذا الخصوص. مع ذلك، فإن هذه الهموم الايرانية، إضافـة إلى مصلحة سورية المرجحة بالحد من وجود اسـرائيل في الخليـج، يمكـن أن تساعد في تطوير تعاط سوري ـ ايراني مشترك لهـذه القضيـة. سيكون مـن الصعب بالنسبة لأقطار مجلـس التعـاون الخليجـي أن تتجـاهل هـذا التعـاطي المشـترك، خاصـة إذا كـانت سـورية وايـران لا تـزالان تعتـبران عنصريـن أساسيين في احتواء العراق.

تمتد المصـالح السـورية ـ الايرانيـة في الخليـج أيضـاً إلى المسـار المحتمـل للعلاقات الخليجية العراقية. فطالما بقي الإجماع العام ضد صدام حسين قائمـاً، فإن العلاقات السورية والايرانية مع أقطار الخليج الأخرى سـتبقى مستقرة في حين أن العلاقات بين سوريا وإيران لن تشهد توترات حادة بفعـل التطـورات داخل أقطار الخليج، مما يحول دون أي أزمة كبرى أو صراع مفتوح بين ايران والسعودية. مع ذلـك، يمكـن أن تـبرز مشـاكل جديـدة إذا كـان هنـاك تغيـير للنظام في العراق أو إذا انهار الإجماع الاقليمي القائم ضـد صـدام حسـين. إن نظاماً عراقياً جديداً متحالفـاً مـع ايـران قـد يشـكل تهديـداً محتمـلاً للعلاقـات السورية الايرانيـة، إذا استبعدت سـورية؛ إن بشـكل مباشـر أو بـالقدر الـذي

يمكن أن ينظر إليه على أنه تهديد للخليج ولمصالح سورية الخليجية. فالتقارب الايراني الكامل مع صدام يمكن أيضاً أن يقوض العلاقات السورية ـ الايرانية ويكون له تأثير سلبي على دور سورية الخليجي وذلك عن طريق إضعاف قدرة سورية المفترضة على التأثير على ايران لصالح الخليج. وعلى الضد من ذلك، فإن المخاوف الخليجية من أية تطورات كهذه، بما في ذلك المخاطر الناجمة من قيام محور سورية ـ ايران ـ العراق سوف تستمر في تقوية يد سورية وايران في الخليج في الشؤون العربية ـ العربية عموماً.

العامل الفلسطيني: التقليل من عودة الرافضين

لم يكن العامل الفلسطيني موضوعاً مهماً بحد ذاته للنزاع بين سورية وايران في السنوات الأخيرة. لقد كان الطرفان شديدي الانتقاد لاصطفاف منظمة التحرير الفلسطينية مع العراق أثناء الحرب الايرانية ـ العراقية والنظر إليها من خلال مايعتبر خيانتها الايديولوجية للطموحات الوطنية الفلسطينية، وصفقاتها السياسية والدبلوماسية المنفردة مع اسرائيل والتي بلغت ذروتها بتفاق ايلول ١٩٩٣. يمكن إرجاع انهيار العلاقات الفلسطينية الايرانية إلى عدد من الخلافات الهامة بين الجانبين والتي برزت إلى الواجهة بعد الثورة مباشرة. كان أحد العوامل الكبرى هو التوتر الايديولوجي بين النظرة العلمانية الوطنية لمنظمة التحرير والرؤية الايرانية للاسلام باعتباره الأساس الوطيد الضروري لأي كفاح ثوري حقيقي في المنطقة. ففي وقت مبكر يعود إلى زيارة عرفات الأولى (والوحيدة) إل ايران في شباط ١٩٧٩، ألح القادة الايرانيون (بمن فيهم آية الله منتظري وهاشمي رفسنجاني) على حاجة الفلسطينيين إلى تبني الإسلام والجهاد (تشديد من المؤلفين) كقاعدة مبدئية للعمل. بالرغم من أن القيادة الايرانية قد كيفت نفسها لاحقاً مع التعامل

مع مجموعات المعارضة الفلسطينية العلمانية الأخرى (بما فيها الماركسية "الملحدة")، فإن فقدان ايران للثقة بالرؤية الايديولوجية لمنظمة التحرير وإصرارها على طابعها الوطني ذي القاعدة العريضة يبدو أنهما قد أزالا الايمان الايراني السابق بـ"طهارة" وقدسية الحركة الفلسطينية. فكان الاستعداد الفلسطيني لعقد الاتفاق ضربة أخرى لآمال ايران المبالغ فيها بمنظمة التحرير الفلسطينية. إن محاولة منظمة التحرير للتوسط مع ايران بخصوص مصير الرهائن الأميركيين المحتجزين في السفارة الأميركية في عام ١٩٨٠ قد لقيت، لذلك، استقبالاً سيئاً واعتبرت غير لائقة بحركة ثورية. بالنسبة للإيرانيين، فإن منظمة التحرير كانت تحاول مجرد احراز بعض المكاسب الأنانية من أزمة تواجهها حركة شقيقة. عندما حاول السفير الفلسطيني في طهران آنذاك، هاني الحسن، أن يدعي علناً شرف إطلاق سراح عدد من الرهائن السود المحتجزين في السفارة، أصدر مكتب الخميني إنكاراً شديد اللهجة. برزت خلافات أخرى عن اتصالات منظمة التحرير مع جماعات معادية للخميني مثل مجاهدي مسعود رجوي، ورفض منظمة التحرير إدانة الغزو السوفييتي لافغانستان (الذي أجهض محاولة فلسطينية ناشطة للتوسط بين الايرانيين والاتحاد السوفييتي)، لكن الخلاف الأهم كان حول الحرب الايرانية ـ العراقية.

في البداية، حاولت ايران استخدام المساعي الحميدة لمنظمة التحرير لمحاولة احتواء الدعم العربي للعراق وللحفاظ على القنوات الايرانية مفتوحة على دول الخليج. في وقت من الأوقات، عندما لم تكن العلاقة السورية الايرانية قد أثمرت تحالفاً كاملاً، فإن مثل هذا الدور لمنظمة التحرير كان مفيداً من وجهة النظر الايرانية.

إن موقف عرفات الأولي برفض "الاستيلاء على الأرض بالقوة" قد أعطى أيضاً بعض المصداقية للاعتقاد الايراني بأن منظمة التحرير ستقف خلف ايران كقضية مبدأ.

في كانون الأول ١٩٨٠، التقى وفد ايراني عالي المستوى برئاسة هاشمي رفسنجاني، الذي كان آنذاك رئيس مجلس الشورى، عرفات والقيادة الفلسطينية في بيروت لمطالبتهما بدور أكثر فعالية بدعم ايران في الأوساط العربية. لكن يبدو أن هذه اللقاءات والمشاورات اللاحقة عمقت الاحساس الايراني بخيبة الأمل في منظمة التحرير. من وجهة النظر الفلسطينية، فإن الايرانيين كانوا يبدون غير راغبين، أو عاجزين، عن فهم الموقف الدقيق لمنظمة التحرير في التوازن العربي ـ العربي والقيود التي كان يفرضها ذلك على قدرتها على التأثير على الأطراف العربية الخائفة تماماً من رسالة ايران الثورية وتأثيرها المحتمل.

في عام ١٩٨١، كان الايرانيون قد فقدوا الأمل بمنظمة التحرير الفلسطينية كحليف وكانوا قد بدأوا في البحث عن بديل اقليمي بالتحالف مع سورية. نظراً لتوترات سورية المزمنة الأمد مع منظمة التحرير والايمان الايراني البارز بأن علاقة دولة ـ دولة مع سورية هي وسيلة أكثر فعالية بشكل ملحوظ للتأثير في المحيط الاقليمي وبحلول عام ١٩٨٢ حيث الغزو الاسرائيلي للبنان وصلت العلاقة الفلسطينية الايرانية إلى الحضيض، مثيرة حالة من الحنين إلى الماضي لدى الطرفين.

لهذه الأسباب وغيرها، كالنزاعات المحلية في لبنان، فإن كلاً من سورية وايران قد منحتا دعماً سياسياً ومادياً ملحوظاً لجماعات المعارضة الفلسطينية المعادية لعرفات، وخصوصاً منذ ١٩٩١، وقد اتجهتا إلى منح

كتلة الرافضين الفلسطينيين الاسلاميين والعلمانيين تختلف درجات الدعم. مع ذلك، فإنه يتوجب التمييز بين العلاقات السورية الايرانية والعلاقات القائمة بين ايران والفلسطينيين. فخلافاً لإيران التي تراجعت عن دعمها لمنظمة التحرير (لكنها بقيت تعترف بسفارة "الدولة" الفلسطينية في طهران)، فإن سورية لم تقطع العلاقات مع المنظمة. بالرغم من ذلك فقد أقامت اتصالاً ضئيلاً أو معدوماً مع السلطة الوطنية الفلسطينية المتمركزة في غزة وأريحا أو مع قيادتها بما في ذلك عرفات نفسه منذ أواخر ١٩٩٣.

وفي الوقت ذاته، فإن صلات سورية مع جماعات المعارضة الفلسطينية يبدو أنها لم تضعف وقد تم الإبقاء على اتصالات مع شخصيات منظمة التحرير التي عرف عنها انتقادها لعرفات ولاتفاق اوسلو. بالإضافة إلى المحافظة على مصالحها الخاصة ضمن المعسكر الفلسطيني فإن سورية قد سهلت أيضاً الصلات الايرانية مع هذه الجماعات عبر دور الوصاية الذي تمارسه في الساحة اللبنانية وصفتها التقليدية كقاعدة سياسية ــ عملياتية وكمأوى آمن نسبياً للرافضين الفلسطينيين. إن التسهيل السوري للاتصالات الايرانية مع المعارضة الفلسطينية يساعد في وضع سقف للرفض الفلسطيني ويبقيه ضمن حدود ماتعرفه سورية وما تعتبره محمولاً نسبياً. منذ ١٩٩١ تركزت الجهود السورية والايرانية على "مجموعة العشرة" من المنظمات الفلسطينية والجماعات المنشقة بما في ذلك (حماس) والجهاد الاسلامي (تنظيم الشقاقي) والجبهة الشعبية (حبش) والجبهة الديموقراطية (حواتمة) والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة (أحمد جبريل) وفتح الانتفاضة (أبو موسى) والصاعقة المدعومة من سورية. وبالرغم من التشجيع السوري والايراني، فإن "جماعة العشرة" قد فشلت في تطوير برنامج سياسي مشترك

بسبب الخلافات الحادة على الثقل النسبي للأحزاب المعنية وخلافات سياسية وأيديولوجية مهمة فيما بينها. وبالنتيجة فإن معظم تنظيمات مجموعة العشرة قد أنشؤوا قنواتهم المستقلة إلى مختلف مراكز القوى في دمشق وطهران وأسسوا شبكاتهم الخاصة مع طرفي التحالف.

اعتبرت جماعات الرفض الفلسطينية من قبل كل من دمشق وطهران كوسيلة هامة للتأثير على التوازن الفلسطيني الداخلي وكأداة ممكنة لسياسة الدولة إزاء لاعبين آخرين، كاسرائيل والولايات المتحدة بالدرجة الاولى، مما يمنح إمكانية اتخاذ مواقف معينة وأفعال غير مباشرة في حين يتم الحفاظ على الابتعاد والنكران السياسيين.

بالنسبة لدمشق وطهران، فإن هذا يعكس أكثر من نزعة ظاهرة لاستغلال العناصر الفلسطينية بما يتلاءم مع أغراضهما الخاصة، بل إنه، بالقدر نفسه، انعكاس لتعاطفهما السياسي والايديولوجي مع الأطراف المعنية. لقد كانت سورية نصيرة الحق الفلسطيني في الكفاح المسلح منذ البداية الأولى للنشاط المسلح لحركة فتح في أوائل الستينات. أما إيران فعلى الرغم من افتراقها مؤخرا عن منظمة التحرير، فإن تراثها الثوري وعلاقاتها الحميمة تاريخياً مع الحركة الفلسطينية قد خلفا تراثاً قوياً من التعاطف والدعم من أجل القضية الفلسطينية في النضال ضد اسرائيل. في الوقت ذاته فإن الجماعات الفلسطينية المعنية قد تكون راغبة عموماً في تحمل التقييدات الناجمة عن الوصاية السورية الايرانية الخارجية مهما تكن في مقابل مستوى معين من الحضور السياسي والظهور.

بالنسبة لبعض الجماعات الصغيرة المنشقة، فإن قابليتها للحياة بالذات قد تكون موضع شك إلا من أجل هذه الوصاية، وربما كان الدعم الخارجي حاسماً في تأكيد وجودها الدائم على مدى السنوات الماضية.

بالنسبة للجماعات الكبرى كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين وحركة حماس فإن العلاقة هي أكثر تعقيداً. فهذه الجماعات ليست متجذرة عميقاً في الجسم السياسي والحركة الوطنية الفلسطينية فحسب، بل إن صلاتها مع سورية وايران قد قامت على أكثر من مجرد تبعية ذرائعية أو متطلبات البقاء. بالنسبة لهذه الجماعات، فإن سورية وايران تمثلان عنصرين اقليميين فاعلين قويين تعزز سياستهما إزاء الخط السياسي والتفاوضي لمنظمة التحرير الفلسطينية الأثر التراكمي لمعارضتهما وتفيد في دعم الثوابت الفلسطينية المحددة مثل حق تقرير المصير و"حق العودة" وهي شعارات كان من الممكن أن تضعف أو تضيع كلياً لولا الموقف السوري والايراني. إن درجة التأثير الفعلي للضغط السوري الايراني على صنع قرار منظمة التحرير (وخاصة منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية) هي موضع خلاف إلا فيما يتعلق بهذه الجماعات؛ إذ أن نزوع منظمة التحرير المزعوم لتقديم التنازلات سيبقى خلافاً لذلك بدون ضوابط.

على العموم، كان موقف الجبهة الشعبية/ الجبهة الديموقراطية لصيقاً بالموقف السوري وحذا حذوه في المطالبة بتسوية شاملة تقوم على "الشرعية الدولية" (أي قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢) وعلى "التنسيق والتعاون" العربيين في التعاطي مع التسوية. مع ذلك، وكجزء من الصورة المعقدة للعلاقات الفلسطينية ـ السورية، فإن هاتين المنظمتين كانتا معاديتين بشكل ملحوظ للتحالف الأميركي ضد صدام حسين أثناء حرب الخليج في تناقض حاد مع موقف سورية ذاتها وفيما يبدو دون تعريض علاقاتهما مع دمشق للخطر الجدي. إن الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل ـ الجماعة القومية ـ العلمانية الأكثر ارتباطاً بسورية بشكل تقليدي، قد حافظت على موقف صلب بشكل متماسك من الصراع العربي ـ

الاسرائيلي يتجلى في معارضتها لـ"الالتزام الاستراتيجي" السوري بالتسوية التفاوضية. لكن الخط الصلب لجبريل يستغل أيضاً في غالب الأحيان كوسيلة لممارسة الضغط السوري على منظمة التحرير والأطراف الأخرى، وبالتالي فهو منسجم مع أهداف السياسة السورية العريضة. إن جبريل قد أوجد أيضاً صلات حميمة مع ايران بالمقارنة مع الجبهتين الشعبية والديموقراطية، وكان يستقبل بشكل منتظم في طهران كجزء من جهود ايران المستمرة لانشاء تحالف أكثر فاعلية ضد عرفات. لذلك، فإن الخطاب السياسي للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة قد خضع مؤخراً لتغير دقيق باتجاه موقف اسلامي أكثر وضوحاً بالمقارنة مع المنظمتين الأخريتين الماركسيتين بشكل أكثر صراحة. مع ذلك، في النهاية، ينبغي على جبريل والجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية جميعاً أن يزنوا موقفهم بشكل حذر جداً. ونظراً لاتكال الجماعات الثلاث على الدعم السياسي والمادي السوري، فإنها تبدو حذرة من إحراج مضيفيها بعمليات من شأنها أن تعيد إحياء قضية الصلات السورية بـ"الارهاب". وهذا اعتبار هام من حيث مصلحة سورية في تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة واستعدادها لصنع "إيماءات" بناء الثقة نحو اسرائيل.

إن موقف حماس والجهاد الاسلامي مختلف إلى حد ما. فمن جهة أولى، إن مركز الثقل السياسي والتنظيمي "للجماعات الاسلامية" والقاعدة الشعبية لهما إنما يقعان داخل الأراضي المحتلة وليس في مخيمات لبنان وسورية، كما هو الحال إلى حد كبير مع المعارضة العلمانية القومية الأخرى. وخلافاً للجماعات الأخرى، فإن حماس والجهاد الإسلامي لم تحاولا القيام بأي تسلل عسكري عبر حدود اسرائيل (أي من جنوب لبنان) ولا هما تحتفظان بقواعد خارجية من أجل انطلاق مثل هذه العمليات.

وهذا لا يمنعهما من الاعتماد على المصادر الصديقة للأسلحة أو الذخيرة أو الأفراد حيثما تستدعي الضرورة ذلك. فعلى سبيل المثال، من المعروف عنهما أنهما قد حصلتا على الدعم من جماعات إسلامية أخرى في مصر وفي أماكن أخرى (بما في ذلك مشاركة مواطن مصري في هجوم اسلامي للجهاد في القدس في تشرين الأول ١٩٩٤). ولكن بالرغم من وجود فتحي الشقاقي في دمشق والعلاقات الودية بين حماس والجهاد الاسلامي وايران، فإن صلة دمشق ـ طهران ذاتها، بالرغم من كونها هامة ماليا ومعنوياً وسياسياً، لا يبدو أنها أساسية لقدرة أي من الجماعتين على التصرف والتحرك في الساحة الفلسطينية. ولكن من المهم أن نلاحظ بعض الفروقات الهامة بين علاقات سورية وايران مع حماس من ناحية، وعلاقاتهما مع الجهاد الاسلامي من ناحية أخرى. إن علاقات حماس، باعتبارها فرعاً من الاخوان المسلمين، مع سورية تظل محكومة بالصراع الدموي على السلطة بين النظام والاخوان المسلمين السوريين في أوائل الثمانينات.

كما ان تعامل (حماس) مع ايران تعكس ايضاً الجذور السنية للاخوان بالرغم من القدر الكبير من التعاطف السياسي ـ الايديولوجي بين الجانبين. وعلى النقيض من ذلك، فإن علاقات (الجهاد الاسلامي) مع كلا البلدين تبدو أقل تقييداً أو إشكالية. فزيارات الشقاقي المتكررة إلى طهران ومشاوراته مع رفسنجاني وخامنئي وأحمد خميني، من بين آخرين، منذ ١٩٩١ تدل على درجة من الحميمية والارتباط بايران أعلى من الدرجة التي تتمتع بها (حماس).

من وجهة نظر سورية، فإن عمليات حماس والجهاد الإسلامي قد سارت بالتنسيق مع نشاطات حزب الله لزيادة الضغط على اسرائيل

ولتقوية موقف المعارضة المدعومة من سورية/ ايران على حساب عرفات. إن الصلة بحماس وجماعات المعارضة الأخرى أيضاً تمنح سورية قناة نفوذ هامة ضمن الساحة الفلسطينية. لكن سورية ليس لها مصلحة طويلة الأمد في مراكمة أو تضخيم نفوذ القتالية الاسلامية بحد ذاتها. إذ ان التسوية سوف تقلل الحاجة إلى الضغط السوري ضد اسرائيل وقد تؤثر إلى هذا الحد على الصلات السورية بكل من حماس والجهاد الاسلامي وللدعم السوري للرافضين داخل وخارج الساحة الفلسطينية بشكل عام. إن وضع دمشق كمأوى آمن نسبياً بعد التوصل لاتفاق بين سورية واسرائيل (لبنان) غير مؤكد، كما هو الحال بالنسبة للدرجة التي ستحافظ فيه هذه الجماعات على دور سياسي فلسطيني موثوق في المنفى الدائم.

إن قدرة ايران على المحافظة على علاقاتها على المدى البعيد مع الرافضين الفلسطينيين غير مؤكدة أيضاً. ففي حين أن بعض الجماعات (بما في ذلك، ربما، الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة والجهاد الإسلامي) قد تكون راغبة في التوجه إلى طهران بديلاً لقاعدتهما الحالية في دمشق، فإن كلاً من البعد وحقائق السياسة ستضعف الدور الايراني في الشؤون الفلسطينية. فبدون أي امتداد صلب فعلاً داخل الأراضي المحتلة و/أو الكيان الفلسطيني، فمن غير المرجح أن يكون للروابط الايرانية بالأطراف المحلية تأثير كبير، بالرغم من أنها من غير الممكن أن تلغى دفعة واحدة. ولكن يمكن لإيران أن تلعب دوراً هاماً بشكل متزايد في سياسة الشتات الفلسطيني، وخاصة بين اللاجئين الساخطين والمحرومين من حقوقهم والذين من غير المحتمل أن تتحقق طموحاتهم كاملة بأي اتفاق وضع نهائي. في الوقت الذي تبدو المؤسسات الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية وحضورها السياسي في حالة انحسار كنتيجة للضائقات المالية وتحول مركز الثقل إلى السلطة الوطنية

الفلسطينية، فإن فراغاً سياسياً وتنظيمياً قد يبرز ليعطي ايران موطىء قدم جديد في الشتات الفلسطيني وخاصة في لبنان. لذلك، ففي اوائل ١٩٩٤ عرضت ايران تمويل عدد من المؤسسات الصحية والإعاشية لمنظمة التحرير في لبنان والتي كانت آنئذ تحت تهديد الإفلاس بسبب ندرة الاعتمادات المالية منذ حرب الخليج. إن استجابة عرفات بالإسراع بإرسال المعونات المالية إلى المؤسسات المعنية قد واجهت مؤقتاً التحدي الايراني ولكن بدون وضع حد نهائي لإمكانية تكرار حدوثه. إن حقيقة كون المبادرة الايرانية قد تمت بتحريض من موالين سابقين لفتح عرفات تدل على أنه قد تكون هناك تربة خصبة من أجل مجموعة من الروابط الايرانية ـ الفلسطينية خارج نطاق الروابط التقليدية مع الرافضين المنطلقين من دمشق. إن مثل هذه الروابط يمكن تعزيزها أيضاً عن طريق الصلات القائمة تماماً بين حزب الله ومختلف الجماعات الفلسطينية في لبنان (بما في ذلك التحالف التكتيكي بين حزب الله وعرفات نفسه ضد حركة أمل أثناء حرب المخيمات ٨٥ ـ ٨٦).

في النهاية، مع ذلك، فإن الدور المستقبلي لايران مع الفلسطينيين في لبنان سوف يظل محكوماً إلى حد كبير بموقف سورية إزاء مثل هذه الروابط وتسامحها معها ـ على الأقل طالما بقي لبنان منطقة نفوذ سورية. لن يسمح بتضافر للرفض الفلسطيني والتعاطف الايراني من أجل الفلسطينيين بالتطور في اتجاهات تتحدى مصلحة سورية في استقرار الساحة اللبنانية أو تقوض التسوية المضمونة من قبل سورية مع اسرائيل. وفي حين أن كلاً من سورية وايران قد تكونا قد أخذتا بالاعتبار تأثير التسوية على علاقاتهما، فإنه من غير الممكن أن يكون أيضاً من الطرفين يحدّ من خياراته في التأثير على الأطراف الأخرى المعنية. إن كلا الطرفين يقران بمركزية الدور الفلسطيني في التطورات الحاصلة في عملية السلام وسوف يحافظان على روابطهما مع

الرافضين الفلسطينيين وفقاً لذلك. فالصلات الايرانية ـ الفلسطينية التي تسهلها سورية أو المحكومة إلى حد كبير بالسيطرة السورية على الأرض في لبنان لا تناقض بالضرورة المصالح السورية. وفي الوقت ذاته، فإن الصلة الايرانية بحزب الله، على سبيل المثال، تخدم الهدف الحيوي المتمثل بإبعاد سورية عن أعمال العنف ضد اسرائيل بينما تسمح لها في الوقت ذاته بالاستفادة من ضغط حزب الله على اسرائيل في الربط بين المسارين اللبناني والسوري في المفاوضات. كما أنها تبعد دمشق عن بعض الخيارات الأكثر راديكالية التي يتم الإعلان عنها من قبل الجماعات المدعومة من ايران في حين يتم اختبار ردود فعل مختلف الأطراف على مثل هذه الآراء. من وجهة النظر الايرانية، هناك الكثير مما يتم كسبه من حيث الحضور وحرية الحركة الكلية عن طريق دعم الرافضين والفصائل الأخرى إلى الدرجة التي تسمح بها سورية.

مع ذلك، ونظراً لأن سورية أكثر أهمية من الرافضين بالنسبة لإيران، فإن الأخيرة لن تسمح للرافضين بإفساد علاقتها مع سورية ولا التصرف بشكل مستقل ضد المصالح السورية. وطالما أن الصلة الايرانية مع هذه الجماعات تفرض حداً قابلاً للتدبير على طبيعة ومدى الرفض الفلسطيني، فإن سورية قد تنظر إلى ذلك باعتباره عاملاً ميسراً في عملية السلام الشاملة أكثر مما ترى فيه العكس. وهي بالقدر نفسه تفضل الرابطة الايرانية ـ أو التوجه النهائي ـ من أجل هذه الجماعات على البدائل الممكنة الأخرى كالعراق وليبيا.

الفصل الخامس

العلاقات مع الولايات المتحدة وروسيا

العامل الأميركي: علاقة أكثر إيجابية

إن رؤية سورية وايران لأهمية الدور الأميركي في المنطقة قد يكون مقرراً هاماً لعلاقاتهما التالية للتسوية العربية الاسرائيلية: إذ أن علاقات سورية مع ايران قد تزيد الشكوك الغربية بسورية، لكن هذه العلاقات تفيد أيضاً في رفع الاهتمام الأميركي والغربي بدور سورية كملطف ممكن للسياسة الخارجية الايرانية وكقناة غير مباشرة محتملة إلى إيران.

تتشكل هذه الرؤية جزئياً، عن طريق الدور الذي لعبته سورية تماماً أثناء أزمات الرهائن المختلفة في لبنان وهو مشابه لنوع الدور الذي لعبته سورية لبعض الوقت بين ايران والأقطار العربية الأخرى، وخصوصاً دول الخليج.

وعلى نحو مشابه، فإن مصلحة ايران بالصلة السورية يمكن رؤيتها كعامل لمصلحتها في الحفاظ على الأقنية اللارسمية للاتصال مع الولايات المتحدة وما يتمتع به السوريون من امكانية التعويل عليهم نسبياً في هذا الخصوص بالمقارنة مع الأقنية الممكنة الأخرى من وجهة النظر الايرانية.

إن عرض سورية لمساعيها الحميدة على ايران كوسيط يمكن أن يكون مصدر قوة لابأس به لسورية عندما تبني علاقة جديدة مع الولايات المتحدة والغرب عموماً. إن مصلحة الولايات المتحدة لا تكمن في إضعاف الروابط السورية الايرانية كجزء من الثمن الذي يتعين على سورية أن تدفعه مقابل تسوية شرق أوسطية، بل انها تكمن في الاتجاه المعاكس تماماً، أي في استغلال هذه الروابط لتسهم في الوصول إلى تحقيق علاقات غربية جيدة مع ايران، إضافة إلى احتواء السياسة الايرانية المعادية للغرب حيثما يكون ذلك ممكناً. إن ايران، من ناحيتها، تعترف بقيمة مثل هذه الاتصالات، وقد تسعى لتشجيع طموحات سورية للعب دور الوسيط، وهو دور لا يحمل أية عقوبة أو خطورة من وجهة النظر الايرانية.

بالرغم من أنه قد يكون من السابق لأوانه التكهن بمستقبل الروابط الأميركية السورية بعد التسوية، فمن المهم أن نلاحظ أن علاقة جديدة أكثر ايجابية قد بدأت بالتطور بين البلدين، بما في ذلك وجود مقدار واسع من التفاهم حول القضايا الاقليمية واحتمال قيام علاقات اقتصادية واسعة.

وجاءت هذه النتائج بفضل الجهود الأميركية المواظبة للحفاظ على علاقات جيدة مع سورية، كما اتضح ذلك من خلال عقد اجتماعي قمة بين الرئيسين الأسد وكلينتون، بما في ذلك زيارة كلينتون الهامة، سياسياً ورمزياً، إلى دمشق في تشرين الأول ١٩٩٤، التي استقبلت برضا على كبير من الجانب السوري. إن هذه الجهود الأميركية لا تخدم فقط في تسهيل الاتفاق السوري الاسرائيلي حول الجولان، بل تساعد أيضاً في ضمان التأييد السوري المستمر لسياسة الولايات المتحدة إزاء العراق، كما حصل أثناء حشد القوات العراقية على الكويت في تشرين الأول ١٩٩٤.

إن المهم، بالقدر نفسه، من وجهة النظر السورية، كون السياسة الأميركية الراهنة تساعد في التأكيد على تثمين أميركا لدور وأهمية سورية الاقليميين، بالإضافة إلى تفهمها للمخاوف السورية الخاصة كما في لبنان.

بهذا المعنى، فإن السياسة الأميركية في الاحتواء المزدوج ضد العراق وايران تسمح لسورية بهامش أوسع من المناورة مع الولايات المتحدة ذاتها ويساعد سورية في أن تعتبرها الولايات المتحدة بمثابة "استقرار" ضد العراق وايران. إن الولايات المتحدة قد تسعى في النهاية لجر سورية إلى شبكة أكثر اتساعاً من القوى الاقليمية المؤيدة للغرب، ولكن من غير المحتمل أن تتشكل هذه الشبكة بأية طريقة (أي بتفاهمات الدفاع الثنائي أو المناورات العسكرية المشتركة)، كما الحال في الاتفاقيات المبرمة مع الأطراف الأخرى في المنطقة مثل مصر أو اسرائيل أو أقطار الخليج العربي.

ثمة اعتبار استثنائي من وجهة النظر السورية هو مستقبل الدور الأميركي المباشر في الترتيبات الأمنية في الجولان، حيث يمكن للمشاركة الأميركية الجدية في صنع وحفظ السلام ان تساعد في ردع المغامرة العسكرية الإسرائيلية، وتقلل من حدة تأثير التفوق العسكري الاسرائيلي الاجمالي بخصوص بنود التسوية. استند النهج السوري للمفاوضات على افتراض النزاهة الأميركية والدرجة العالية من الفهم لهموم سورية الأمنية بالإضافة إلى هموم اسرائيل الأمنية، بلغة عملية، تمت ترجمة ذلك على شكل اهتمام سوري بضمانات الولايات المتحدة لأي نظام أمني جديد يمكن أن يتضمن وجوداً عسكرياً أميركياً في الجولان كجزء من جهد متعدد الجنسيات مشابه في الفحوى، إن لم يكن في البنية بالضرورة، للقوة التي تم نشرها في سيناء كجزء من ترتيبات الأمن الاسرائيلية ـ المصرية. إن استعداد إدارة كلينتون لدراسة هذا الدور قد ساعد في تعزيز الثقة السورية بسياسة

الولايات المتحدة، لكن مجيء كونغرس ذي أغلبية جمهورية أكثر تشدداً مع زعماء كبار منسجمين كما يبدو مع وجهات نظر الليكود اليميني حول تسوية الجولان قد يشكل تهديداً خطيراً للحوار الأميركي السوري الراهن. وهذا بدوره يمكن أن يعقد ويؤخر إيقاع المفاوضات الاسرائيلية ـ السورية وفرص تحسّن أكبر في الروابط السورية الأميركية. إنه بدون ضمانة أمنية أميركية من نوع أو آخر في الجولان، فإن استعداد سورية لتلبية الشروط الأمنية لاسرائيل قد يقل، مثلما يمكن أن تقل آفاق حدوث اختراق مبكر لتسوية الجولان بكامله.

من غير المتوقع أن يلقى وجود القوات الأميركية في الجولان ـ تحت أي غطاء كانت ـ ترحيباً في طهران نظراً للمعارضة الايرانية المتأصلة لأي وجود عسكري غربي في المنطقة، وأي اتفاق نهائي حول نشر هذه القوات قد يواجه انتقاداً من الايرانيين، كما هو حال أي اتفاق اسرائيلي ـ سورية شامل. مع ذلك، فمن غير المحتمل أن تعتبر ايران الوجود الأميركي في الجولان يشكل أي تهديد خطير لايران ذاتها. ولذا فإنه من المحتمل أن تكون ردود فعلها محدودة نظراً لرد فعلها المتحفظ نسبياً تجاه قضية أكثر اشكالية المتمثلة في حشد القوات الأميركية في الخليج حيث المصالح الايرانية الحيوية في الميزان، خلافاً لما هو الحال في الجولان. وستكون قدرة ايران على معارضة سورية بهذا الخصوص مقيدة أيضاً بالسيطرة الكلية التي تمارسها سورية على المنطقة وبالجدية التي يحتمل أن تنظر بها إلى أي تحدٍ ايراني هناك. بأي حال من الأحوال، فإن رد الفعل السلبي الايراني لفكرة الوجود الأميركي في الجولان لن تكون كافية لردع سورية عن السعي وراء مصالحها الوطنية هنا، وخاصة حيثما يكون هذا الوجود مرتبطاً، من وجهة نظر سورية، بكل من الاستقرار

طويل الأمد للترتيبات الأمنية مع اسرائيل وبقفزة هائلة في العلاقات السياسية والاقتصادية الأميركية ـ السورية في المستقبل.

وإذا استبعدنا خلافاً أميركياً ـ سورياً جدياً في المستقبل القريب على بنود التسوية مع اسرائيل أو على قضايا اقليمية أخرى (لبنان، العراق، الخ)، فليس هناك مبرر للافتراض بأن سورية لا يمكن أن تحافظ على علاقة عمل جيدة مع الولايات المتحدة في المستقبل المنظور. إن هذا لا يحول دون وجود خلافات ناجمة عن التوترات السورية المحتملة مع تركية أو العراق مابعد صدام حسين أو مع اسرائيل مابعد التسوية. وقد يكون أحد مصادر التوتر هو الدعم الأميركي للتشكيلات الاقليمية الجديدة مثل تكتل اسرائيل ـ الاردن ـ العراق أو تكتل اسرائيل ـ مصر ـ تركية.

أما المصدر الآخر فيمكن أن يكون تصعيد الحملة الأميركية ضد ايران بعد التسوية العربية ـ الاسرائيلية في المدى القصير على الأقل، فإنه من غير المحتمل أن تقاوم سورية اية محاولات أميركية للضغط عليها لإجبارها على شكل أكثر فاعلية من الاحتواء المزدوج والذي قد ترى فيها إجباراً لها على الاختيار بين تحالفها مع ايران أو سياسة تجمع ايران وصدام حسين كمصدر تهديد مشترك. أما الخيارات الأخرى ذات الأهمية فهي أن مصالح سورية تملي عليها الحفاظ على علاقة متوازنة بين واشنطن وطهران بحيث لا يتعين عليها أن تضحي بروابطها مع واحدة لصالح الأخرى. إن الموقف السوري القائم على علاقات جيدة مع الغرب ولكن بدون أي تماهي واضح مع السياسة الغربية في المنطقة سوف يسمح لسورية بالحفاظ على روابطها بايران (والعكس بالعكس) بحد أدنى من الاحراج وحد أعظم من الفائدة لكافة الأطراف المعنية. وسيكون ذلك منسجماً مع موقف سورية السياسي ـ الايديولوجي المتصل ورؤيتها لأدوارها العربية والاقليمية.

ثمة عامل معقد ينشأ عن تزايد التوترات الأميركية ـ الايرانية. إن تصعيد جهود الولايات المتحدة لمقاطعة التجارة والاستثمار مع ايران قد يزيد بشكل متناقض ظاهرياً التحديات التي تواجهها عملية السلام العربية ـ الاسرائيلية خلافاً للتوقعات، فإذا لم ترفع العقوبات ضد العراق، وإذا تراجعت الآمال في الحوار العراقي ـ الاسرائيلي والحوار العراقي ـ الأميركي، عندئذ قد تتعزز فرص تقارب ايراني ـ عراقي أكثر فعالية. وهذا بدوره يمكن أن يخلق بؤرة هائلة للقوى المعارضة لعملية السلام. وعلاوة على ذلك، وفي غياب أي تقدم هام على المسار السوري ـ الاسرائيلي، فإن سورية قد تصبح أكثر عرضة لضغوط الرفض الايرانية. وفي حين ظلت المعارضة الايرانية لعملية السلام ولمشاركة سورية في المفاوضات لفظية إلى حد كبير حتى الآن، فإن رؤية ايران بتعرضها لهجوم تقوده أميركا قد يدفعها لاتباع أشكال من المعارضة أكثر فاعلية.

ومع وجود ليبيا كشريك آخر محتمل، فإن تشكيلة جديدة للقوى الاقليمية الفاعلة في معارضتها للتسوية قد يكون لها نتائج غير مرغوبة للموقف الأميركي الراهن ضد ايران.

الدور الروسي: دور محدود

كان الاتحاد السوفييتي، قبيل انهياره، عنصراً هاماً في العلاقات السورية ـ الايرانية. إن دور سورية كقناة للأسلحة السوفييتية إلى ايران أثناء المراحل الأولى من حرب الخليج (حتى عام ١٩٨٢) لم يكن سوى مظهر من مظاهر العلاقة الثلاثية الأطراف، مما سمح لكل من السوريين والاتحاد السوفييتي بدعم ايران بدون أية مسؤولية وتورط مباشرين في الحرب. لقد استفادت الأطراف الثلاثة جميعاً من استعداد سورية للعمل كقناة سياسية غير مباشرة بين طهران

وموسكو. فقد كانت علاقات سورية الثنائية مع الاتحاد السوفييتي مصدر قوة استراتيجية حيوية طوال فترة الحرب الباردة، وسنداً مركزياً لموقف سورية الدفاعي ضد اسرائيل. بالنسبة لايران، كان الاتحاد السوفييتي، بالمثل، ثقلاً موازناً، بشكل ضمني لكنه غير ثابت، للعدو الخارجي الأكبر، الولايات المتحدة. إن عوامل جيواستراتيجية مثل القرب الجغرافي والحاجة إلى الاستقرار على الحدود الشمالية لايران اضافة إلى مقتضيات التجارة، قد أبقت العلاقات الايرانية السوفييتية على مكيال متعادل نسبياً بالرغم من تشهير ايران الرسمي بالقوتين العظميين، والخلافات مع الاتحاد السوفييتي حول الحزب الشيوعي الايراني (توده) والانحياز السوفييتي اللاحق إلى جانب العراق بعد ١٩٨٢.

ساهم انهيار الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١ في إحداث عدد من التغيرات الهامة في الموقف السياسي السوري. وقد شملت هذه التغيرات التخلي الفعلي عن الصراع العسكري ضد اسرائيل، كما كان يتمثل بمبدأ "التوازن الاستراتيجي" السوري، والالتزام السوري بعملية مدريد (السلمية)، مما أدى إلى تطور علاقات متحسنة كثيراً مع الولايات المتحدة. بنيت السياسة السورية خلال النصف الأول للتسعينات على حقيقة افتراض وجود عالم أحادي القطب حكمه الأعلى الولايات المتحدة، على الأقل فيما يتعلق بالقضايا العربية الاسرائيلية والشرق أوسطية. وبالتالي، فإن العلاقة السورية ـ الروسية والعلاقات العربية ـ الروسية عموماً قد تراجعت فعلياً بالمقارنة مع تلك العلاقات التي كانت قائمة سابقاً مع الاتحاد السوفييتي.

وقد عكس ذلك ضعف وانشغالات موسكو بالإضافة إلى استعدادها الظاهر لترك واشنطن تهيمن على العمليتين التفاوضية والدبلوماسية لما بعد مدريد على الجبهة العربية ـ الاسرائيلية. على الضد من ذلك فالعلاقة الروسية ـ الايرانية، لم تتغير بشكل جوهري بفعل انهيار الاتحاد السوفييتي.

وقد تمت موازنة الفوائد الاستراتيجية المكتسبة من قبل ايران من جراء اختفاء التهديد العسكري والأيديولوجي السوفييتي إلى حد كبير بمفهوم جديد ناجم عن مبدأ الاحتواء الأميركي الجازم والدور العسكري الغربي الجديد في المنطقة بعد حرب الخليج. إن الأحداث على الحدود الشمالية لإيران كانت تنحو أيضاً نحو مزيد من المفاجآت على امتداد حدودها الشمالية محل السيطرة السوفييتية المستقرة نسبياً.

مع ذلك، يبدو أنه قد تم ايجاد توازن بين مخاوف روسيا فيما يتعلق بالتدخل الايراني أو بالنشاط الاسلامي المدعوم من ايران في أذربيجان وطاجيكستان وفي أماكن أخرى على امتداد الأطراف الجنوبية الروسية والمصلحة الايرانية للحصول على الأسلحة وتأمين التجارة الروسية. في الواقع فإن السياسة الايرانية منذ ١٩٩١ قد تميزت بحذر ملحوظ في التعامل مع الأحداث الجارية في الجمهوريات الجنوبية السابقة من الاتحاد السوفييتي. هذا الحذر ينبع من الرغبة في الحفاظ على مستوى مقبول من النوايا الحسنة المتبادلة مع موسكو إضافة إلى تجنب الخلاف المباشر والمنافسة مع تركية - أو بشكلٍ معكوس - تجنب أي انطباع بالاصطفاف مع تركية ضد روسية. وأخيراً، فإن لطهران مصلحة واضحة في تجنب أي تأثير للصراعات المحلية في تلك الجمهوريات إلى داخل ايران نفسها نظراً للتعقيدات السياسية والإثنية الدفينة في المنطقة، وهذه المصلحة هي وراء تحمّل طهران المدهش لسياسة روسية "المعادية للإسلام" في الشيشان والبوسنة.

إن فترة الهمود الروسي النسبي في الشرق الأوسط قد تصل إلى نهايتها مع ذلك. فبدافع من الحاجات الاقتصادية إضافة إلى الضرورات الاستراتيجية قد تتشكل سياسة روسية مستقلة تكون متميزة ومنفصلة عن الوقوف السابق إلى جانب الولايات المتحدة على عدة مستويات وأهم

مافيها بالنسبة لسوريا وإيران، الضغط الروسي لإعادة تأهيل العراق دولياً. لقد فرضت روسيا نفسها ليس فقط كوسيط دولي لصالح العراق (كما شهدت على ذلك الزيارات المتتالية لوزراء ومبعوثين عراقيين إلى موسكو منذ ١٩٩١) بل كمدير مستقل للأزمات في الصراع الاقليمي.

كان المقصود من مهمة وزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف إلى بغداد والخليج أثناء أزمة الكويت عام ١٩٩٤ أن تكون عرضاً للمهارة الدبلوماسية بقدر ماهي رسالة مفادها أن روسيا لاتزال تعتبر نفسها قوة عالمية كبرى ذات مصالح مميزة في المنطقة. على الرغم من النجاح الروسي المحدود في هذه الحالة (بالرغم من أنه لا يمكن اعتبار الالتزام الرسمي العراقي بالاعتراف بالكويت مرضياً تماماً) فإن مستقبل العلاقات الروسية ـ العراقية التي جرى انعاشها وإعادة حيويتها لابد أن يكون مصدر قلق بالنسبة لسورية وايران. إذا كان بمقدور روسيا وأطراف أخرى مثل فرنسا، أن تنجح أخيراً في رفع نظام العقوبات، فإنه يمكن للعراق وصدام أن يعاود الظهور على المسرح الاقليمي مع حلفاء خارجيين أقوياء قد يكونوا مستعدين لدعم إعادة تنمية الاقتصاد العراقي وقادرين على تزويد القوات العراقية بتشكيلة جديدة من الأسلحة الحديثة وأنظمة التسلح. بالرغم من أن تدفق الأسلحة الروسية على العراق قد لا يتحقق مباشرة بعد انتهاء نظام العقوبات، فلا يمكن لسورية أو ايران تجاهل مضاعفات هذا الاحتمال.

من المرجح أن يشكل التطور المحتمل للعلاقات العراقية ـ الروسية حافزاً إضافياً يضاف إلى دوافع سورية وايران في المحافظة على ارتباطهما في المستقبل المنظور. حتى بدون صدام، فإن العراق المنبعث عسكرياً واقتصاديا بدعم من روسيا هو احتمال إشكالي بالنسبة للبلدين، لكن انفتاح روسيا على العراق قابلته تحركات روسية أخيرة في المنطقة. لقد حاولت روسيا من

خلال نشاطها الدبلوماسي خلق علاقة متوازنة مع كافة الأطراف الاقليمية الكبرى. فقد تعززت الصلات الروسية مع الخليج بمعاهدة دفاع ثنائية مشتركة مع الكويت (مشابهة من حيث الشكل لتلك المعاهدات المبرمة بين الكويت والحلفاء الغربيين الكبار) وعملت روسيا بتصميم على تصدير تكنولوجياتها العسكرية الجديدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي. أما الروابط الروسية ـ الاسرائيلية قد حولت العداوات السابقة في العهد السوفييتي إلى علاقات سياسية واقتصادية حارة ومزدهرة نسبياً.

كانت الزيارة الأولى لرئيس وزراء اسرائيل إلى موسكو في ربيع ١٩٩٤ مناسبة لما ذكر عن عرض مقدم من يلتسين إلى رابين بإبرام اتفاق مشترك حول الانتاج الدفاعي بالإضافة إلى البروتوكول التجاري المتفق عليه الذي وقع بالأحرف الأولى أثناء الزيارة. كما تطرقت المشاورات الروسية ـ الاسرائيلية إلى قضايا "التطرف الاسلامي" والسياسة الايرانية في آسيا الوسطى إضافة إلى مبيعات الأسلحة الروسية في الشرق الأوسط ورغبة اسرائيل في الحد من الإمدادات العسكرية الروسية المحتملة إلى سورية وايران.

من الجدير بالذكر، مع ذلك، ان زيارة رابين لموسكو قد تزامنت مع زيارة وفد روسي عالي المستوى إلى سورية. إن المبيعات العسكرية الروسية إلى سورية لم تتأثر إلا تأثراً جزئياً بانهيار الاتحاد السوفييتي، فبعد انقطاع امتد من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤ يبدو أن دور روسيا التقليدي كمورّد رئيسي للأسلحة إلى سورية قد عاد إلى وضعه السابق. ونظراً لأن حوالي ٩٠٪ من المعدات العسكرية السورية هي من منشأ سوفييتي، فإن الفقدان الظاهري للاتحاد السوفييتي كمصدر للأسلحة بعد ١٩٩١ وانعدام أي مورّد بديل كبير يعوّل عليه قد واجه سورية بالخطر الواضح للتدهور الحقيقي لقدرتها العسكرية على مدى السنوات القليلة التالية. إن إعادة تأسيس الروابط

العسكرية الروسية ـ السورية من شأنها أن تسكّن جزئياً المخاوف السورية الكبيرة بخصوص الاهتراء الكامل للتجهيزات المورّدة من قبل السوفييت ومصداقية قدراتها الدفاعية.

من المحتمل أن يكون تأثير حصول سورية على أسلحة روسية جديدة محدوداً على العلاقة السورية الاسرائيلية وعلى المفاوضات بشأن الجولان. فطالما بقي التزام سورية السياسي بالتسوية قائماً فإنه من غير المحتمل أن تغير هذه الصلة الروسية المتجددة ميزان القوى أو تحرف عملية السلام، بالرغم من أنها قد تصلّب موقف سورية في أية مفاوضات حول الترتيبات الأمنية مع اسرائيل. يتعين على روسيا، أن توازن الفوائد السياسية والاقتصادية للصلات العسكرية المتجددة مع سورية مقابل التأثير السلبي الذي قد يتركه ذلك على علاقاتها الناشئة مع اسرائيل.

يبقى احتمال تحالف روسي سياسي أو عسكري كامل مع اسرائيل ضعيفاً، نظراً لطبيعة ودرجة الروابط الأميركية ـ الاسرائيلية، لكن قدرة روسيا على التحرك نسبياً عبر الخط الفاصل العربي ـ الاسرائيلي قد توفر فرصاً دبلوماسية جديدة من أجل دور روسي أكثر فعالية. كان ذلك واضحاً في مهمة كوزيريف إلى تل أبيب في منتصف ١٩٩٤ بقصد الدعوة إلى مؤتمر "مدريد ٢" كوسيلة لإعادة إحياء عملية السلام الشرق أوسطية. إن هذه المبادرة، بالرغم من أنها قد أسيء فهمها واستقبلت ببرود في وقتها من قبل اسرائيل والولايات المتحدة (وليس من قبل سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية) قد تمهد الطريق لمبادرة روسية مدروسة بحذر أكثر إلى حد ما في المستقبل.

إن مبيعات الأسلحة والتجارة الروسية إلى سورية قد سارت بالتوازي مع علاقة مماثلة مع ايران. فقد كان الاختراق الايراني الأكبر في هذا المجال ثمرة

لزيارة الرئيس رفسنجاني إلى موسكو في أيار ١٩٨٩ قبل انهيار الاتحاد السوفييتي التي نتجت عنها اتفاقية تبادل تجاري بقيمة ١٥ بليون دولار أميركي، منها ٤ بلايين دولار ثمن أسلحة حسبما أُعلن عن ذلك. بالنسبة لكل من سورية وايران، فإن إمدادات الأسلحة الروسية تخدم عدداً من الأغراض السياسية ـ العسكرية الهامة. أولاً، إنها تشتمل على أنظمة ذات تكنولوجيا عالية المستوى (طائرات، دبابات، صواريخ أرض ـ جو) من الصعب الحصول عليها بغير ذلك في السوق العالمية. فلا الصين ولا كوريا الشمالية قادرة حالياً أو في المدى القصير أو المتوسط، على انتاج أنظمة تسليح كبيرة متطورة تضاهي نظائرها الأوروبية الموضوعة في الخدمة مع خصوم محتملين مثل اسرائيل والعراق (في حالة سورية أو ايران) أو الولايات المتحدة والسعودية (في حالة ايران وحلها). ثانياً، إن الأسلحة الروسية تعزز آفاق التعاون العسكري السوري - الايراني عن طريق ايجاد قاعدة عريضة نسبياً من التجهيزات المشتركة والمخزونات الاحتياطية العسكرية. وبينما أدى الحصول السوري والايراني على صواريخ سكود ـ C من كوريا الشمالية بشكل ظاهري إلى تعاون بين البلدين على إقامة خط انتاج سكود في سورية ذاتها، فإن الواردات الروسية تغطي مجالاً أوسع من المعدات العسكرية وقد تكون ذات قيمة متعددة الأغراض في الأزمات، كأن تستخدم من أجل نشر القوات السريع الداعم بشكل متبادل أو تستخدم في أوقات الحرب كما حصل مع الامدادات السورية لإيران أثناء الحرب العراقية - الايرانية. ثالثاً، بينما يوجد دليل ضئيل على أن الأسلحة والتجارة تشكلان لوحدهما وسيلة تأثير كافية على الموقف أو على السياسة الاجمالية للمورّد (أو للمتلقي بالنسبة لتلك المادة) فإن سورية وايران قد تأملان باستخدام علاقاتهما العسكرية مع روسيا كوسيلة لتغيير السياسة الروسية في المناطق ذات الاهتمام المشترك.

ثمة عوامل أخرى تؤثر أيضاً على العلاقات السورية ـ الايرانية مع روسيا. بالنسبة للبلدين، يمكن لروسيا أن تلعب دوراً موازناً هاماً في مواجهة اللاعبين الاقليميين الآخرين، وخاصة تركيا. إن العلاقات السورية القوية مع روسيا يمكن أن تساعد في احتواء حرية الحركة التركية مع اسرائيل أو في الساحة العربية عموماً. أما ايران، من ناحيتها، فلها مصلحة طويلة الأمد في الحفاظ على عامل الضغط الروسي ضد "النزعة التوسعية" التركية في آسيا الوسطى أو كوسيلة للحد من الدور التركي الفاعل في الخليج.

إن مايكتسب أهمية خاصة وربما حيوية بالنسبة لايران هو عامل النفط. فمنذ الثورة الايرانية تحدّد موقف ايران من الاتحاد السوفييتي/ روسيا أساساً بالرغبة في تأمين حصة لها من الآفاق الاقتصادية الهائلة لأنابيب النفط عبر روسيا و/أو الأراضي السوفييتية السابقة الأخرى. وقد أدى ذلك إلى قدر من المنافسة بين روسية وايران على المسارات البديلة الممكنة لهذه الخطوط والخلاف على تطوير حقول (الاذريه) في عرض بحر قزوين. إن إحدى أبعاد تعقّد العلاقات الايرانية الروسية هو أن هذه المنافسة يجب أن تستند إلى تطوير المشاريع والمصالح المشتركة الهامة، بما في ذلك الالتزام الروسي بالمساعدة في إعادة إحياء برنامج الطاقة النووية الراكد لدى ايران. في كانون الثاني ١٩٩٥ تم التوصل إلى اتفاق روسي ـ ايراني لتزويد المرافق النووية الايرانية في (بوشهر) بمفاعلين طاقتهما /٤٤٠/ ميغاواط بعد عدة سنوات من المفاوضات. بالإضافة للجوانب المالية من هذه الاتفاقية (التي قدرت بشكل أولي بحوالي ٨٠٠ مليون دولار أميركي) قد تكون بعض المصلحة الروسية في مقابل الدعم لبرنامج الطاقة النووية الايراني بالمنافسة الروسية ـ الايرانية على خطوط أنابيب النفط.

إذا وضعنا هذه المصالح جانباً، فإن ثمة قيود على الدور الروسي الناشط الجديد مع سورية أو ايران في آن معاً. من وجهة نظر سورية، فالعلاقات الوثيقة "الناشطة" مع روسيا قد تكون مكلفة من حيث ثقة الولايات المتحدة بسورية ذاتها. ولطالما كانت سورية تهدف إلى ضمان استمرارية الرعاية الأميركية لعملية السلام وفتح آفاق حسنة للروابط الاقتصادية الأميركية ـ السورية بعد التسوية. فمن غير المحتمل أن يسمح ذلك لعلاقتها مع روسيا بأن تؤثر على علاقاتها مع الولايات المتحدة. وهذا لا يعيق كلياً المساعي السورية للاستفادة من الصلة الروسية لممارسة بعض الضغط على الولايات المتحدة، لكنه لا يعمل ضد أي وقوف تام مع روسيا ضد الولايات المتحدة فيما لو أن هذا الاستقطاب قد عاد إلى الظهور مرة أخرى في المدى القصير أو المتوسط.

قد تتغير السياسة السورية بهذا الخصوص في حال الانهيار الجدي لعملية السلام، أو إذا كانت الولايات المتحدة بصدد أن تسحب تعهداتها الحالية (كما تفهمها دمشق) أو تتبنى موقفاً عدائياً تجاه سورية لأسباب أخرى (مثل رعاية الإرهاب). مع ذلك، فإن القدرة الروسية على الأداء على الجبهتين السياسية والعسكرية ستبقى محدودة وسوف ينظر إليها هكذا في دمشق وطهران لبعض الوقت في الأمد القريب على الأقل. إن عدم الاستقرار الداخلي لروسيا والضعف الاقتصادي وما ينظر إليه بمثابة انعدام للتماسك السياسي ـ الدبلوماسي سوف يضعف من إيمان سورية بإمكانية إحياء العلاقة الاستراتيجية على منوال العلاقة السابقة مع الاتحاد السوفييتي وسوف يحد من الاتكال الايراني على روسيا كقوة موازنة فعالة ضد الولايات المتحدة.

الفصل السادس

العوامل العسكرية والاقتصادية والداخلية

التعاون العسكري والمصالح:

تبقى العلاقات العسكرية السورية ـ الايرانية عرضة للتخمين نظراً لغياب التأكيد الرسمي من قبل أي من الطرفين لطبيعة ودرجة التعاون العسكري والدفاعي بينهما. مع ذلك، فإن المصادر الغربية والاسرائيلية والعراقية قد أشارت بشكل متطابق إلى أن التحالف قد شمل التعاون العسكري على عدة مستويات تتراوح مابين شحن الأسلحة والمعدات لصالح طرف ثالث إلى الانتاج المشترك لأنظمة الأسلحة. أما العناصر الأخرى لهذا التعاون، كالتنسيق العملياتي في الإمداد والدعم اللوجستي للقوى الوكيلة والعناصر المتحالفة مثل جماعات الرفض الفلسطينية وقوات الباسداران وحزب الله في لبنان، فقد بقيت غير معلنة بنفس القدر، بالرغم من أن بعض مظاهر هذا التعاون قد تم تأكيدها في بعض المناسبات من قبل الجانب الإيراني.

أثناء زيارة الرئيس الأسد إلى موسكو للتوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون السورية ـ السوفييتية في أوائل تشرين الأول ١٩٨٠، بعد شهر

واحد من اندلاع الحرب الايرانية ـ العراقية، نُقل عن سورية أنها قد توسطت لصالح ايران لتسهيل شحنات الأسلحة السوفييتية إلى طهران وإرسال إمدادات إضافية مباشرة من سورية وليبية. وبدءاً من تشرين الثاني ١٩٨٠ فإن المجال الجوي والموانيء السورية استخدمت أيضاً للمحافظة على تدفق الأسلحة العربية إلى إيران بما في ذلك الشحنة الأولى من صواريخ سكود ـ ب من ليبيا وأسلحة أخرى من الجزائر في منتصف ١٩٨١. وقد دُعمت ببعثة تدريب ومساعدة عسكرية سورية إلى ايران وبمساعدات سورية متزايدة للتمرد الكردي ضد النظام العراقي. إن اتفاقية النفط والتجارة السورية ـ الايرانية في آذار ١٩٨٢ كانت مؤشراً على التشكل الأول للتحالف ونقل عنها أيضاً أنها شملت إمدادات الأسلحة السورية إلى ايران إضافة إلى نشر القوات السورية غير المؤكد إلى حدود العراق ليتزامن مع إغلاق خط أنابيب النفط العراقي السوري في نيسان ١٩٨٢. بعد منتصف ١٩٨٢، يبدو أن انشغال سورية بالتهديد الاسرائيلي في لبنان وتحفظاتها على مواصلة ايران للحرب، داخل الأراضي العراقية قد حال دون تقديم أية مساعدة عسكرية هامة أخرى إلى ايران. توجد أدلة قليلة على شحن لاحق للأسلحة السورية أو عمليات نشر للقوات السورية دعماً لإيران حتى نهاية الحرب الايرانية ـ العراقية في عام ١٩٨٨، بالرغم من وجود بعض المؤشرات على المساعدة التقنية السورية بتشغيل صواريخ سكود ـ ب الايرانية التي تم الحصول عليها من ليبيا في وقت متأخر من عام ١٩٨٥.

من الصعب تقدير التأثير النهائي لإمدادات الأسلحة السورية إلى ايران أثناء الحرب الايرانية ـ العراقية. وتشير الدلائل إلى تأثير استراتيجي محدود،

بالرغم من أن الأسلحة السورية قد تكون لعبت دوراً هاماً في تعزيز الجهـود الحربي الايراني وتوفير المساعدة التقنية واللوجستية في الوقـت الـذي كـانت المصادر الخارجية المتاحة لطهران قليلة. في منتصف الثمانينات كـانت ايـران قد تحولت نحو مصادر بديلة وكانت كل وارداتهـا مـن الأسـلحة تـأتي مـن الصين وكوريا الشمالية ومـن موردين ثـانويين آخرين في أوروبـا الشـرقية وأماكن أخرى. وقد تم الحفاظ على هذا النمط منذ ذاك الحين مع الحصـول على امـدادات جديـدة مباشـرة مـن الاتحـاد السـوفييتي/ روسـيا والصـين في أواخر الثمانينـات وفي التسعينات، هـذه الإمـدادات الـتي شـكلت الأسـاس لبرنامج ايران التحديثي الحالي. بوضع الشحنات العسكرية السـورية الماضيـة إلى ايران في إطارها، مهما تكن درجتها الحقيقية، فإنه يبدو أنه لم يكـن لهـا تأثير هام على القدرات الدفاعيـة للجمهوريـة الإسـلامية ولم يعد بالإمكـان اعتبارها عنصراً كبيراً في العلاقة الكلية بين البلدين.

مع ذلك، فإن المصالح الأمنيـة المشـتركة مستمرة في التأثير علـى هـذه العلاقـة. إن كـلاً مـن سـورية وايـران قـد طورتـا متطلبـات مماثلـة للقـدرة الصاروخية البالستية وواجهتا صعوبات متماثلة في تأمين حرية الوصول إلى أنظمة الأسلحة هذه ومتطلباتها التكنولوجية. إن "حرب المدن" الايرانيـة ـ العراقيـة في عـام ١٩٨٨ الـتي شـهدت دك المراكـز المدينيـة الايرانيـة بحـوالي /٢٠٠/ صاروخ سكود ـ ب عراقي معدّل، قد خلف لدى الايرانيين حوالي /١٠٠٠٠/ إصابة من المدنيين وشعوراً عميقاً بـالمرارة، بالإضافـة إلى وجـود دافع قوي لبنـاء قـوة رادعـة مـن شـأنها أن تمنـع تكـرار حـدوث مثـل هـذا التهديد. على الجـانب السـوري، فـإن التهديـد الاسـتراتيجي الطويـل الأمـد المفروض من قبل القوة الجوية الاسرائيلية ـ والذي اتضـح بكثرة في ١٩٧٣ و١٩٨٢ ـ وقدرات اسرائيل الصاروخية الخاصة قـد وفـرت أساسـاً منطقيـاً

لتطوير قدرة رادعة من شأنها أن تحد من حرية اسرائيل في الحركة وترفع تكلفة المبادرة العسكرية الاسرائيلية ضد سورية. وفي حين أنها نجحت في الحصول على صواريخ سكود ـ ب من الاتحاد السوفييتي بعد ١٩٧٤ وصواريخ اس اس ـ ٢١ (SS-21) الأكثر دقة ولكن ذات المدى الأقصر بعد عام ١٩٨٢، فإن الممانعة السوفييتية/ الروسية لتطوير القوة الصاروخية التكتيكية السورية منذ أواخر الثمانينات قد دفعت بها إلى التحول إلى مصادر أخرى، وبعد أن كان الإمداد المحدود لإيران بصواريخ سكود ـ ب (Scud-B) قد استنفد بشكل فعال أثناء الحرب مع العراق فإن الحاجة إلى تعويض وتطوير مخزونها الصاروخي قد أصبحت ملحة أيضاً.

إن المساعي الأميركية الدؤوبة لاحتواء انتشار الصواريخ البالستية في العالم الثالث مع تركيز خاص على الإجراءات الوقائية ضد سورية وايران مقرون باستعداد سوفييتي/ روسي للتقيد بنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ (MTCR)، قد تركت مصدرين أوليين للصواريخ التكتيكية متوسطة المدى مفتوحين أمام التحالف وهما: كوريا الشمالية والصين. يذكر أن سورية حصلت بدءاً من عام ١٩٩٠ على دفعة صواريخ سكود سي اس (Scud Cs) كورية شمالية ذات مدى يبلغ /٥٠٠/ كم بالمقارنة مع صواريخ سكود ـ ب (Scud B) السوفييتية ذات المدى /٢٩٠/ كم.

باستثناء هذا، والدفعة الأولى من صواريخ سكود سي اس (Scud Cs) الكورية الشمالية إلى ايران التي تمت في عام ١٩٩٢، يظل بيع الصواريخ الصينية إلى أي من البلدين غير مؤكد، بالرغم من وجود تقارير حول اتفاقية من أجل صواريخ ام ٩ (M9) (ذات مدى ٦٠٠ كم) إلى سورية منذ ١٩٨٧. إن الالتزام الصيني بالتقيد بنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ (MTCR) في عام ١٩٩٢ قد حال دون إتمام الصفقة، وفي

منتصف ١٩٩٤ كانت المصادر الاسرائيلية تلمح إلى انه لم تتم أية عملية تسليم حتى ذاك الوقت. إن كوريا الشمالية، من جهتها، قد أمدت ايران بصواريخ سكود سي (Scud C) وكانت تفاوض، على مايبدو، على صفقة من أجل إمدادها بصاروخ نودونغ - ١ (سكود - د) الأكثر تطوراً ذي المدى /١٠٠٠/ كيلو متر. منذ أوائل التسعينات كانت المحاولات الاسرائيلية لمنع هذه الصفقة تتضمن انفتاحاً قصيراً على كوريا الشمالية في ١٩٩٢ - ١٩٩٣ بقصد توسيع فرص التجارة الاسرائيلية وفتح قناة إلى الولايات المتحدة في مقابل الصفقة المزعومة. وبالرغم من أن المبادرة الاسرائيلية لم تكن لها نتائج أكيدة على المستوى الثنائي؛ وهو مايعزى إلى حد كبير إلى عدم رضا الولايات المتحدة عن تحرك اسرائيل من طرف واحد، فلم يتأكد حصول أي عملية تسليم لصواريخ نودونغ - ١ إلى ايران في عام ١٩٩٤.

ويبدو أن الصعوبات والشكوك المحيطة بالتسليم المباشر للصواريخ من الصين وكوريا الشمالية قد أدت إلى اعتماد سورية وايران خياراً مختلفاً. تفيد المصادر الغربية والاسرائيلية أن كوريا الشمالية وايران تعاونتا على خط تجميع محلي لصواريخ سكود سي (Scud C) في سورية في مصنعين قرب حلب وحماه. وشحنت المواد المكونة من أجل هذا الخط الانتاجي إلى سورية عبر ايران وجرت تجارب الإطلاق في البلدين. وتروي تقارير أخرى غير مؤكدة أن الصين قد تساعد أيضاً في إقامة منشآت لانتاج صواريخ الوقود الصلب في سورية و/أو مصنع تجميع صواريخ (M9) مستقل بمساعدة تقنية ايرانية.

على مدى السنوات القليلة الماضية، فإن ايران ذاتها قد أعلنت عن تطوير عدد من الصواريخ المصممة محلياً، بما في ذلك صاروخ ذي مدى يبلغ /٨٠٠/

كيلو متر في عام ١٩٨٩. في ضوء برنامج الصواريخ المحلي لايران، فإن اهتمامها بمساعدة سورية لانتاجها الصواريخ بشكل مستقل ليس مؤكداً بذاته. قد يكون أحد الأسباب هو الرغبة في تأمين مورد للدعم، حيث أن المنشأة المتركزة في سورية تؤمن مصدراً إضافياً في وقت الحاجة. وعلى قدر المساواة، فقد يكون المنظور الايراني قائماً على أن المنشأة المتركزة في سورية ستكون أكثر أماناً في حال تجدد الصراع مع العراق أو أطراف أخرى. إن الأسباب التقنية أو الشروط السياسية للأطراف الخارجية قد تكون لها علاقة بذلك أيضاً، نظراً لأن نقل التكنولوجيا هو بشكل عام أقل شفافية من نقل أنظمة التسلح الكاملة ذاتها. من وجهة نظر سورية، فإن القاعدة التكنولوجية لإيران ودعمها الحالي الممكن ودورها كطريق بديل للحصول على الأجزاء المكونة، إضافة إلى خبرتها أثناء الحرب مع العراق، كل ذلك قد يوفر مداخل مفيدة إلى برنامج انتاج صواريخ محلية. إن إحدى ثمرات هذا التعاون قد تكون في بعض المشاريع ذات التكنولوجيا المتطورة كمثل ماذكر عن محاولة مشتركة لتطوير صواريخ كروز عام ١٩٩٣ بالتكنولوجيا القادمة من اوروبا واليابان. بالرغم من ان هذا التقرير قد تم نفيه بقوة من قبل ايران، فإن التعاون السوري ـ الايراني قد يزيد من حرية الوصول المشترك إلى التكنولوجيا الأوروبية وغير الأوروبية التي لا يمكن الوصول إليها بسهولة من قبل أي طرف يعمل بمفرده. إن قرار الجماعة الأوروبية برفع حظر الأسلحة عن سورية يقدم مثالاً على ذلك، بالرغم من أن تخاوف سورية من فقدان مثل هذه الحرية في الوصول قد تردعها بنفس القدر عن المشاركة بأية مكتسبات مع ايران.

إن مساعي التعاون السورية ـ الايرانية في حقل تكنولوجيا الصواريخ ذات مغزى في ضوء جهود البلدين لتطوير أنظمة إطلاق طويلة المدى ذات رؤوس حربية غير تقليدية. خلافاً لايران، فإن اهتمام سورية بالحقل النووي

يبقى محدوداً مقابل اهتمامها بتطوير انواع أخرى من الأسلحة غير التقليدية كالأسلحة البيولوجية. وفي حين أن التعاون السوري ـ الايراني في هذه المجالات يبقى ممكناً، فإنه ثمة أدلة قليلة تدعم الراي القائل بأن هذا التعاون يشكل أولوية راهنة لأي من الطرفين. مع ذلك، يحكى عن سورية أنها تمتلك برنامج رؤوس حربية كيميائية متطورة نسبياً في حين يبقى البرنامج الكيميائي الايراني بدائياً بالمقارنة به. إن هذا قد يؤمن الأسس من أجل التعاون حول الرؤوس الحربية الكيميائية بالتوازي مع التطوير المشترك للصواريخ البالستية.

تقع القدرة غير التقليدية المعقولة من الأسلحة الكيميائية في صميم الجهود السورية لمضاهاة، أو على الأقل لتحييد، التفوق النووي الاسرائيلي تحييداً جزئياً إضافة إلى الحد من ارتفاع سقف التفوق التقليدي الاسرائيلي.

بوجود صواريخ سكود سي اس (Scud Cs) العملياتية، فإن المدى الردعي الانتقامي لسورية يمتد من العمق السوري باتجاه الجنوب ليغطي اسرائيل بكاملها، وباتجاه الشمال إلى وسط تركية، وباتجاه الشرق إلى العراق وشمال السعودية، في حين أن عناصر أخرى من قدرات القوة السورية كالطائرة الهجومية Su-24 يمكن أن تصل تماماً إلى مابعد هذا المجال إلى مصر والكويت وبحر قزوين، فإن تضافر المناعة النسبية وجدوى الكلفة يعطي القوة الصاروخية السورية قدرة خاصة (حيث يقال أنها الأضخم في العالم الثالث اليوم).

لذلك، فمن المرجح أن يتجاوز الاهتمام السوري بهذه القوة المواجهة المباشرة مع اسرائيل والتسوية الممكنة حول الجولان. ففي جو مابعد التسوية، قد يتعين على سورية أن تواجه مصادر تهديد جديدة بما في ذلك العراق المستعيد لقوته والمعادي لسورية، وسوف تدرك أن قدرتها

من الصواريخ طويلة المدى والرؤوس الحربية الكيميائية هي بمثابة رادع مستمر ضد كل من العراق واسرائيل حتى بعد التسوية، وخصوصاً في ضوء عزم اسرائيل على الحفاظ على قدرتها النووية. ومخاوفها المستمرة من قدرات ونوايا العراق بهذا الخصوص. إن القدرة العسكرية السورية سوف تعتبر بمثابة دعم لموقفها في وجه تركيا، وسوف تضاف إلى ثقلها كقوة اقليمية في المجالات المتوسطية العربية والخليجية. وبشكل مماثل، فإن القدرة الكيميائية والصاروخية لايران بالإضافة إلى برنامجها النووي سوف يقويان الردع الايراني ضد العراق، خصوصاً في ضوء سجل الهجمات الكيميائية للعراق أثناء الحرب الايرانية ـ العراقية واحتمال إعادة تنشيط فعالياته النووية، يجب النظر إلى القدرات الايرانية عبر صواريخها البالستية في سياق مخاوفها الاستراتيجية بخصوص جمهوريات آسيا الوسطى وروسيا وتركيا وافغانستان وباكستان ودول الخليج. كان الدافع الإضافي لكلا الطرفين هو انتشار الصواريخ البالستية ضمن منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك العراق والسعودية واسرائيل واحتمال ألا يحد من هذا الانتشار المراقبة الجدية في المدى القريب على الأقل.

إن المصالح السورية قد لا تحول دون الحفاظ على التوترات الايرانية ـ الاسرائيلية في مرحلة مابعد التسوية. فتحالف سورية مع إيران ينضاف إلى الشكوك بأي صراع سوري ـ اسرائيلي في المستقبل فيما لو انهارت عملية السلام. وهذه التوترات تنضاف أيضاً إلى الأعباء التخطيطية والعملياتية للجانب الاسرائيلي بغض النظر عن الاحتمال الحقيقي للأعمال السورية ـ الايرانية المشتركة أو المستقلة في مثل هذا الصراع. للسبب نفسه، فإن التحالف يساعد، بالقدر ذاته، في تعزيز الثقة السورية خلال المفاوضات.

لكن التسوية الاسرائيلية السورية الكاملة مع الترتيبات الأمنية ومناطق القوة المحدودة وأنظمة الانذار المبكر المضمونة من الولايات المتحدة والمكفولة بالالتزام المتبادل بإنهاء استخدام القوة، سوف تعيق بالضرورة الدور الايراني الفاعل ضد اسرائيل من الأراضي السورية.

في الواقع، ونظراً لأن هذا الدور لم يكن مطلوباً في الماضي، فمن غير المحتمل أن تستجدي سورية هذا الدور لأن ايران سوف تسعى إلى فرضه ضد مصلحة سورية وإرادتها بعد التسوية.

يجب النظر للقدرة النووية العراقية بمثابة الهم الاستراتيجي الأول لإيران وهي التي تحرك بشكل ملحوظ جهودها في مجال الأسلحة غير التقليدية. خلافاً لسورية، فإن على ايران أيضاً أن تتعاطى مع محيط نووي أكبر في وسط وجنوب شرق آسيا، بما في ذلك الصين والهند وباكستان. وفي الوقت ذاته، فإن التوترات الإسرائيلية ـ الايرانية حول البرنامج النووي الايراني قد تستمر في التصاعد، مثلما قد تستمر المخاوف الاسرائيلية ــ الأميركية حول قدرات ايران الصاروخية طويلة المدى. ومع احتمال الحصول على صواريخ ذات مدى أطول كصواريخ نودونغ ــ ١ أو حتى تأمين قدرات صواريخ كروز، فإن المجال الاستراتيجي لإيران قد يمتد تماماً إلى اسرائيل في مدى يتراوح مابين القصير والمتوسط. وإذا قارنا ذلك مع التسريع الممكن لبرنامجها النووي (بالرغم من اختلاف وجهات النظر الأميركية الاسرائيلية بشكل كبير حول قدرتها النووية الحقيقية وجدولها الزمني)، فإنه لا يمكن من حيث المبدأ استبعاد قدرة ايران على تشكيل تهديد غير تقليدي مستقل ضد اسرائيل، خارج سياق تحالفها مع سورية. مع ذلك، ومن الناحية العملية، إن الدافع الايراني للمتابعة النشطة لهذا التهديد غير واضح وإذا طرحنا المعارضة الايديولوجية لاسرائيل جانباً،

فان الكلفة المادية والسياسية لأية مبادرة عسكرية مباشرة ضد اسرائيل ظاهرة للعيان في طهران. من منظور ايراني، إن برنامج اسرائيل النووي المنفلت والمتحرر من الرقابة، والمقترن بتهديدات دورية باتخاذ إجراءات وقائية ضد المنشآت النووية الايرانية، هو دليل كاف على نوايا اسرائيل العدوانية وبالتالي على مصداقية الأسس لتطوير رادع إيراني مضاد. منذ ١٩٨٠، لم تبدِ إيران التزاماً واضحاً بمواجهة عسكرية مباشرة مع اسرائيل، والأكثر رجحاناً أنها سوف تستمر في التغاضي عن هذا الالتزام طالما أنه لا يوجد تهديد مرجح مباشر لأمن ايران من قبل اسرائيل ذاتها. إضافة إلى ذلك، فإن الصراع الايراني - الاسرائيلي الذي يحدث في سياق تسوية شرق أوسطية شاملة سيجعل من الصعب على أي طرف عربي - بما في ذلك سورية - أن يقدم لإيران مساعدة عسكرية ذات شأن.

إن التاريخ المنصرم للعلاقة السورية - الايرانية والأولويات الاستراتيجية المختلفة للبلدين توحي بأن تعاونهما العسكري المستقبلي لن يشمل أية عمليات نشر هامة للقوات أو مشاركة مباشرة على نطاق واسع لأي منهما إلى جانب الآخر في صراعات ضد أطراف ثالثة إلا في الظروف الاستثنائية. وهذا لا ينكر إمكانية الفهم المشترك للصراعات حيثما يكون للطرفين مصالح متشابهة أو متداخلة. إن إحدى الساحات التي قد تكون فرصة للعمل المشترك هي العراق. فالاعتداء العراقي المستقبلي على أي من الطرفين قد يعيد إحياء بعضٍ من عناصر تعاونهما أثناء الحرب الايرانية - العراقية، مع اعتماد مدى ذلك على الظروف الاقليمية والدولية السائدة. إن الصراع العراقي - الايراني أو العراقي - السوري بعد صدام، على سبيل المثال، قد يثير رد فعل مختلف تماماً عن رد

الفعل الذي يثيره صدام حسين المستعيد لقوته. وقد تدرس كلٌ من سورية وايران أيضاً توسيع جهودهما الأمنية المشتركة لمواجهة الأعمال العراقية المستقبلية في الخليج (ضد الكويت، مثلاً) إذا ماقدر لهذه الأعمال أن تتعارض مع مصالحهما الخليجية أو مع مصالح دول الخليج ذاتها. أما الصراعات الاقليمية الأخرى، كالصدام السوري ـ التركي في المستقبل، فقد تكون أكثر إشكالية، لكن التحالف قد يبقى مؤثراً على أطراف ثالثة كوسيلة لممارسة الضغط، أو كوسيلة مباشرة للردع من خلال الشك.

مع ذلك، وفي المدى القريب، فإن الأكثر احتمالاً هو أن سورية وايران سوف تستمران في تعاونهما في دعم القوى الوكيلة المعادية لاسرائيل وخاصة في جنوب لبنان، بالرغم من أن التسوية السورية ـ اللبنانية مع اسرائيل قد تنقل بؤرة هذا الفعل إلى جبهات أخرى كقوى المعارضة في العراق. إن رؤية التهديد المشترك سوف تضمن بالقدر ذاته استمرار جهود سورية وايران لتطوير قدراتهما الرادعة من ناحية ضد اسرائيل ومن ناحية أخرى ضد العراق، ومن ناحية ثالثة كوسيلة لتعزيز أمنهما الكلي. بهذا الخصوص، فإن البؤرة الرئيسية لنشاطاتهما المشتركة قد تبقى متركزة على البحث والتطوير في ميادين كالتكنولوجيات الصاروخية وتكنولوجيا الأسلحة غير التقليدية التي تثمر فوائد مشتركة بخطورة متدنية نسبياً وبدون التزام ضروري بالعمل المشترك ضد تهديدات طرف ثالث.

الساحة الاقتصادية

نظراً لأن التحالف قد قام أصلاً على اتفاق اقتصادي وتجاري، فإن العوامل الاقتصادية قد لعبت بشكل واضح دوراً هاماً في العلاقة السورية ـ

الايرانيــة. إن التفــاعل الشــديد بــين العوامــل الاســتراتيجية والعســكرية والاقتصادية يتأكد أيضاً عــن طريـق الارتبـاط الظـاهر بـين شـحنات النفـط الايراني والمساعدة العسكرية والدعم السياسي السوريين لإيران في الحـرب ضد العراق. أما الاتفاقيات التجارية الثنائية اللانفطيـة اللاحقـة الـتي أبرمـت خلال الفترة من مطلع إلى منتصف الثمانينات فمن المحتمل أنها تمثل بالنسـبة للطرفين وسيلة مفيدة لتعزيز التحالف وخلق شبكة من المصالح المشتركة.

في الأطـوار الأولى مـن التحـالف اسـتفادت سـورية مـن النفـط الايرانـي والمسـاعدات الماليـة (مـن خـلال تـأهيل مدفوعـات قيمـة النفـط) حـين كـان الاقتصاد السوري يواجه مصاعب متزايدة. وفي وقت مبكر يعود لعام ١٩٨٠ بـدأت إيـران بـتزويد سـورية بـالنفط بالسـعر المخفـض. إن اتفاقيـة ١٩٨٢ والاتفاقيات اللاحقة قد نظمت مقايضة النفط الخام الذي يتم تزويده لسورية بسعر منخفض ببضـائع سـورية أخـرى مختلفـة تشـمل الفوسـفات والمنتجـات الصناعية، إضافة إلى الأسلحة. وشملت اتفاقية موقعة في نيسان ١٩٨٣ توريـد مليون طن من النفط الخام مجاناً إلى الجيش السوري من أجل "مواصلة الكفاح ضد الصهيونية". إن كميات إمدادات النفط المجانيـة والمخفضـة السـعر خـلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨ كانت تختلف تبعـاً لحالـة الاقتصـاد الايرانـي وطاقاتـه الانتاجية التي كانت تتأثر بشكل متزايد بالضربـات الجويـة العراقيـة مـع إطالـة الحرب. وكان استعداد ايران لـتزويد سـورية بـالنفط يتغـير أيضـاً تبعـاً لوضـع العلاقات السياسية الثنائية: فقد تم تعليـق الشـحنات في أوائـل ١٩٨٦ بسـبب خلافات حول لبنان، لكن حتى أواخر ١٩٨٧ كان الجيش السوري لا يزال يستفيد رسمياً من ٣٠٠ ألف طن من النفط الخـام مجانـاً. في نيسـان ١٩٨٧ تم تجديد الإمدادات مرة أخرى بمعدل مليون طن سنوياً مجانـاً وإمـدادات إضافيـة

بأسعار السوق. ولكن عندما أصبحت إمدادات النفط الايراني إشكالية على نحو زائد بالنسبة لإيران ذاتها بسبب نوع من تفاقم خسائر الحرب والإستياء الداخلي من التضحيات التي كانت تعتبر لمصلحة سورية، كان إنتاج سورية المحلي من النفط قد بدأ بالارتفاع. في نهاية حرب الخليج، كانت سورية قد بدأت بتأمين بديل دائم للنفط الايراني وغيره من النفط المستورد من الخارج.

من وجهة نظر سورية كانت إمدادات النفط الايراني مفيدة على عدة مستويات. لابد أن توفر الحصول على النفط المجاني، وخصوصاً للجيش السوري، قد ساعدت بشكل ملحوظ على تحمل النفقات السورية في لبنان، التي قدرت بحوالي مليون دولار أميركي في اليوم الواحد في أوائل الثمانينات. وبالقدر ذاته، فإن النفقات الدفاعية المتصاعدة خلال الثمانينات قد فرضت عبئاً هائلاً على الاقتصاد السوري، مما أدى إلى أزمة اقتصادية حادة وهبوط في ناتج الدخل القومي GNP قدره ٥٪ في ١٩٨٦. وقد تزامن ذلك مع انخفاض المساعدات المالية العربية من دول الخليج الملتزمة حينها بعمق بتمويل حرب صدام ضد ايران، ومع الضغوط المتصاعدة على سورية لايفاء ديونها الكبيرة المستحقة للاتحاد السوفييتي.

إن النفط المجاني والمخفض السعر من ايران واستعداد إيران لتحمل تأجيل المطالبة بالديون المستحقة (مع وجود ١,٢ بليون دولار كثمن لشحنات النفط السابقة التي أعيدت جدولتها من قبل مجلس الشورى في عام ١٩٨٧) ربما كان هبة اقتصادية حاسمة في وقت الأزمة.

شملت العلاقات التجارية السورية مع ايران عناصر أخرى بالإضافة إلى النفط. فطوال سنوات الحرب الايرانية ـ العراقية فقد تضمنت الاتفاقات التجارية الثنائية ماينص على شمول الصادرات السورية إلى إيران

الفوسفات والكتان والقطن والأسمدة والتوابل والاسمنت والكيمياويات والأجهزة الكهربائية. أما الصادرات الايرانية المشمولة بهذه الاتفاقات فكانت تضم المنتجات السمكية والتمر والسلع المنزلية والكيماويات والباصات والمحركات الكهربائية والفستق. وقد تم إنشاء خط جوي مباشر بين طهران ودمشق في عام ١٩٨١، وتم تنظيم التعاون في مجال النقل البري والبحري والسكك الحديدية في سلسلة من الاتفاقات فيما بين ١٩٨٥ و١٩٨٨. اتفق على تبادل الخبراء العلميين في الأعوام ١٩٨٣ والتعاون في المشاريع التقنية والتنموية في عام ١٩٨٦. وأقيمت المبادلات والمكاتب الثقافية في طهران ودمشق واتفق على التعاون الاعلامي في عام ١٩٨٥. كان أحد الجوانب الهامة للعلاقة هو زيارات الزوار والسياح الايرانيين إلى سورية وخصوصاً إلى المقام المقدس للست زينب حفيدة النبي محمد ورقية ابنة الإمام الحسين في دمشق. أثناء الحرب مع العراق، كانت هذه الزيارات إلى هذه المواقع من قبل أرامل وأيتام الحرب والجنود المقعدين الايرانيين تتم بدعم مشترك من الحكومتين السورية والايرانية كنوع من توفير الراحة والاستجمام، وكبديل عن المقامات الشيعية التي لا يمكن الوصول إليها في العراق.

في منتصف الثمانينات، زار سورية حوالي (١٥٠٠٠٠) سائحاً في العام. في عام ١٩٨٧ تم التوصل إلى اتفاق على عدد مقداره /٢٠٠٠/ زيارة سياحية ايرانية في الأسبوع. وكانت الحصيلة النهائية انفاقاً ايرانياً ملحوظاً في الأسواق والمدن السورية (وبعض الاتجاه الفردي إلى الاستثمار في تجارة الشارع لدى الزوار أنفسهم). مع ذلك، وفي الوقت ذاته، كان رفع الشعارات الخمينية المفرطة الحماس من قبل الزوار الايرانيين في بعض

الأحيان سبباً لخلاف (صغير) مع السلطات السورية، فيما لم يساعد التناقض الحاد بين العلمانية السورية/ السنية والتقليدية الشيعية للنظام الايراني على ردم الهوة الثقافية بين الجانبين دائماً.

بلغ انتاج النفط السوري في ١٩٩٢ حوالي ٥٦٠,٠٠٠ برميل في اليوم وهو مايزيد على ضعف مستواه قبل عشر سنوات من ذلك، عندما وقعت أول اتفاقية اقتصادية وتجارية أولية مع ايران. منذئذ عاود الاقتصاد السوري نهوضه نتيجة لبعض الإجراءات الحكومية الفعالة بما في ذلك الالتزام المتزايد باقتصاد السوق الحر والذي تمثل بقانون الاستثمار رقم ١٠ الذي صدر في عام ١٩٩١ الذي رفع القيود عن استثمار القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية في مجالات كانت فيما مضى حكراً على القطاع العام. إن الاكتفاء الذاتي السوري من النفط والتصدير الحالي لحوالي ثلثي انتاجها النفطي قد ألغيا الحاجة إلى الإمدادات الإيرانية المجانية المستمرة التي انقطعت منذ ١٩٨٨ - ١٩٨٩. وبالمقابل، فإن انتهاء الحرب الايرانية - العراقية قد أزال الحاجة لأي معاملة ايرانية مميزة لسورية في المجال الاقتصادي. إن الهبوط النسبي في أهمية العامل الاقتصادي في التحالف لم يكن له، مع ذلك، أي تأثير ملموس على صلابة هذا التحالف الذي استمر بفضل التقاطع الأوسع للمصالح؛ إذ أن الغياب الراهن لأي أساس اقتصادي ذي شأن للتحالف لا يؤكد سوى على قدرته على التكيف مع الظروف المتغيرة. وطالما أنه لا يوجد صراع مباشر للمصالح الاقتصادية، وليس هناك أي شكل من التبعية الاقتصادية من قبل طرف للطرف الآخر قد يترتب عليه توترات في العلاقة، فثمة مبرر ضئيل للاعتقاد بأن هذا التحالف/ العلاقة سوف يتغير في المستقبل المنظور.

العامل الداخلي: بعض الشكوك

لقد أثبت التحالف السوري الايراني أنه حصين إلى حد كبير ضد الضغوط الداخلية المضرة في داخل كل بلد منهما منذ أوائل الثمانينات. إن الاختلافات الأساسية في البنية والايديولوجية والمعتقد السياسي بين النظامين لم يكن لها حتى الآن أي تأثير ذي شأن على ديمومة التحالف، بالرغم من التوترات والخلافات بين الدولتين التي كانت تظهر على السطح من حين لآخر حول لبنان وعملية السلام وقضايا أخرى. مع ذلك، فإنه لا يمكن استبعاد إمكانية حدوث شق جدي في المستقبل ضمن التحالف كنتيجة لضغوط داخلية متضاربة محتملة تماماً.

يمكن لمراكز القوى المتصارعة في ايران، مع ذلك، أن تحدث تحولاً في اتجاه علاقتها بسورية. مع استمرار الصراع على السلطة في طهران، فإن الأرضية المشتركة التي صمدت من حيث الجدوى الكلية للتحالف منذ أوائل الثمانينات قد تفسح المجال لمفهوم أكثر تحفظاً، وخاصة في حال حصول خندق أيديولوجي كامل بعيداً عن السياسة البراغماتية للقيادة الحالية.

إن الغياب الظاهر لمركز واضح لصنع القرار أو السيطرة المركزية على مختلف محاور العلاقة مع سورية يزيد من صعوبة الحكم على الاتجاهات الممكنة للسياسة الخارجية الايرانية في المستقبل، ولكن من المؤكد أنه قد توجد معارضة محددة للفهم السائد للتحالف مع سورية على عدد من الأصعدة. لذلك فإن النزاعات ضمن مجلس الشورى قد دلت على أن التأييد البرلماني للعلاقة مع سورية لم يكن بالإجماع، وأنه قد استمرت مقاومة معينة للتحالف في أوساط الدوائر السياسية الأكثر محافظة في ايران على مدى سنوات. إن أعضاء المجلس المعارضين للعلاقة مع سورية وشروط شحنات النفط الايراني

قد أجّلوا التصديق على اتفاقية النفط والتجارة الموقعة في آذار ١٩٨٢ حتى شباط ١٩٨٣، وتعرض القرار الايراني بتجديد اتفاقية الإمداد بالنفط في أيار ١٩٨٥ للنقد من قبل بضعة أعضاء بحجة التأخيرات السورية في الدفع والصدامات السورية مع القوى الإسلامية في لبنان.

وحتى أواخر تشرين الثاني ١٩٩٢، ظلت هناك معارضة لمشروع قانون حكومي يقترح اتفاقية حول التعاون الأمني وإجراءات تسليم المطلوبين بين البلدين بحجة أن الموقف السوري بخصوص ايران و"مشاكل المنطقة" لم يكن سليماً وكان يقوم بشكل انتهازي على عدائها للعراق أكثر مما يقوم على أية صداقة حقيقية مع ايران. ثمة انتقاد آخر كان يستند إلى النفقات التي تحملتها ايران بدعمها لسورية بما في ذلك المساعدات التي كانت "تُصب" في خزينة الأخيرة. دعماً لمشروع القرار وللتحالف مع سورية أعاد أعضاء آخرون إلى الذاكرة إغلاق سورية لخط أنابيب النفط العراقي في ١٩٨٢ وأكدوا على مصالح ايران في لبنان، في حين تساءلوا عن استمرارية وحكمة سياسة خارجية "تتوقع من سورية أن تصبح مثل جمهورية ايران الاسلامية". إن التدخل الحكومي في هذه المرحلة قد أكد على العلاقات الأخوية مع سورية والحاجة إلى التوقع من أي بلد أن يأخذ بالاعتبار مصالحه الخاصة في علاقاته السياسية (الخارجية). بالرغم من أنه تم إقرار الاتفاقية في النهاية، فإنه يبدو أن النزاع يشير إلى عدم ارتياح معين ضمن بعض الدوائر السياسية الايرانية حول التقابل "الطبيعي" مع بلد ربما كان يستغل علاقاته مع ايران لمصلحته الخاصة بتكاليف مادية دون مقابل مؤكد، من وجهة النظر الايرانية.

إن الدليل الآخر على الخلاف الداخلي حول سورية قد جاء من المؤسسة الدينية المتشددة وتركز على دور وموقف وزارة الخارجية الايرانية التي تعتبر

بأنها تعكس عموماً الخط البراغماتي للرئيس رفسنجاني. ثمة مثال واضح يتعلق بنقد التحمل النسبي لوزارة الخارجية لعملية السلام العربي ــ الاسرائيلي والمشاركة السورية في المفاوضات منذ مدريد. ففي حين أعلن وزير الخارجية (ولايتي) بصراحة في أوائل ١٩٩٤ أن ايران "لن تتنازع مع سورية أو تنهي علاقتها بها" نتيجة للخلافات حول عملية السلام فقد وجد هذا الاعتدال الظاهر استحساناً قليلاً بين مراكز السلطة المرتبطة بالخط الراديكالي. عندما نقل عن السفير الايراني في بون قوله في أيلول ١٩٩٤ أن من رأيه أن ايران "لا تعارض التسوية السلمية أو الشعب اليهودي" وأنها لا يمكن أن تتخذ موقفاً أقوى من موقف الأطراف العربية ذاتها، فقد تعرضت وزارة الخارجية إلى نقد قاسٍ من صحيفة (الجمهورية الإسلامية) وهي صحيفة راديكالية تصدر في طهران ومنحازة إلى الزعيم الروحي علي خامنئي. وقد انتقدت الصحيفة بقسوة المخالفة الواضحة والمطلقة لأوامر صادرة إلى وزارة الخارجية من خامنئي ورأت أن ذلك جزء من حملة مدبرة من قبل الإدارة لتجاهل توجيهات القيادة الروحية.

كما تم طرح قضية محددة ضد سوريا بالتفصيل في مكان آخر. ففي دراسة خاصة نشرت في ايران في أوائل ١٩٩٤ من قبل حزب الله ـ قم ٢ وهي (مجموعة من رجال الدين) ذات نفوذ يقودها حجة الاسلام باقر خزاري، جادلت بأن الاتفاق الاسرائيلي ـ السوري هو أمر "حتمي" وأن التسوية العربية ـ الاسرائيلية ستؤدي إلى "ضياع فلسطين والقدس والتنازل عن المصالح الاسلامية". وتوقعت الدراسة أيضاً تدهوراً في العلاقات مع دمشق وتقلصاً في النفوذ الايراني في الشرق الأوسط، بما في ذلك لبنان، في أعقاب حدوث اختراق على المسار الاسرائيلي ــ السوري. بالإضافة

إلى ذلك، تنبأ التقرير بحدوث تنافس على قيادة العالم العربي بعد التسوية بين سورية ومصر مع ممارسة الأولى للنفوذ على العراق والأردن ولبنان والسعي إلى سحق حزب الله و"إزالة جسور ايران مع القوى الإسلامية والوطنية اللبنانية من أجل المصلحة". وقد اقترح تقرير قم أن على ايران أن تستعد لهذه الاحتمالات بالبحث عن علاقات وتحالفات جديدة في المنطقة، بدون صياغة أية توصيات معينة بهذا الخصوص.

إن مثل هذه الآراء في أوساط الاتجاه الراديكالي في طهران قد بقيت حتى الآن وإلى حد كبير مقيدة بسياسة الدولة الايرانية الرسمية وثبات مواقف الرئيس رفسنجاني الخاصة حول الحاجة إلى الحفاظ على التحالف مع سورية، بالرغم من أنه قد توجد بعض الشكوك في طهران إزاء نوع الشروط التي ترغب سورية فعلاً القبول بها من أجل التسوية، فهناك توقعات أكثر عموماً مفادها أن المفاوضات سوف تتعثر أو تتوقف لأسباب أخرى، بما في ذلك التعنت الاسرائيلي أو حدوث تطورات أخرى في المنطقة. إن السياسة الحالية تبدو لذلك قائمة على تأجيل لحظة الحقيقة بخصوص موقف سورية من التسوية والعلاقات المستقبلية مع دمشق أطول فترة ممكنة على أمل اتخاذ قرارات حاسمة بهذا الخصوص في النهاية. لكن خيارات ايران تبدو محدودة بشكل محدد، على أي حال. إن قطع روابطها مع دمشق لن يعمل إلا على تفاقم التكهنات المتشائمة لتقرير قم بشكل عام ولن يسكّن مخاوف ايران الأساسية بخصوص العزلة الاقليمية المتزايدة والمد المتنامي لمشاعر العداء لإيران وللإسلام. إن خيارات شراكة بديلة أو تحالف بديل للشراكة أو للتحالف مع سورية تبدو أيضاً محدودة جداً: إذ لا توجد قوة أخرى أو سلطة اقليمية يمكن أن تدعم ايران عبر الطيف الكامل لمصالحها السياسية والاستراتيجية، بالرغم

من الانفتاحات على العراق أو مصر أو أطراف عربية أخرى. إن الخط القاعدي بالنسبة لايران هو أن قطع الروابط مع سورية سوف يعرض للخطر وبشكل جدي كلاً من التوازن مع العراق واستمرار حرية الوصول إل لبنان وقاعدتها الشيعية - وهي النتيجة التي من المرجح أن يقبلها القليلون في طهران برباطة جأش.

لا يبدو أن التحالف مع ايران موضع نقاش علني ومفتوح في داخل مختلف المنابر السياسية في سورية. رغم ذلك فالسيطرة المحكمة على السياسة الخارجية التي يحتفظ بها الرئيس الأسد وحلقته الداخلية لا ينبغي، أن تؤخذ على أنها تدل ضمناً أن العلاقة مع ايران لا تثير انشقاقاً أو استياءً داخليين. يمكن تحديد المواقع مختلف قوى المعارضة للعلاقة مع ايران بما في ذلك العناصر العلمانية والدينية. فعلى الجانب الديني المتشدد من غير المحتمل أن تكون بقايا الاخوان المسلمين والمرتبطين بهم قد نسوا خذلان طهران لندائهم للوقوف علناً ضد النظام أثناء الصراع الداخلي في أوائل الثمانينات. ومن المحتمل أيضاً ان النخبة السنية الأكثر تقليدية قد تكون متشككة بالتحالف مع نظام شيعي ناشط يمكن أن يؤبد الوضع السياسي الحالي لصالح العلويين. أما المعتدلون ضمن القيادة السورية فيجدون قليلا من القواسم المشتركة مع "التطرف" الايراني، وسيكونون محرجين بالارتباط مع ايران، وخاصة في الوقت الذي تكمن المصالح السورية في تطوير علاقات سورية بالغرب ونزع صورتها "الراديكالية" الماضية.

تنبع معارضة التحالف، لدى كبار مسؤولي حزب البعث، العلمانيين منهم والدينيين، من الجذور الايديولوجية القومية العربية للحزب ومعارضته للتوسع الفارسي/ الشيعي أو باستبدال الاصطفافات القومية

بتحالف مع طرف لا عربي ولا علماني. ثمة مشاعر مماثلة إزاء ايران يمكن رصدها لدى العناصر المسيحية داخل الحزب ومؤسسات الدولة الذين يشعرون بالتهديد من المضمون الاسلامي الصريح للهجة الخطابية الايرانية وإمكانية إضعافه للتراث السياسي العربي العلماني المتأصل. وأخيراً، فإن العناصر ضمن القوات العسكرية والأمنية المعنية بدور ايران في لبنان وإمكانية حدوث "تهور" إيراني، عبر حزب الله، على سبيل المثال من شأنه أن يعجل بحدوث مواجهة غير مرغوبة مع اسرائيل أو بحدوث خروج عن السيطرة ضمن سورية نفسها.

الفصل السابع

استنتاج: تحالف محدود

تحالف التكاليف والخسائر المحدودة:

من المنظور السوري، فإن استمرار التحالف مع ايران قد خدم عدداً من المصالح الحيوية وذلك بتوفير مايلي:

* ثقل موازن للعراق ووسيلة لممارسة الضغط ضده؛
* ثقل موازن استراتيجي اقليمي لاسرائيل؛
* وسيلة احتواء ونفوذ في أوساط الطائفة الشيعية في لبنان؛
* نفوذ وقوة في الخليج؛
* نفوذ لدى الجماعات الراديكالية والاسلامية في لبنان/ فلسطين وفي أماكن أخرى في الشرق الأوسط.
* وسيلة نفوذ وارتباط مع الغرب.
* مصدر تعاون عسكري ودعم اقتصادي.
* وسيلة احتواء للمعارضة الراديكالية الاسلامية داخل سورية ذاتها.

من وجهة النظر الايرانية، فإن التحالف مع سورية قد وفّر:

* وسيلة لممارسة القوة ضد العراق.
* حرية الوصول إلى الطائفة الشيعية في لبنان.
* حرية الوصول إلى ساحة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، مما يعزز الدور الاقليمي لايران.
* شريك عربي كبير، مما يقلل من فرص استقطاب عربي ـ فارسي في المنطقة.
* وسيلة للتقليل من الاستقطاب السني ـ الشيعي في الساحتين العربية والإسلامية.
* وسيط مع الدول العربية الأخرى وخاصة في الخليج.
* وسيلة للتقليل من عزلة ايران الدولية.
* مصدر دعم عسكري وشريك اقتصادي وتجاري.

بالنسبة لكل من سورية وايران، فإن الكلفة الاجمالية للحفاظ على تحالفهما كانت في الحد الأدنى منذ البداية. إن كلا الجانبين كانا ينظران إلى تحالفهما بمنظار دفاعي، أساساً: كرد فعل على نية عدوانية مفترضة من جانب قوى اقليمية أو خارجية أخرى أكثر مما هو كأساس لعمل ايجابي مشترك من أجل تحقيق أهداف مشتركة محددة بشكل واضح. بهذا المفهوم، فإن عملية السلام العربي ـ الاسرائيلي لم تمس العلاقة بأية وسيلة واضحة منذ ١٩٩١. وبالقدر ذاته، وانطلاقاً من الأدلة المتوفرة حتى الآن، يبدو ان التحالف لن يؤثر على العملية إلا بالقدر الذي ينظر إليها من قبل الطرفين على أنها تهديد مشترك. إذا ظهر في أية مرحلة معينة ان التطورات المتعلقة بعملية السلام هي بمثابة تهديد لأحد الطرفين فإنه من المحتمل عندئذ أن يرد الطرف الآخر بما يتناسب مع مفهومه لمصالحه القومية.

إن من المحتمل رؤية التهديد هذا، أن يكون ايرانياً أكثر من كونه سورياً. منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١، أصبحت سورية أكثر التزاماً بشكل مضطرد بعملية السلام وأصبحت امكانية العودة الكلية عن سياستها بعيدة الاحتمال بشكل متزايد إلا إذا حدث تغيير كبير في النظام أو رحيل القيادة السورية الحالية. بالرغم من الايقاع البطيء للمفاوضات مع اسرائيل وانتقادات سورية لكل من الاتفاقيتين المنفصلتين الفلسطينية والاردنية، فإن رؤية سورية بالتهديد لا تتركز على استمرار عملية السلام بقدر ماتتركز على إمكانية انهيارها. بعبارة أخرى، إن سورية تنظر الآن إلى بلوغ العملية السلمية للذروة الناجحة على مسارها الثنائي (والمسار اللبناني) مع اسرائيل كشرط ضروري لحماية مصالحها الوطنية ـ ولكن ليس بأي ثمن.

بشكل أكثر عمومية، فإن التحالف السوري ـ الايراني كان له تأثير قليل على قدرة أي من الطرفين على السعي وراء مصالحه وأهدافه الوطنية المستقلة، حتى عندما لا تكون هذه المصالح والأهداف المشتركة مع الطرف الآخر. بهذا المفهوم، فإن التحالف لا يبدو أنه قد دام على حساب السياسة السورية أو الايرانية، المحلية أو العربية أو الدولية. ان مراجعة سريعة للمواقف السورية منذ أوائل الثمانينات تقيم الدليل على هذا الرأي. فسورية، خلال هذه الفترة:

* وقفت ضد الاحتلال الايراني للأراضي العراقية في الحرب العراقية ـ الايرانية بعد ١٩٨٢ وانضمت إلى أطراف عربية أخرى في إدانة مواصلة ايران للحرب ضد العراق.

* تعاونت بشكل فاعل سياسياً وعسكرياً مع الولايات المتحدة في عملية عاصفة الصحراء وفي إتاحة المجال للنشر الواسع النطاق للقوات الغربية في منطقة الخليج.

* انضمت إلى إعلان دمشق الذي استبعد ايران ولكنه لم يعطِ سورية ذاتها (كقوة غير خليجية) دوراً خليجياً.

* دعمت بشكل ثابت الموقف العربي ـ الخليجي حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى ضد الخط الايراني الرسمي.

* انضمت إلى عملية السلام في مدريد في شراكة مباشرة مع الولايات المتحدة تحت شعار "النزاهة" الأميركية فيما يتعلق بعملية السلام الشرق أوسطية.

* حافظت على سيطرتها على حزب الله في جنوب لبنان ورتبت عند الضرورة اتفاقيات غير مباشرة مع اسرائيل بخصوص نشاطات حزب الله (كما في تفاهم جنوب لبنان في تموز ١٩٩٣ بخصوص الاعتداءات على المدنيين).

* حافظت على علاقات وثيقة مع مصر والسعودية بقصد ايجاد كتلة عربية ثلاثية جديدة.

* حافظت على حوار سياسي ودبلوماسي مستمر ومتعدد المستويات مع الولايات المتحدة.

أما ايران، من ناحيتها، فإنها:

* لم تتورع عن طلب الأسلحة من اسرائيل خلال الحرب مع العراق.

* لم تمتنع عن مواصلة هذه الحرب إلى داخل الأراضي العراقية بعد ١٩٨٢ برغم الاعتراضات السورية.

* حافظت على الصلات مع العراق بما في ذلك الانفراج الفعال مع صدام برغم حربي الخليج.

* لم ترتدع عن خطها المتصلب في الخليج بخصوص جزر أبو موسى والطمبين.

* حافظت على دورها وجدول أعمالها في لبنان (مع القبول بالهيمنة السورية ضمن حدود).

إن ديمومة العلاقة السورية ـ الايرانية برغم هذه السياسات المتناقضة ظاهرياً يمكن تفسيرها جزئياً بالطبيعة المتباينة جداً للنظامين، وبالتالي الدرجة العالية لتحملهما لبعضهما بعضاً، وهو مايوحي بالمفارقة.

بالنسبة لإيران، تبقى سورية، على العموم، نظاماً لا إسلامياً لا يمكن أن تتوقع منه أن يتصرف وفقاً للقيود الايديولوجية للجمهورية الإسلامية ذاتها. إن طهران تقر بالأساس العلماني للعقيدة البعثية والبراغماتية المتصلبة التي تميز السياسة السورية. وبنفس المنطق، تعترف سورية بالطبيعة الفريدة وبطموحات المؤسسات السياسية والدينية في طهران ولا تتوقع من ايران أن تلتزم بقواعد السلوك نفسها التي تحكم الدول الشرق أوسطية الأخرى. لذلك فإن كل جانب لا يميل لأن يكون متفاجئاً أو خائباً أو قلقاً بشكل مفرط من أعمال الطرف الآخر التي تبدو ظاهرياً غير منسجمة مع معتقداته ومبادئه السياسية. إن القدرة على استيعاب الجانب الآخر تنبع، لذلك، من الاعتراف المتبادل بأن لا أحد يسعى لمنافسة الآخر أو التنافس معه على حسابه الخاص. النتيجة النهائية لذلك هي علاقة مستقرة على نحو مدهش تتعزز بالتقدير لمحدوديات التحالف والأهداف المشتركة التي يقدر على خدمتها.

تحالف المصالح المحيطية المتصارعة

إن هذا التسامح المتبادل يتأكد ويتعزز أيضاً بمجموعة مختلفة جداً من الأولويات الوطنية لكل جانب. في الإطار العريض، تبدو قائمة الهموم الاستراتيجية القصيرة إلى المتوسطة الأجل، الراهنة والمخطط لها لإيران شيئاً من قبيل:

* تطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز مستويات مقبولة من الأداء والنمو الاقتصاديين.

* الحفاظ على التلاحم والاستقرار الطائفي والإثني الداخلي ومنع حدوث التفكك الإثني، ومعالجة التوترات كتلك التي حصلت مع الأكراد والأقلية السنية.

* الانكباب على قضايا الإيفائية (القدرة على إيفاء الديون) المالية وإدارة تسعير وتصدير النفط.

* تحقيق استقرار "خط الجبهة الشمالي" الايراني بما في ذلك العلاقات مع تركيا وروسيا وأذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى.

* صيانة وتطوير قدرات ايران العسكرية.

* تحقيق الاستقرار مع العراق والحفاظ على اليقظة بخصوص النظام العراقي.

* تحقيق تسوية الصراع في أفغانستان والحفاظ على علاقات جيدة مع الهند وباكستان.

* الانكباب على الهموم الخليجية بما في ذلك الوجود العسكري الغربي، والعلاقات مع السعودية وتدبير النزاع مع أبو ظبي حول جزر أبو موسى والطنب الكبرى والصغرى.

* تدبير العلاقات مع الغرب وخصوصاً مع الولايات المتحدة، بما في ذلك الهجوم السياسي والدبلوماسي الأميركي المزعوم ضد ايران.

* ممارسة دور في الساحة العربية الاسرائيلية فيما يتعلق بلبنان وعملية السلام وإمكانية تصاعد التوترات مع اسرائيل.

* متابعة همومها السياسية والايديولوجية العريضة في الساحات الاسلامية والعربية والدولية.

بالمقابل، فإن قائمة هموم سورية يمكن ترتيبها حسب الأولوية التالية:

* ضمان الاستقرار السياسي الداخلي واستمرارية النظام.

* إدارة عملية السلام مع اسرائيل ومواصلة أهداف سورية في التسوية.

* استقرار الوضع في لبنان والحفاظ على النفوذ والسيطرة السوريين في الساحة اللبنانية.

* تطوير اقتصادها.

* الحفاظ على قدراتها الدفاعية والحد الأدنى من القوة الرادعة ضد اسرائيل.

* تقوية العلاقات الناشئة مع الولايات المتحدة وتطوير الروابط السورية ـ الأميركية.

* تقوية دورها العربي والخليجي عبر صيانة وتطوير العلاقات مع مصر والسعودية.

* الحفاظ على الحذر تجاه العراق ومستقبل نظام صدام.

* تدبير العلاقات مع تركيا وايران، بما في ذلك الأكراد (الثلاثية الأطراف) و"الأصولية الإسلامية" (الثنائية مع ايران) وقضية المياه (الثنائية مع تركيا)... الخ.

* مراقبة وتدبير التطورات ضمن مناطق اهتمامها العربي المباشر، كالأردن والفلسطينيين.

إن تحالف سورية مع ايران قد خلق صلة كبيرة بين القضايا العربية ــ الاسرائيلية والخليجية للشريكين. حتى الآن على الأقل، لم يكن للتحالف أي تأثير واضح، سواءً على السياسة السورية إزاء التسوية العربية الاسرائيلية أم على السياسة الايرانية إزاء الخليج. لذلك، إن مايبدو انه

مشمول بالتحالف ضمناً هو التفاهم الضمني أو غير المعلن بشكل آخر حول تناوب أساسي بين المصالح الحيوية للجانبين: يد حرة نسبياً لسورية في معالجة القضايا العربية الاسرائيلية ومسألة التسوية التفاوضية مع اسرائيل في مقابل يد حرة نسبياً لايران في معالجة مصالحها وأهدافها الخليجية. إن التسامح السوري مع السياسة الخليجية لايران ينعكس جزئياً في لهجة مواقف ايران من مشاركة سورية في عملية السلام: التصلب الخليجي لإيران مقروناً بموقف تصالحي وتفاهمي بخصوص سورية والصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ضمن هذا السياق، فإن الأولويات السورية الايرانية المشتركة يمكن اعتبارها محيطية إلى حد كبير بالنسبة للهموم الاستراتيجية المركزية للطرفين.

ولما كان الحال كذلك، فإن إمكانية حدوث صراع مصالح جدي بين الطرفين هي في حدها الأدنى، ويتقوى الدافع إلى المحافظة على العلاقة. لذلك، فإن ايران تقبل بشكل عريض حرية سورية في العمل وتدبير القضايا المتعلقة بإسرائيل ولبنان والولايات المتحدة وعملية السلام، في حين أن سورية تقبل بشكل عريض تعاملات ايران مع العراق والخليج وصلاتها مع "الأصولية" (بما في ذلك شيعة لبنان). إن اسرائيل تمثل همّاً طاغياً بالنسبة لسورية، لكنها ذات أهمية ثانوية نسبياً بالنسبة لإيران، إن ايران تسلم، وفقاً لذلك، بحق سورية في التعامل مع القضية الاسرائيلية كما تراه مناسباً. وحيثما تتقاطع مصالح الطرفين، كما هو الحال حول العراق، فمن غير المحتمل أن يقدم أي من الطرفين على خطوات راديكالية في تحدي الحد الأدنى للأساس المتفق عليه لفهمهما المشترك.

المراجع

1 - Abrahamian, E., 1993. *Khomeinism. Essays on the Iranian Republic*, London: I.B. Tauris.

2 - AbuKhalil, A., 1990. 'Syria and the Shiites: Al-Asad's Policy in Lebanon', *Third World Quarterly*, 12: 2, April.

3 - Ammar, N., 1994. 'Palestinian - Iranian Relations: Origins, Conflicts and Collapse, unpublished paper (in Arabic), Tunis.

4 - Bakash, S., 1990. 'Iran's Relations with Israel, Syria and Lebanon', in M. Rezun (ed.), *Iran at the Crossroads: Global Relations in a turbulent Decade*, Boulder, CO: Westview.

5 - Calabrese, J., 1990. 'Iran II: The Damascus Connection', *The World Today*, 64: 10, October.

6 - Caret, C., 1987. '"L'alliance contre-nature" de la Syrie baasiste et de la Republique Islamique d'Iran', *Politique Etrangere*, 52:2.

7 - Chubin, S., 1994. *Iran's National Security Policy: Capabilities, Intentions and Impact*, Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

8 - Clawson, P., 1993. *Iran's Challenge to the West: How, When and Why?*, Washington DC: Policy Paper no. 33, Washington Institute for Near East Policy.

9 - Davis, Z., and Donnelly, W., 1993. *Iran's Nuclear Activities and the Congressional Response*, Washington, DC: CRS Issues Brief, Library of Congress, 28 March.

10 - Deeb, M., 1988. 'Shia Movements in Lebanon: Their Formation, Ideology, Social Basis and Links with Iran and Syria', *Third World Quarterly*, 10:2, April.

11 - Diab, Z., 1994. 'Have Syria and Israel Opted for Peace?', *Middle East Policy*, 3:2, July.

12 - Drysdale, A., and Hinnebusch, R., 1991. *Syria and the Middle East Peace Process*, New York: Council on Foreign Relations.

13 - Ehteshami, A., 1993. 'The Armed Forces of the Islamic Republic of Iran', *Jane's Intelligence Review*, February, 1992. 'Iranian Rearmament Strategy under President Rafsanjani', *Jane's Intelligence Review*, July.

14 - Eisenstadt, M., 1993. 'Syria's Strategic Weapons', *Jane's Intelligence Review*, April.

15 - ,1992. *Arming for Peace? Syria's Elusive Quest for 'Strategic Parity'*, Washington, DC: Policy Paper no. 31, Washington Institute for Near East Policy.

16 - Fuller, G.E., 1991. *The Center of the Universe: The Geopolitics of Iran*, Boulder, CO: Westview (a RAND Corporation study).

17 - Goodarzi, Jubin, 1990. 'The Pragmatic Entente: Syrian - Iranian Relations 1979 - 1989', Washington, DC. unpublished paper, February.

18 - Hamzeh, Nizar A., 1993. 'Lebanon's Hizbullah: From Islamic revolution to Parliamentary Accommodation', *Third World Quarterly*, 14:2, April.

19 - Hardesty, S., 1993. 'Iran, the Peace Process - and Syria', *US-Iran Review*, 1:7, October.

20 - Hashim, A., 1992. 'Resurgent Iran: New Defence Thinking and Growing Military Capabilities', unpublished paper.

21 - Hirschfeld, Y., 1986. 'The Odd Couple: Baathist Syria and Khomeini's Iran', in M. Maoz and A. Yaniv (eds), *Syria Under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks*, London: Croom Helm; Gustav Heinemann Institute of Middle Eastern Studies, University of Haifa.

22 - Hitti, N., 1993. 'Lebanon in Iran's Foreign Policy: Opportunities and Constraints', in H. Amirahmadi and N. Entessar (eds), *Iran and the Arab World*, London: Macmillan.

23 - Hunter, S., 1993. 'Iran and Syria: From Hostility to Limited Allance', in H. Amirahmadi and N. Entessar (eds), *Iran and the Arab World*, London: Macmillan. 1990. 'Iran and the Arab World', in M. Rezun (ed.), *Iran at the Crossroads: Global Relations in a Turbulent Decade*, Boulder, CO: Westview.

24 - ,1985. 'Syrian - Iranian Relations: An Alliance of Convenience or More?', *Middle East Insight*, 4:2, June/ July.

25 - Katzman, K., 1993. *Current Developments and US Policy*, Washington, DC: CRS Issues Brief, Library of Congress, 27 May.

26 - Kazemi, F., 1985. 'Iran, Israel and the Arab - Israeli Balance', in B. Rosen (ed.), *Iran since the Revolution*, New York: Social Science Monographs, Columbia University Press.

27 - Kemp, G., 1994. *Forever Enemies? American Policy and the Islamic Republic of Iran*, Washington, DC: Carnegie Endowment.

28 - Khalidi, A.S., and Agha, H., 1991. 'The Syrian Doctrine of Strategic Parity', in J. Kipper and H. Saunders (eds), *The Middle East in Global Perspective*, Boulder, CO: Westiview.

29 - Kienle, E., 1990. *Ba'th v Ba'th: The Conflict between Syria and Iraq 1968 - 1989*, London: I.B. Tauris.

30 - Kodmani - Darwish, B., 1994. 'Syrie: anciens dilemmes, nouvelles strategies', in B. Kodmani - Darwish and M. Chartouny - Dubarry, *Perceptions de securite et strategies nationales au moyen orient*, Paris: Institut Francais des Relations Internationales.
31 - Kramer, M., 1990. 'Redeeming Jerusalem: The Pan-Islamic Premise of Hizbullah', in D. Menshari (ed.), *The Iranian Revolution and the Muslim world*, Boulder, CO: Westview.
32 - ,1987. 'Syria's Alawis and Shi'ism', in M. Kramer (ed.), *Shi'ism, Resistance and Revolution*, Boulder, CO: Westview.
33 - Mara'i, M., and Halabi, U., 1992. 'Life under Occupation in the Golan Heights', *Journal of Palestine Studies*, 12:1, Autumn.
34 - Marschall, C., 1991. 'Syria, Iran and the changing Middle East order: the Syro-Iranian alliance 1979 - 1988', unpublished M. Phil. thesis, Oxford University.
35 - Muslih, M., 1993. 'The Golan: Israel, Syria and Strategic Calculations', *Middle East Journal*, 47: 4, Autumn.
36 - Olmert, Y., 1994. *Toward a Syrian - Israeli Peace Agreement: Perspective of a Former Negotiator*, Washington, DC: Research Memorandum no. 25, Washington Institute for Near East Policy, April.
37 - ,1990. 'Iranian - Syrian Relations', in D. Menshari (ed.), *The Iranian Revolution and the Muslim world*, Boulder CO: Westview.
38 - Pipes, D., 1991. *Damascus Courts the West: Syrian Politics*, 1989 - 1991, Washington, DC: Policy Papers no. 26, Washington Institute for Near East Policy.
39 - Quandt, W., 1993. *Peace Process: American Diplomacy and the Arab - Israeli Conflict since 1967*, Berkeley, CA, and Washington DC: University of California Press/ The Brookings Institution.

40 - Ramazani, R.K., 1988. *Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East*, Baltimore and London: Johns Hopkins University Press.
41 - Rosen, B. (ed.), 1985. *Iran since the Revolution*, New York: Social Science Monographs, Columbia University Press.
42 - Roy, O., 1993. *The Failure of Political Islam*, London: I.B. Tauris.
43 - Saphir, Y., 1994. 'Proliferation of Non-conventional Weapons in the Middle East', in S. Gazit (ed.), *The Middle East Military Balance*, Tel Aviv: Jaffe Centre for Strategic Studies.
44 - Sariolghlam, M., 1993. 'Conceptual Sources of Post - Revolutionary Iranian Behaviour toward the Arab World', in J. Amirahmadi and N. Entessar (eds), *Iran and the Arab World*, London: Macmillan.
45 - Seale, P., 1988. *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East*, London: I.B. Tauris.
46 - Sobhani, S., 1989. *The Pragmatic Entente: Israeli - Iranian Relations 1948 - 1988,* New york, Praeger.
47 - Sukkar, N., 1994. 'The Crisis of 1986', in E. Kienle (ed.), *Contemprorary Syria: Liberalization between Cold War and Cold Peace*, London: British Academic Press.
48 - Vaziri, H., 1992. 'Iran's Involvement in Lebanon: Polarization and Radicalization of Militant Islamic Movements', *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, 16: 2, Winter.
49 - Wright, R., 1988, 'Lebanon', in S.Hunter (ed.), *The Politics of Islamic Revivalism*, Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press.

الفهرس

Hussein J. Agha &
Ahmad S. Khalidi

SYRIA AND IRAN

Rivalry and Cooperation

Translated By: **Adnan Hasan**

PINTER
publishers
London - 1995
C Royal Institute of International Affairs

هذا البحث - ايران وسوريا، تنافس وتعاون - يبحث في العمق، تاريخ العلاقات بين البلدين، ولايتردد عن التطرق الى كافة المناحي التي قد تشكل مدخلا ايجابيا او سلبيا في العلاقات بين بلدين مهمين للغاية في المنطقة، : ايران وسوريا وبالتالى مناقشة العوامل والمتغيرات التي جرت خلال العقود الثلاثة الاخيرة داخل وفي محيط البلدين والتي أثرت او ستأثر سلبا او ايجابا على مستقبل هذه العلاقات التي صمدت، منذ انتصار الثورة الايرانية وللوقت الحاضر، بالرغم من كثرة من العواصف التي هبت على المنطقة، والتي لم تكن الحرب العراقية الايرانية التي أريد لها ان تدك الاسفين بين الامتين الجارتين، او التحالف الدولي ضد العراق وعلى التخوم الأيرانية، او المفاوضات العربية الاسرائيلية، الا محطات في هذه العلاقات.

لايعبر هذا البحث عن وجهة نظر الدار، وانما عن وجهة نظر الباحثين، وبالتالي قد نتفق معهما في اشياء وقد نختلف معهما في اشياء كثيرة، ولكننا حرصنا على ترجمته متوخين تعريف القارئ العربي على الابحاث والدراسات التي تتعلق بالمنطقة العربية.

الناشر